

AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY



3 8534 01071 4297

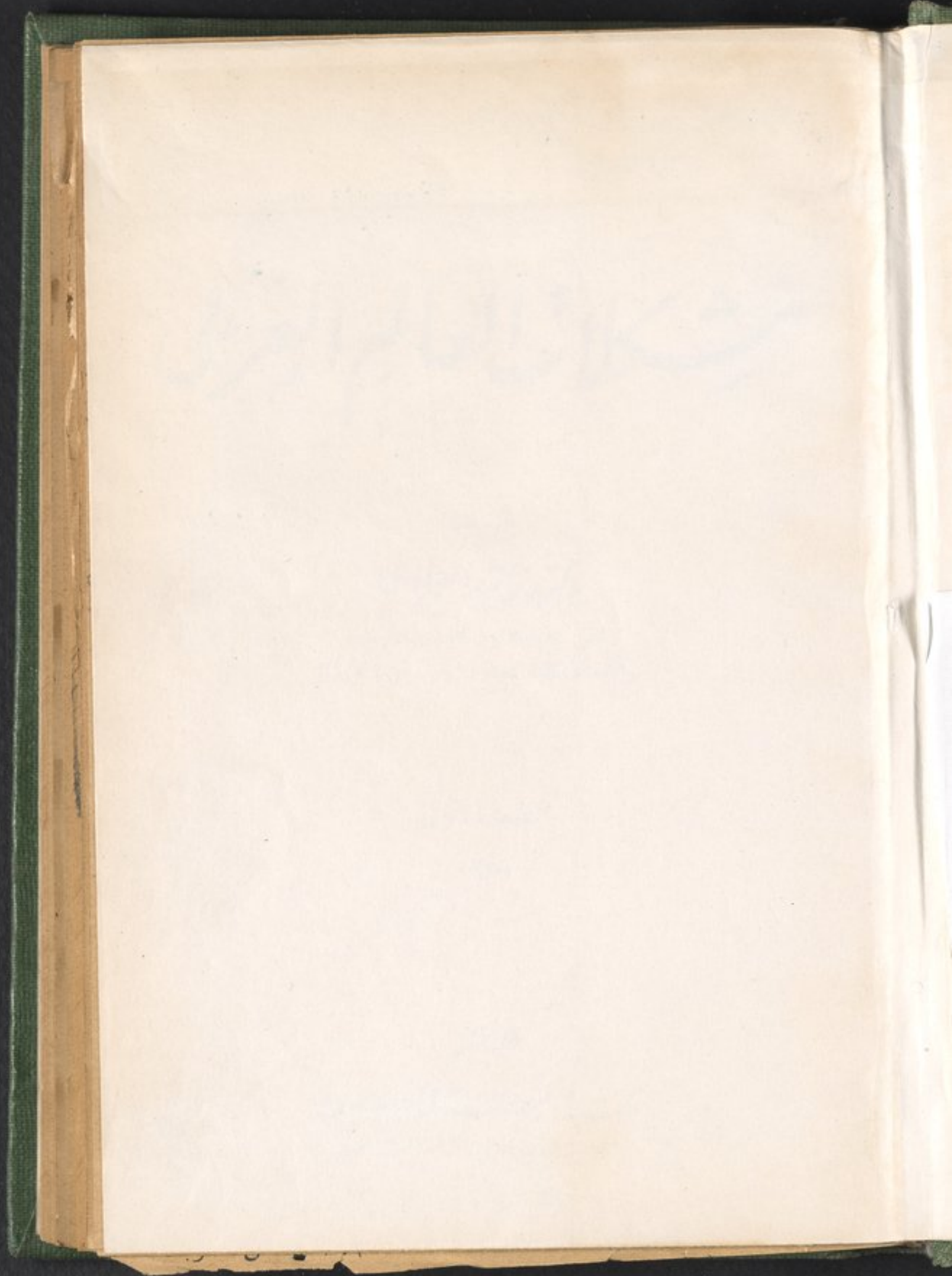
HT
4
B
1

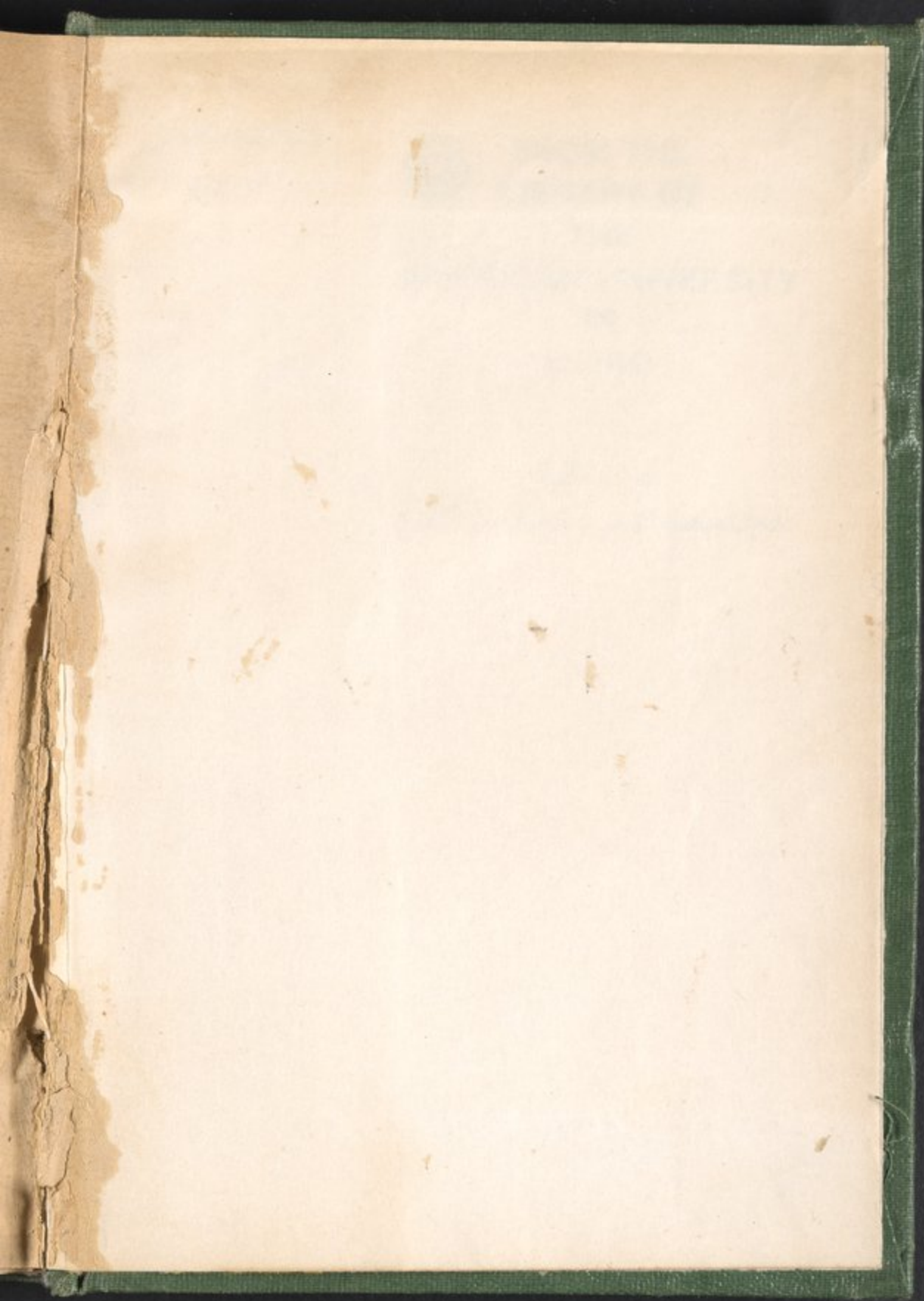
ID: 00-67188
16-10



FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الأمريكية بالقاهرة





جمعية شئون الشرق الأوسط
كلية التجارة

مشكلات العالم العربي

HC
498
B32x
1950

بإشراف

دكتور راشد البراوي

رئيس جمعية شئون الشرق الأوسط
والأستاذ بكلية التجارة (جامعة فؤاد الأول)

الطبعة الأولى

١٩٥٠

الناشر

مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلي باشا - القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة

الكتاب

906

B458

907

٩٠٦

الكتاب

مكتبة جامعة القاهرة

مكتبة جامعة القاهرة
مكتبة جامعة القاهرة (مكتبة جامعة القاهرة)

مكتبة جامعة القاهرة

30954

مكتبة

مكتبة جامعة القاهرة
مكتبة جامعة القاهرة

نب
نور
ت
سه

الاهداء

إلى الذين تفضلوا بمعرفة الجمعية
وتشجيعها في عملها العلمى المتواضع.

Doc. 52. Remembrance

Q

كتاب
تفسير القرآن
الطاهر

بيان هام

أُوف من القراء في مصر والبلاد العربية قد طالعوا الكتب
المذكورة في ظهر غلاف هذا الكتاب ، والتي وضعها الدكتور
« راشد البراوي » رئيس جمعية شئون الشرق الأوسط ، فكانت
فتحاً جديداً في المكتبة العربية — احرص على اقتنائها لما تقدمه
لك من ثقافة عالية ،

مكتبة النهضة المصرية

قول

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر
عن آراء أصحابها

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر

عن آراء أصحابها

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

عام ثالث ينقضى منذ إنشاء « جمعية شئون الشرق الأوسط » فيطرد ثبات دعائمها ويزداد نشاط أعضائها العلمي ، بحيث أصبحت الجمعية الجامعية الوحيدة التي تطالع الرأي العام بثمار أبحاثها ودراساتها . ولم يقف أمر دراسة مشكلات الشرق الأوسط عند حد كلية التجارة في جامعة فؤاد ، بل تعداه إلى جامعة فاروق الأول حيث أسس فريق من أبناء كلية التجارة جمعية مماثلة من حيث الاسم والغاية والجهد . وإني لأرجو أن يزداد اتساع نطاق الفكرة بحيث تصبح هذه الجمعية نواة لهيئة أكبر تتوافر على هذا اللون من الدراسة من كافة النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والأدبية .

وقد أصدرت الجمعية كتابها الأول « مشكلات الشرق الأوسط » في عام ١٩٤٨ ، فكان الاستقبال الطيب الذي لقيه هذا المجهود المتواضع من جانب جمهور القراء والصحافة في مصر والبلاد العربية ، أمرا نعتز به وقوة تدفعنا إلى مواصلة العمل .

وإنه ليسرني اليوم أن أقدم الكتاب الثاني للجمعية واخترنا له عنوانا يتفق مع المحور الذي تدور عليه الأبحاث التي يضمها ، وكلها تتعلق بالبلاد العربية وإني لأمل أن يكون عند حسن ظن القراء .

ولا يسع الجمعية إلا أن تتقدم بأعمق الشكر إلى صاحب العزة الأستاذ حسين كامل سليم بك عميد كلية التجارة في جامعة فؤاد الأول إذ تفضل فسمح لها بأن تضم إلى كتابها البحث القيم عن « أثر الحرب العالمية الثانية في الاقتصاد المصرى » والذي منحت الكلية صاحبه جائزه قدرها ثلاثون جنيتها . ونشكر كذلك حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا أمين جامعة الدول العربية والأستاذ بشير بك السعداوى ، للحديث الذى تفضل به كل من حضرتيهما على الجمعية . ونتقدم كذلك بإبداء تقديرنا الخالص لحضرات الدين أسبقوا علينا معاوتهم المشجعة ونخص بالذكر الأستاذ شفيق بك حسن عميد كلية التجارة بجامعة فاروق الأول وصاحب العزة الدكتور محمود سامى جنيته بك وكيل جامعة فاروق الأول والدكتور دلاور على أستاذ المالية والتشريع المالى بكلية التجارة في جامعة فاروق .

وأرى لزاما على أن أنوه بالمساعدة من جانب حضرات أصحاب مكتبة النهضة المصرية لقبولهم مهمة نشر الكتاب ، وصاحب مطبعة السعادة لما بذله من جهد في طبعه وإخراجه بهذه الصورة الأنيقة ، وحضرات أعضاء الجمعية على جهودهم البالغة القدر ، كما أن الجمعية لا تنسى أن تنوه بمجهود عمال مطبعة السعادة ، وكذلك إبراهيم السرو الساعى بالكلية والذي يؤدي للجمعية الكثير من الخدمات .

وبعد ، فاني أقدم كتاب الجمعية الثانى راجيا أن نوفق إلى إخراج غيره في القريب العاجل ، والله ولى التوفيق ؟

دكتور

راشد البراوى

في محيط السياسة العربية

عرض موجز

للدكتور راشد البراوي

شهد انبثاق اليوم الخامس عشر من شهر مايو عام ١٩٤٨ أحداثاً ثلاثة كان لها منذ ذلك التاريخ أثر واضح في مجريات سياسة الشرق العربي وتطوراتها ، ورد فعل كبير في أحوال بلدانه الداخلية والخارجية فضلاً عن العلاقات القائمة بين تلك البلدان التي تنظم في سلك منظمة اقليمية واحدة هي « جامعة الدول العربية » . هذه الأحداث الثلاثة متداخلة متشابكة ، وخاصة بجزء معين من هذا الاقليم ، ومتولدة عن المشكلة التي أثارها من قبل الوعد الخاص بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ، فكأنها في الواقع امتداد لإحدى نتائج الحرب العالمية الأولى بالنسبة إلى الشرق العربي في أثر انحلال الامبراطورية العثمانية . وبعبارة أخرى نقول إن الحرب العالمية الثانية أعقبتها محاولة هدفها تصفية المشكلة التي خلقتها حرب عام ١٩١٤ — ١٩١٨ م ، على حساب العرب وأهدافهم القومية . وهذه الأحداث الثلاثة نوجز أمرها فيما يلي :

(١) انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين من الناحيتين القانونية والواقعية ، ولكن بعد أن تجاوز حافية وعد بلفور وبعد أن مكن للصهيونية من حيث العدد والقوة ، ولم يشأ إلا أن يخلف أثرها ينم عنه في النهاية فسلم ميناء حيفا لليهود حيث تقوم مصانع تكرير البترول الوارد من العراق والتي تشترك في ملكيتها الشركات البريطانية والأمريكية

ق إلى

ينحصر

الأمر

لعظمى

مكروا

النظر

خطره

العربية

ب علي

ونقصد

بدولة

البحث

يز بعد

سياسة

بدرت

هذه

عصاب

العرب

وتمشيا

نادوت

ن ؟

وهي التي تحتكر فيما بينها بترول العالم العربي ، فكأن تسليم ذلك الميناء إلى اليهود وهو نهاية خط أنابيب البترول العراقي اعتراف من هذه المصالح المالية الأجنبية بالصلة الوثيقة التي تربطها بالدولة الصهيونية ، الأمر الذي يفسر لنا — إلى جانب اعتبارات اقتصادية ومالية أخرى — ذلك التأييد المتصل الحلقات لهذه الدولة من جانب السياسة الأمريكية بوجه خاص . وليس أدل على صدق ما نذهب إليه من أن مجلة أويل فورم الأمريكية أشارت إلى مشروع يراد به تدويل ميناء حيفا كوسيلة للتغلب على رفض العراق تسيير بتروله إلى هذا الميناء .

(٢) أعلن اليهود قيام « دولة إسرائيل » ولم تنقض دقائق حتى بادرت دولة الولايات المتحدة إلى الاعتراف بها وأعقبها دول أخرى صغيرة وكبيرة تنتمى إلى كل من المعسكرين العالميين الغربي والشرقي ، وبذا أصبح هناك شبه إجماع على إقامة هذه الدولة وكل من المعسكرين ينبغي أن يستفيد من هذا الوضع خدمة لمصالحه ورعاية لأطماعه .

(٣) أعلنت الدول العربية أنها بدأت تدخلها السلاح في فلسطين وأمرت قواتها بالزحف بغية إنقاذ ذلك القطر العربي لأهله وبقصد القضاء على الدولة الناشئة التي لا بد وأن تصبح في المستقبل خطرا ، لأن موقعها على ساحل البحر المتوسط وبحوار الدول العربية يجعل منها نقطة ارتكاز ووثوب للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية التي تمثلها الدول الاستعمارية . ويزداد الخطر إذا ذكرنا تلك المشروعات الصهيونية التي لم يفصح عنها بصورة رسمية والتي يتواضع بعضها فيكتفي بالمطالبة بضم شرق الأردن ، بينما يطير البعض الآخر في سماء الغلو

والمبالغة في تخيل دولة أو امبراطورية يهودية تمتد من العراق إلى حدود مصر!! وكان المتوقع أن يصاحب هذا الزحف إجراء آخر ينحصر في إعلان قيام دولة عربية بفلسطين تعترف بها عدة من الدول الأمر الذي كان يشق سبيله إلى ميدان السياسة الدولية ويجعل الدول العظمى تترث قليلا . إلا أن هذا الإجراء تعثر إما لأن المسئولين لم يفكروا في الأمر من قبل ولم يتخذوا له الأهبة ، وإما لتباين وجهات النظر وتعارض الأهداف والنيات . وفعلا وضع هذا التباين فكان خطره كبيرا إذ كشف عن وجود ثغرات في جبهة الدبلوماسية العربية وأظهر الحقيقة التي أخذها الكثيرون من المراقبين الأجانب على زعماء الحركة القومية العربية منذ الحرب العالمية الأولى ونقص ذلك عدم توافر العمل المتحد والمشارك . وأخيرا نودى بدولة عموم فلسطين ولكنها ولدت ميتة بالفعل .

وليس في عزمنا أن نتعرض للجانب العسكري لأنه خارج نطاق البحث والاختصاص . إلا أن الشيء الذي نود أن نؤكد أنه لم يمض وقت وجيز بعد ابتداء الزحف العربي بصورة هددت كيان دولة إسرائيل حتى تحركت السياسة الدولية العليا وأخذت تواصل أداء دورها الأخير الذي بدأ حين أصدرت الجمعية العامة قرارها في نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين . تدخلت هذه السياسة وفرضت على العرب هدنة أولى ثم ثانية ، وعمدت إلى تخدير الأعصاب وإلى الاستفادة من عنصر الزمن عسى أن يتمخض الحال عن إقناع العرب بعدم جدوى النضال ، أو تظل الخلافات الداخلية بين الدول العربية . وتمشيا مع هذه الاعتبارات والغايات تقرر إرسال وسيف دولي هو الكونت برنادوت عساه يتمكن من التوفيق بين الجانبين فيعيد السلام إلى أرض فلسطين ؟ .

وما كان أحد ليؤمن بجدية هذه العملية أو جدواها ، أى لم يكن فى الإمكان مطلقا الاعتقاد بأنها مؤدية إلى نتيجة إيجابية وعملية وذلك للأسباب الآتية : —

(١) إن « الأمم المتحدة » سبق لها أن أقرت تقسيم فلسطين وظل ذلك القرار قائما وما كان من المنتظر إطلاقا أن يقترح الوسيط الدولى إلغاء ذلك القرار إرضاء لمطالب العرب وهم أهل البلاد . وحق لو فعل فمن المشكوك فيه أن ترجع الجمعية العامة ، أو الدول العظمى عن قرارها الذى جاء وليد مطامعها وغاياتها .

(٢) كانت للصهيونيين دولة اعترفت بها كثير من الدول الأخرى فهى فى نظر الأخيرة ذات كيان وشخصية ، وعلى ذلك لم يكن من المنظور إطلاقا أن يذهب ذلك الوسيط إلى حد الاقتراح بإزالة هذه الدولة .

فالغاية من تلك الوساطة تنحصر فى إجراء بعض تعديلات فى الحدود ومحاولة إيقاع الفرقة فى صفوف العرب عن طريق التلويح ببعض المغايم الإقليمية لهذه الدولة العربية أو تلك ، حتى يتسنى إنهاء حالة القتال والاعتراف من جانب العرب بدولة خصومهم . وإن الذى يطالع المشروع الذى طلع به برنادوت لا يمكن أن يرى غير هذا الرأى ، ولكن المشروع قوبل بالاستياء من جانب الطرف العربى . وتوالت محاولات الوساطة والتوفيق وأخيرا أقدمت السياسة الدولية العليا على إجراء يعد حاسما فى نظرها ، ذلك هو حمل الجمعية العامة على قبول دولة إسرائيل عضوا فى هيئة الأمم المتحدة . وفى الوقت ذاته تقرر فرض هدنة دائمة وسرعان ما بدأت المباحثات بشأنها بين دولة إسرائيل من جهة وكل من الدول العربية من جهة أخرى ، وهنا نجد أن هذه الأهداف الدولية حققت النتائج التالية : —

أولاً : إتاحة الفرصة لظهور الخلافات بين الدول العربية وإضعاف جبهة المقاومة وإثارة بذور الشك والارتياب مما سنعرض له فيما بعد .

ثانياً : اعتراف معظم الدول بإسرائيل وقبولها بين « الأمم المتحدة » وبذلك صارت تتمتع بمزايا الميثاق وحقوق الدول الأعضاء وبخاصة من حيث سلامة أراضيها من الاعتداء ، ومعنى ذلك أنه لو فرض بعد توقيع الهدنة الدائمة أن دفعت أفعال الاستفزاز بالعرب إلى التدخل المسلح يثور أنصار الصهيونية مستندين إلى نصوص الميثاق .

ثالثاً : فرض الهدنة الدائمة وهذه بدعة جديدة في ميدان السياسة الدولية والفكرة في هذا الإجراء أنه قد يتيح الفرصة فيما بعد لتوقيع الصلح الطرفين المتنازعين .

رابعاً : تهيئة الظروف أمام دولة إسرائيل لكي تعالج الآثار المادية والاقتصادية التي ترتبت على الحرب وحتى تنظم أمورها الداخلية وتحصل على القروض اللازمة الأمر الذي يزيد من قوة ومتانة مركزها .

هذه هي النهاية التي أمكن بلوغها ، ولكن لم يقف الأمر عندها الحد . فالدول التي تناصر الصهيونية تدرك أن العرب لم يقبلوا الوضع المراد وتعلم أن مسألة الحدود لم تسو بعد ، وترى خلافاً حول مصير القدس التي يطالب بها كل من الفريقين ، وهنا نرى الجمعية العامة في دور انعقادها الأخير في ليك سكسس تصدر قرارها بتدويل القدس وجاء فيه : (١)

(١) انظر النص الكامل في قسم الوثائق .

(١) تتأسس مدينة القدس « كوحدة منفصلة » تحت نظام دولي خاص وتتولى الأمم المتحدة إدارتها (م ا ف ١) .

(٢) يعهد إلى مجلس الوصاية الاضطلاع بأعباء المسؤوليات التي تتولاها السلطة القائمة بالإدارة (م ا ف ٢) .

نصراع العلاقات بين الدول العربية

لم ينقض وقت على بدء التدخل الحربى فى فلسطين حتى بدأت الثغرات فى الجبهة الدبلوماسية العربية . وبدأ التصدع حين ارتفعت الأصوات مطالبة بإنشاء دولة عربية فى فلسطين وهنا عارضت شرق الأردن الأمر الذى أدى إلى تأخير إعلان هذه الدولة . ولقد وجهت الاتهامات إلى الأردن إذ ذاك على أساس أنها طامعة فى ضم القسم العربى من فلسطين موقنة باستحالة عدول الأمم المتحدة عن قرارها بشأن التقسيم ، ولكن الدوائر الأردنية المسئولة فسرت موقفها على أساس أن الأجراء المراد اتخاذه جاء متأخرا ، وإن قيام دولة عربية على هذا النحو ليست له قيمة عملية لأنها تنقصها كافة مقومات البقاء من الوجهات السياسية والاقتصادية والإقليمية . ثم حدث بعد ذلك أن اجتمع مؤتمر بيلدهاريا أعرب فيه الحاضرون عن رغبتهم فى الانضمام إلى شرق الأردن ، ورحبت الدولة الأخيرة بهذه المظاهرة خاصة وأنها أعلنت أن عددا كبيرا جدا من اللاجئين يقيمون فى أراضيها . ومما يستوقف النظر أن المسترييفن وزير خارجية بريطانيا خطب فى ذلك الحين فأعلن أنه مازال مقتنعا بأن القسم العربى من فلسطين لا أمل له فى الوقوف بمفرده بسبب ضآلة موارده . وفسر هذا التصريح على صورتين ، الأولى أن إنجلترا - برغم عدم اعترافها الكامل بدولة إسرائيل - تراها حقيقة واقعة ، والثانية أنها ترحب ، بل وتشجع على

انضمام القطاع العربي من فلسطين إلى المملكة الأردنية . إلا أن هذه الحركة
قوبلت بالأستياء في كافة الدول العربية على أساس الاعتبارات التالية : —

(١) أن مثل هذا العمل من جانب واحد يعد خروجاً على الوحدة العربية .
(٢) أن المفهوم أن الدول العربية تدخلت في فلسطين بغية انقاذها ولم
يكن القصد مطلقاً محاولة الاستفادة من الظروف القائمة لنيل امتيازات
إقليمية .

(٣) أن حكومة عموم فلسطين قائمة قانوناً من وجهة نظر الدول العربية .
(٤) أن أهل فلسطين هم وحدهم أصحاب الحق في تقرير مصيرهم في حرية
وصراحة ، ولا يتأتى في ذلك إلا حين تنتهى عملية القال تماماً .

(٥) أن مثل هذا التغير الإقليمي لا بدله من موافقة العرب من أهل
فلسطين وهؤلاء لم يكونوا في وضع يسمح لهم بذلك لأن مئات
الألوف منهم مشردون في مختلف البلاد العربية ، واذن فقرار المجتمعين
في أريحا لا بعد معبرا عن رأى هذه الألوف من أهل البلاد .

(٦) أن الرأى العام العربى لا يرضى عن إجراء كهذا لأنه يعتبر في هذه
الحالة أنه تحمل التضحيات من أجل خدمة مصالح ذاتية لاحدى الدول .

(٧) خشى البعض أن يكون هذا العمل خطوة في سبيل تحقيق أهداف
أبعد مدى من ذلك وأشار هؤلاء إلى المشروع المعروف باسم سوريا
الكبرى .

وازاء هذه الاعتراضات وغيرها انزوى المشروع الأردنى ولو بصورة
مؤقتة ، إلا أن هذا لم يحل دون تعديل تشكيل الوزارة الأردنية بقصد
ادخال ورراء فلسطينيين فيها . وينتظر في الانتخابات الأردنية القادمة العمل على
وتميل الفلسطينيين

وانقضت الأيام وإذا بالجيش المصرى يتعرض للهجوم من جانب الصهيونيين وسرعان ما توترت العلاقات بين مصر من جهة وشرق الأردن والعراق من جهة أخرى ، وأصبح الخلاف سافرا وبدأ المسئولون فى العراق يهاجمون جامعة الدول العربية ويطالبون بتنقيح تنظيمها ، وزاد الحال حدة حتى ترامت الأنباء عن تفكك الجامعة وقرب انسحاب بعض الأعضاء منها وبطبيعة الحال استغلت الدعاية المعادية تلك المظاهر وأضفت عليها مزيدا من التضخم . ثم بدأ ربيع عام ١٩٤٩ وإذا بالعالم عامة والشرق العربى خاصة بفاجئ بنبأ انقلاب دبیره قائد الجيش حسنى الزعيم الذى سرعان ما نقل مقاليد الأمور فى يده . وسيجد القارىء فى غير هذا المكان تحليلا لأسباب ذلك الانقلاب وبواعثه ، إلا أن هذا لا يحول دون أن نربط بينه وبين تطورات قضية فلسطين ، بل قل أنه من النتائج المتولدة عنها . ففى خلال شهور الصراع الحربى ثم الدبلوماسى تقدم الأمريكيون بمطالب خاصة بمرور البترول عبر الأراضى السورية وهنا تلقى جانبا يلقى الضوء على هذه القضية والسياسة الأمريكية التى يعنىها وصول بترول الجزيرة العربية إلى ساحل الليقانت فضلا عن نيل إلامتيازات الخاصة بالبحث عن هذا المعدن فى سوريا ولبنان ، ومن ثم نفهم اهتمام الأمريكيين بشؤون فلسطين ودولتى الشرق . وعلاوة على ذلك فقد قيل أن سوء الإدارة فى سوريا كان له أثر سىء بالنسبة إلى موقف الجيش ، كما اشتدت حملات بعض النواب فى البرلمان السورى على الجيش وفريق عن ضباطه ، والذى يعنىنا من أمر الانقلاب صلته بالعلاقات بين دول الجامعة العربية ، فقد بدأ الحديث يبدو واضحا عن مشروع سوريا الكبرى أو اتحاد بين سوريا والعراق ، وهذا مما جعل مصر والمملكة السعودية بصفة خاصة تقفا موقف الحذر التحفظ من الانقلاب ورجاله ، ولم تعترف مصر بحكومة الزعيم إلا بعد أن

أوضح عزمه على الاحتفاظ باستقلال سوريا وسلامة أراضيها . والواقع كانت سوريا مسرحا لتنافس خفي في أغلبه بين كتلتين : الأولى وتمثلها مصر والمملكة السعودية ولبنان وترى ضرورة عدم اجراء أية تغييرات اقليمية في المشرق ، والثانية وتشمل العراق وشرق الاردن وتود تأليف جبهة مشتركة تنضم اليها سوريا . ومن الواضح أن انجلترا تحبذ الفكرة الاخيرة ، كما يعتقد البعض من المراقبين أن الولايات المتحدة لا تميل إلى تغيير في نظام سوريا ووضعها الدولي خشية إثارة الاضطراب في الشرق الاوسط ، ولذا يصح القول أن المسرح السوري خلال الانقلاب شهد صراعا مستترا بين أهداف كل من السياستين البريطانية والأمريكية . ثم حدث الانقلاب الثاني في صيف العام الماضي على أيدي القائد سامي الحناوي ونجدد الحديث عن «الاتحاد السوري العراقي» بصورة جدية وعاد التوتر إلى سماء السياسة العربية مرة ثانية . وفي هذا الوقت وقد تلبدت السماء بالغيوم اجتمع مجلس الجامعة أملا في تسوية الخلافات والتقريب بين وجهات النظر ، وهنا نجد وفد مصر يتقدم بمشروع الضمان الجماعي ، فأحدث ضجة وتعرض للتأييد والنقد على أساس جدواه وامكانياته . وإذا كانت الفكرة لم تخرج بعد إلى حين التنفيذ ، وإذا كانت المشروعات التي تقدمت بها الدول الاعضاء (١) تنطوي على نواحي الاختلاف والتعارض ، فقد أثارت الفكرة في حد ذاتها الكثير من التأويل . فبعض الدوائر العراقية خشيت أن تكون مناورة لاحباط المسعى الرامي إلى تحقيق الاتحاد بين سوريا والعراق ولهذا طالبت بالايتعرض الضمان الجماعي لمشل هذا الامر أو يتدخل في شأنه . وفي غمرة هذه المناقشات وقع الانقلاب الثالث بسوريا

(١) نشرنا في غير هذا المكان النصوص الكاملة لمشروعات الضمان الجماعي (راجع قسم الوثائق) .

وقيل انه كان المول الذي كان حطم كافة المحاولات الرامية إلى ادماج القطر السوري في العراق أو غيره . والحقيقة البارزة من وسط ذلك كله أنها أظهرت أن العلاقات بين الدول العربية فيها قدر كبير من الحذر والتحفظ ، ان لم يكن من الشك والخوف .

ومن الطبيعي أن يحاول أرباب المصلحة استغلال تلك الخلافات بصورة أو أخرى ، فتناقلت محطات الاذاعة والصحف حديثا نسبته إلى ملك الأردن مع مراسل صحيفة التيمس وجاء فيه أن جلالة ملك الدولة الأردنية راغب في اقرار السلام مع دولة اسرائيل ، على أن يجرى ذلك عن طريق لجنة التوفيق ووفقا لشروطه . ولقد ذكر المراسل أن هذه الشروط تنحصر في تعيين الحدود والتعويض عن الممتلكات الشخصية التي وقعت في أيدي الصهيونيين . ولقد أحدث التصريح ضجة وأثار الكثير من التعليقات ولكن سرعان ما أعلنت المصادر الأردنية المسؤولة أن جلالة الملك عبد الله لم يدل بالتصريح وانه لا يختلف عن الدول العربية الأخرى من حيث موقفه من دولة إسرائيل .

والواقع أن الأحداث المرتبطة بقضية فلسطين في العامين الأخيرين كشفت عن كثير من المتناقضات في السياسة العربية مما يتطلب علاجاً حاسماً على أساس من الصراحة .

الوضع الداخلي

وشهدت دول الشرق العربي منذ بدء الحرب في فلسطين تطورات داخلية يحسن بنا أن نشير إليها في هذا العرض الذي تقدمه . فقد اقترن الصراع المسلح باعلان الأحكام العرفية في البلاد العربية وكان الهدف منها كما صرح المسئولون وقاية القوات المحاربة . إلا أن الحقيقة الواضحة أن ذلك التشريع الاستثنائي استخدم لأغراض داخلية مما أدى إلى فرض رقابة عنيفة على حرية الفكر

والقول ، وأصبح من العسير على أرباب الأقلام أن يناقشوا المشكلات والمسائل العامة التي لا تتصل من قريب أو بعيد بالاعتبارات العسكرية. واشتدت موجة الارهاب الحكومي في العراق وغيره وعظمت الصحف وتعذر على بعض الأحزاب مزاوله نشاطها . وكثر تغيير الوزارات في العراق وسوريا ومصر ولبنان ، وقد أشرنا من قبل إلى الانقلابات التي وقعت في سوريا . وخلال هذه الفترة جرت انتخابات نيابية أقر بها من حيث العهد الانتخابات السورية التي أسفرت عن الظاهرة التي عرفت باسم التوازن البرلماني وهي تقليد لا يمكن أن يؤدي إلى الاستقرار بسبب العجز عن قيام حكومة حزبية تستند إلى أغلبية كافية في المجلس التشريعي . ودارت المعركة الانتخابية في مصر وامتازت بشيء من الحدة والمرارة ولكنها انتهت بغير ماجرت به التكهنات ، لأنها انتجت أغلبية برلمانية لحزب واحد .

هذه المظاهر من عدم الاستقرار الداخلي ينعكس أثرها في ميدان السياسة الخارجية والداخلية ، وهي نتيجة لعدم نضوج الوعي الديمقراطي في البلاد العربية التي خلفت الامبراطورية العثمانية ، وعدم التشبع الكامل بفكرة الدولة كما هو الحال في الغرب . والأمر الثابت أنه لا بد من العمل الجدى على أن تنتظم الأحوال حتى يتسنى خلق المقدمات اللازمة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي . وان ملمسنا من عدم الانتظام في هذه البلدان العربية منذ أخذها بالأساليب الديمقراطية جعل كاتبنا مثل بونيه يقول ان هذه الظاهرة ستظل قائمة إلى سنوات كثيرة في المستقبل .

مشكلة اللاجئين ومقارها

ترتب على قرار تقسيم فلسطين ونشوب الصراع المسلح وحوادث الارهاب التي ارتكبها الصهيونيون ، نشوء مشكلة اللاجئين العرب وقد لخص الوسيط

الدولى الموقف بقوله ، ترتب على الصراع فى فلسطين أن السكان العرب تقريبا هربوا أو طردوا من المنطقة التى يحتلها اليهود ، وهذا يشمل سكان يافا وحيفا وعكا والرملة واللد . ولقد كان عدد العرب قبل بدء عمليات القتال أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ ، أما عدد الباقين الآن فى الأراضى التى يسيطر عليها اليهود فيقترب من ٥٠.٠٠٠ نسمة . إلا أن هذه الأرقام لاتمثل الحقيقة ، وقد ذكر الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة فى تقريره الذى عرض على الجمعية العامة خلال دور انعقادها الرابع أن عدد اللاجئين يبلغ ٩٤٠.٠٠٠ نسمة . وهؤلاء القوم يؤلفون الاكثرية فى المناطق التى غادروها كما يتضح من البيان التالى الذى أورده الاستاذ أحمد الشقيرى مندوب سوريا لدى هيئة الأمم المتحدة .

الملكية اليهودية والسكان اليهود

اسم المنطقة	النسبة المئوية للملكية	النسبة المئوية للسكان
صفد	١٨	١٣
عكا	٣	٤
طبريا	٣٨	٣٢
بيسان	٣٤	٣٠
الناصرة	٢٨	١٦
حيفا	٣٥	١٧
جنين	أقل من ١	لاشئ
نابلس	أقل من ١	لاشئ
طولكرم	١٧	١٧
رام الله	أقل من ١	لاشئ
القدس	٢	٣٨
الخليل	أقل من ١	أقل من ١
رملة	١٤	٢٣
غزة	٤	٢
بئر السبع	أقل من ١	١
يافا	٣٩	٧١

وقد طالب العرب بإعادة اللاجئين إلى ديارهم فلم يقبل الصهيونيون ،
والآن ما موقف الدول الكبرى ؟

لقد قدمت الدول مساعدات عاجلة للتخفيف من آلام هؤلاء القوم ،
إلا أن المشكلة لا يمكن أن تحل على هذا النحو وإنما ينبغي تدبير الحل الدائم .
فلاحظ أولاً أن لجنة التوفيق قدمت تقريرها للجنة السياسية الخاصة للأمم
المتحدة ، والجزء الثالث منه يتعلق بقضية اللاجئين . وكذلك أوفدت « بعثة
كلاب الاقتصادية للشرق الأوسط » وهذه درست الأحوال عامة في ذلك
الاقليم ولها مقترحاتها بشأن تشغيل اللاجئين في الأعمال الانشائية .

ولما عكفت اللجنة السياسية على دراسة التقريرين وتقرير الأمين العام بصدد
إسعاف لاجئي فلسطين تقدمت كل من تركيا وفرنسا وبريطانيا والولايات
المتحدة بمشروع قرار (وافقت عليه اللجنة فيما بعد) ، ويرمى إلى إنشاء
« هيئة للاشغال والإغاثة في الشرق الأدنى » تحت إشراف مدير يعينه الأمين
العام للأمم المتحدة ، وتعاونه لجنة استشارية رباعية . ويهدف المشروع الجديد
إلى امداد اللاجئين بالمعونة لغاية آخر سنة ١٩٥٠ ، ووضع برنامج لأعمال
ومشاريع يعمل فيها اللاجئون في الأقطار التي يستوطنونها الآن مما يؤدي إلى
انقاص عدد اللاجئين الذي يعتمدون على الإعصاف المباشر . وفي برقية نشرت
منذ حين صرح المستر كلاب أنه يأمل حمل وزارة الخارجية الأمريكية على
مناصرة هذا المشروع بشأن توفير الأعمال للاجئين ريثما تتم تسوية مشكلة
فلسطين بصفة نهائية . وكذلك صرح أن في وسع الولايات المتحدة تقديم
القروض التي تحتاج إليها الدول العربية لتحقيق ماوضع من المشروعات . ونحن
نعلم جميعاً جوهر الفكرة التي تضمنتها « النقطة الرابعة » بشأن مساعدة البلاد
التي لم يكتمل نموها بعد ومن هذه البلاد الدول العربية . ومن عناصر هذه

المعونة استثمار رؤوس الأموال الأجنبية في تلك البلدان . وإذ نربط بين هذه الملاحظات جميعا نستطيع أن نصل إلى النتائج التالية : —

أولا : أن مشروع توفير الأعمال للاجئين معناه إقرار الأمر الواقع وهو بقاؤهم في المناطق التي يستوطنونها الآن وإذن فهذا يتفق مع وجهة نظر الصهيونية التي تريد أن يخلو مكانهم ليحل محلهم المهاجرون اليهود الجدد ، ومن هنا يتكشف لنا أن السياسة الدولية المناصرة للصهيونية تريد زيادة التمكن لها بفلسطين عن طريق التوسع في الهجرة .

ثانيا : أن هذه الأعمال والمشروعات الأخرى المقترحة في حاجة إلى الأموال التي لا تتوافر في البلاد العربية وإذن فلتطبق عليها النقطة الرابعة فتسرب رؤوس الأموال الأمريكية للاستثمار فيها وهذا نوع من السيطرة الاقتصادية التي تصحبها في الوقت ذاته سيطرة ذات صبغة سياسية .

ثالثا : استخدام قضية اللاجئين ووسائل إغاثتهم بصورة دائمة وسيلة للضغط على الدول العربية حتى تقبل ما يفرض عليها من تسوية للقضية الفلسطينية .

رابعا : وربما تأمل انجلترا أن تحمل الدول الأخرى على الرضاء بضم الجزء العربي من فلسطين إلى شرق الأردن حتى يتسنى للدولة الأخيرة استيعاب اللاجئين المقيمين في أرضها وتدير موارد الرزق لهم . وهو أمر طبيعي في هذه الحالة لأن موارد الأردن الحالية غير وافية ، كما أن هذا الضم معناه وصولها إلى البحر بصورة مناسبة مما يؤدي إلى انتعاش تجارتها .

هذه لمحة موجزة قدمناها عارضين فيها جوانب من التطورات التي شهدها الشرق العربي منذ بدء حرب فلسطين حتى نهاية عام ١٩٤٩ ولم نشأ فيها التوسع تمشياً مع حيز هذا الكتاب .

مشروع توحيد النقد العربي

بقلم الأستاذ أحمد حسني أحمد

من الأهداف التي تسعى إليها الدول العربية تحقيق الوحدة الاقتصادية بينها كشرط أساسي للتقارب بين الشعوب العربية حتى تكون منها كتلة متماسكة تستطيع أن تواجه الخطر المشترك الذي يهدد كيانها . وسعياً لتحقيق هذا الهدف تقدمت الحكومة اللبنانية في الاجتماع الأخير لمجلس جامعة الدول العربية بمشروع للضمان الاقتصادي . ويتضمن هذا المشروع مجموعة من الاقتراحات يعيننا منها الاقتراح الخاص بتوحيد النقد العربي . وليست هذه أول مرة يثار فيها هذا الإقترح ، فقد سبق أن تقدمت به الحكومة السورية على أثر خروجها عن كتلة الفرنك الفرنسي في يناير ١٩٤٨ . غير أن الاقتراحات المختلفة التي قدمت لتكوين وحدة نقدية بين الدول العربية لم توضح تماماً حدود هذه الوحدة وماهيتها . ولكن يمكن أن نفسر مشروع توحيد النقد العربي على ضوء تحليلنا الخاص بأحد تفسيرين : —

(١) أن تستخدم عملة مشتركة للتداول في جميع بلدان الشرق العربي كعملة قانونية لأبراء الديون .

(٢) تكوين كتلة نقدية بين دول الشرق العربي تستند إلى الجنيه المصري .

إيجاد عملة مشتركة

ولا شك أن محاولة استخدام عملة واحدة للتداول داخل بلدان الشرق العربي كعملة قانونية صالحة لأبراء الديون سوف تصطدم بمجموعة من الصعوبات

حيث أن استعداد أى مجتمع للتعامل بأى عملة يتوقف على درجة التقدم الاقتصادى لهذا المجتمع ومستوى نضوجه الذهبى . فالمجتمعات المتأخرة نسبيا لا تقبل أى عملة إلا إذا وثقت أن قيمتها النقدية المصطلح عليها توازى قيمتها السلعية أى قيمة المعدن الذى تحتويه هذه العملة . أو بعبارة أخرى لا تقبل هذه المجتمعات التعامل إلا بالنقود السلعية . أما النقود الورقية فليس لها مجال فى معاملات هذه المجتمعات حتى ولو كانت هذه النقود قابلة للتحويل إلى معدن كالذهب ، بينما أن المجتمعات المتقدمة لا يعينها شكل العملة بقدر عنايتها بقوتها الشرائية ولذلك فإنها لا تتردد فى التعامل بالنقود الورقية وتضع فيها ثقتها ما دامت صادرة بمقتضى قانون تحميه الدولة .

وهذه القاعدة العامة نجد لها تطبيقا واضحا فى بلدان الشرق العربى فالمملكة العربية السعودية لا تزال تتعامل بالنقود المعدنية كنقود رئيسية وتتبع نظام الذهب فى شكله التقليدى وهو نظام المسكوكات الذهبية ، ولم تألف بعد التعامل بالنقود الورقية ، وكذلك اليمن لا تزال تعمل بنظام الفضة بينما الدول الأخرى قد تجاوزت هذه المرحلة بخطوات متفاوتة فمصر تستخدم النقود منذ ١٨٩٨ والعراق وسوريا ولبنان تستخدمها منذ ١٩٢٠ .

ولذلك فإن محاولة استخدام عملة واحدة للتعامل داخل البلدان العربية سوف يثير مجموعة من المشاكل أولها مشكلة شكل هذه العملة : هل تكون عملة معدنية أم عملة ورقية . إذا حاولنا استخدام عملة ورقية فإن وعيا بالمملكة العربية السعودية واليمن سوف يرفضون التعامل بها لأنهم لم يألفوها ، بينما إن كل دولة من الدول الأخرى سوف تثير موضوع تبعية هذه العملة . وإذا فرضنا أن التفاهم تم على اختيار أقوى هذه العملات وهى الجنيه المصرى فإن رعايا العراق وسوريا ولبنان يكون لهم الحق فى رفض هذه العملة لأن القانون الذى

يحميها هو القانون المصري . ولا يجوز أن يجبر العراقى أو السوري أو اللبناني على أن يخضع لأحكام قانون غير قانون دولته .

وإذا أردنا أن نتغلب على كل هذه الصعوبات التى تتعلق بشكل العملة وطبيعتها فإن الحل يقتضى عودة الدول العربية إلى نظام الذهب . وفى هذه الحالة ليس من الضروري أن توجد عملة مشتركة إذ يمكن أن تحتفظ كل دولة بعملتها القانونية ، وتحول كل عملة من العملات العربية إلى أى عملة عربية أخرى عن طريق القاعدة النقدية الجديدة وهى الذهب .

وهنا يبرز لنا سؤال فى غاية الأهمية وهو إلى أى حد يمكن عمليا العودة إلى هذا النظام .

إن أول إجراء تقتضيه العودة إلى نظام الذهب هو تكوين احتياطي ذهبي يكفى لتلبية حاجة الجمهور إلى هذا المعدن لأغراض التداول الداخلى ولتسوية المعاملات الخارجية . ومن الناحية النظرية يمكن أن يتكون هذا الاحتياطي عن طريق بيع الأصول الأجنبية التى تملكها دول الشرق العربى فى الأسواق الخارجية واستخدام حصيلة هذه المبيعات فى شراء الذهب . فهل يتيسر لهذه الدول أن تحدث هذا التغير فى شكل الاحتياطي النقدى ؟

إن أغلب الأصول الأجنبية التى تملكها دول الشرق العربى تتكون من سندات وأذونات على الخزانة البريطانية نتيجة لعضويتها فى الكتلة الاسترلينية ، والجزء الأكبر من هذه الأصول مجمدة غير قابلة للتحويل إلى أى شكل آخر إلا بعد الاتفاق مع الحكومة البريطانية . وتقوم الدول العربية كل عام بمقد اتفاقات مؤقتة مع إنجلترا للأفراج عن مبالغ معينة تكاد تكفى لسداد العجز فى ميزان مدفوعاتها للعالم الخارجى . ولو فرضنا أن الحكومة البريطانية قد

وافقت علي تحرير جميع الارصدة الاسترلينية فان هذا الاجراء لا يعنى سوى حرية الدول الدائنة لانجلترا في أن تبيع ما تملكه من سندات وإذونات على الخزانة البريطانية في سوق لندن أى تحويل الديون من شكل استثماري إلى نقد سائل يمكن استخدامه داخل إنجلترا والمجموعة الاسترلينية فقط ولكنه لا يصلح للتعامل خارج هذا النطاق بسبب القيود المفروضة على الاسترليني وعلى الأخص في كتلة الدولار .

وعلى ذلك فانه لو أرادت الدول العربية أن تحول أصولها الاسترلينية إلى ذهب فانها مضطرة إلى شراء الذهب من إنجلترا أو من البلدان المنتجة للذهب داخل المجموعة الاسترلينية وهي اتحاد جنوب افريقيا واستراليا ، وبطبيعة الحال لن تقبل الحكومة البريطانية أن تبيع الذهب للدول العربية بالسعر الرسمي لأن الاحتياطي الذهبي الذي تملكه إنجلترا عاجز عن الوفاء بحاجة إنجلترا ذاتها لسداد مديونيتها .

وهكذا نجد أنه يكاد يكون من المستحيل عمليا الحصول على الذهب من إنجلترا ، كما أن كلام من حكومة استراليا وحكومة اتحاد جنوب افريقيا لا تستطيع أن تبيع الذهب النقدي للدول العربية لارتباطهما مع الحكومة البريطانية باتفاقات بشأن هذا الذهب . فاستراليا عقدت اتفاقية في سبتمبر ١٩٤٧ حصلت إنجلترا بمقتضاها على حق احتكار شراء الذهب الذي تنتجه المناجم الاسترالية ، كما أن حكومة اتحاد جنوب افريقيا عقدت اتفاقية أخرى في أكتوبر ١٩٤٧ منحت فيها إنجلترا حق شراء واقتراض الذهب النقدي الذي تنتجه المناجم الافريقية أما الباقي فيبيعه اتحاد جنوب افريقيا في السوق الحرة للأغراض غير النقدية .

وبالمثل يتعذر على الدول العربية أن تحصل على الذهب من الولايات المتحدة رغم أن الحكومة الأمريكية قد بدأت في بيع الذهب للأغراض النقدية .

ويرجع تعذر الاستفادة بالذهب الأمريكي إلى أن الحكومة الأمريكية تطلب دولارات مقابل الذهب الذي تبيعه ، ولا تستطيع دول الشرق العربي أن تحصل على قدر كاف من هذه الدولارات إلا إذا قبلت الحكومة البريطانية تحويل جزء من الأرصدة الحرة إلى دولارات أو منحت الدول العربية في تحقيق فائض في ميزان مدفوعاتها للولايات المتحدة . وكلا الشرطين صعب التنفيذ حيث أن الحكومة البريطانية ليست مستعدة للتنازل عن مبالغ كبيرة من الدولارات التي تملكها كما أن الاتجاهات الحالية للتجارة الدولية تجعل حاجة الدول العربية إلى المنتجات الأمريكية تزيد عن حاجة الولايات المتحدة إلى المنتجات الشرقية . من كل ذلك يتبين أن محاولة العودة إلى نظام الذهب تصطدم بصعوبات عملية تكاد تجعل هذه المحاولة مستحيلة . ولو فرضنا جدلاً أن هذه الصعوبات ذلت بوسيلة من الوسائل التي لا يدركها تفكيرنا في الوقت الحاضر فهل يتفق هذا النظام مع مصلحة دول الشرق العربي في هذه المرحلة من تطورها الاقتصادي ؟

تقودنا دراسة المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول العربية إلى الإيمان بضرورة تحول هذه البلدان تدريجياً من النشاط الزراعي إلى النشاط الصناعي . وقد أظهرت الحرب الأخيرة امكانية هذا التحول من الناحية الفنية . ولكن العقبة التي تواجه الصناعة في أغلب دول الشرق العربي هي جمود السياسة النقدية والنظم المصرفية . فالشرط الأساسي لنجاح الصناعة هو مرونة كمية النقود ومقدرتها على التوسع استجابة للزيادة في الطلب على الأرصدة النقدية من جانب المؤسسات الصناعية حتى تزيد رؤوس الأموال العاملة التي تستطيع هذه المؤسسات أن تشغلها في توظيف العمال والمواد الخام وتصريف المنتجات . وبعبارة أخرى تتطلب البيئة الاقتصادية في الشرق العربي في الوقت الحاضر

أن تتجه السياسة الاقتصادية للدول العربية إلى تحقيق المرونة في النظم النقدية. فهل يستطيع نظام الذهب - إذا عدنا إليه - أن يوفر هذه المرونة ؟
ان الخاصية الرئيسية لهذا النظام هي وجود علاقة قانونية بين كمية النقود المتداولة وحجم الاحتياطي الذهبي الذي تملكه الهيئة المسؤولة عن الاصدار ، ولا يمكن لهذه الهيئة أن تزيد كمية النقود التي تصدرها إلا إذا زاد حجم الاحتياطي الذهبي . فهي تقف من كمية النقود موقفا سلبيا ولا تستطيع أن تتدخل لتكييفها مع مقتضيات النشاط الاقتصادي ، ويتولى ميزان المدفوعات وحده التأثير في حجم الاحتياطي الذهبي وبالتالي في كمية النقود المتداولة .

وعلى ذلك فإن العودة إلى نظام الذهب تجعل كمية النقود المتداولة في البلدان العربية خاضعة للتغيرات في رصيد ميزان المدفوعات . ولا يمكن لهذه الكمية أن تزيد إلا إذا حصلت الدول العربية على رصيد موافق لموازين مدفوعاتها وتسامت هذا الرصيد في شكل ذهب . ولاشك أن محاولة الدول العربية توجيه معاملاتها الخارجية للحصول على الذهب سوف يكون لها رد فعل شديد القسوة على النشاط الداخلي حيث أن شرط الذهب سوف يجعل العملة العربية عملة صعبة شأنها شأن الدولار الأمريكي أو الفرنك السويسري .

والأثر المباشر الذي سوف يترتب على صعوبة العملة العربية هو تحويل الطلب الخارجي على المنتجات العربية إلى أسواق أخرى تستطيع أن تقدم سلعا بديلة أو مماثلة بشروط أكثر سهولة وبذلك تهبط قيمة صادرات الشرق العربي بينما أن وارداته من الخارج سوف تستمر في التزايد بسبب حاجته إلى الآلات والمعدات الرأسمالية اللازمة لاستكمال الجهاز الصناعي .

وإذا ربطنا هاتين النتيجةين ببعضهما البعض وهما هبوط الصادرات وزيادة الواردات نستنتج أن اتباع نظام الذهب لن يحقق رقيدا موافقا في ميزان

مدفوعات الدول العربية للعالم الخارجى بل على العكس من ذلك سوف يترتب عليه وجود عجز فى هذا الميزان تدفعه الدول العربية من احتياطياتها الذهبية فينخفض هذا الاحتياطى وبالتالي تنكمش كمية النقود المتداولة . وهذه النتيجة لابد من الوصول إليها مهما بلغت براعة الدول العربية فى تنظيم علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجى .

وهناك حقيقة أخرى لا يصح أن نتجاهلها وهى مدى تأثير ميزان مدفوعات الدول العربية باتجاهات التجارة الدولية . فصادرات هذه الدول تتكون من مواد خام زراعية ومعدنية وبعض هذه الدول تكاد تعتمد على محصول واحد . وهذه المنتجات ذات أسواق عالمية لا يمكن للدول العربية أن تسيطر عليها أو تتحكم فى الأسعار السائدة فيها . وفى نفس الوقت تتعرض هذه الأسعار لتقلبات عنيفة لأنها تخضع لعوامل غير مستقرة فالطلب على أغلب منتجات الشرق العربى يتأثر بالتقلبات الدورية التى تصيب النشاط الانتاجى للدول التى تستهلكها بينما أن عرض هذه المحاصيل غير مرنة لا يستجيب بسرعة لتغيرات الأسعار وعلى ذلك فإن قيم الصادرات العربية وبالتالي ميزان المدفوعات تخضع لعوامل خارجة عن إرادة السلطات المسؤولة فى الشرق العربى .

فإذا ربطنا كمية النقود المتداولة بميزان المدفوعات كما تتطلب أصول العمل بنظام الذهب فمعنى ذلك أن الدول العربية تضع دخلها القومى وجهازها الانتاجى ورفاهيتها الاقتصادية بصفة عامة فى مركبة يقودها جواد شارد ، حيث أن هذا الارتباط يعرض كمية النقود المتداولة للانكماش إذا انخفضت أسعار المنتجات العربية أو إذا تحول الطلب الخارجى على هذه المنتجات الى أسواق أخرى . ولا تقتصر خطورة انكماش كمية النقود على عرقلة عجلة التقدم الاقتصادى عن الاندفاع نحو الهدف المطلوب وإنما سوف تعود بهذه العجلة إلى الوراء . فمن

المعروف أن حساسية الدول المتأخرة نسبياً - ومنها الدول العربية - للتغيرات النقدية كبيرة جداً بسبب سرعة استجابة رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال للتغيرات في سعر الفائدة والارتفاع النسبي في ميل هذه المجتمعات إلى الاستهلاك .

وعلى ذلك فإن أى انكماش في كمية النقود ينشأ عن عجز في ميزان مدفوعات الدول العربية سوف يؤدي إلى انكماش الدخول النقدية وارتفاع معدل البطالة فتضطر المشروعات الصناعية القائمة إلى تصفية أعمالها كما يتعرض المشتغلون بالانتاج الزراعى لمتابع اقتصادية شديدة القسوة .

من كل هذا التحليل يتبين أن عودة الدول العربية إلى نظام الذهب لتوحيد النقد العربى - بجانب كونها سياسة غير عملية - فإنها لا تتفق مع المصالح الاقتصادية لهذه الدول . وإذا عدنا بالذكرة إلى عام ١٩٣٠ نجد أن دول أمريكا الجنوبية - وهى تشبه الدول العربية في بيئتها الاقتصادية - لجأت إلى الخروج عن نظام الذهب قبل أن تخرج إنجلترا ذاتها وذلك لأنها أدركت أن الدول المتأخرة نسبياً والدول الزراعية التى تعتمد على محصول واحد تبيعه في أسواق لا تستطيع أن تسيطر عليها - ينبغى لها أن تتبع سياسة « القومية النقدية » أى تفصل بين كمية النقود المتداولة وبين رصيد ميزان المدفوعات . وحرى بالدول العربية في الوقت الحاضر أن تقتبس هذه التجربة فتفرض كل نظام يربط السياسة النقدية القومية بميزان المدفوعات مع العالم الخارجى .

تكوين كتلة الجنيه المصرى

ننتقل الآن إلى التفسير الثانى لمشروع توحيد النقد العربى وهو تكوين كتلة

نقدية بين الدول العربية تشبه الكتلة الاسترلينية . وطبقاً لهذا التفسير تحتفظ كل دولة بعملتها القانونية وبحريتها في سياستها النقدية القومية ولكنها تنسب عملتها إلى أقوى العملات العربية — وهى الجنيه المصرى — فيصبح الجنيه المصرى قابلاً للتحويل بدون قيد ولا شرط إلى أية عملة عربية .

وتتلخص أهم قواعد هذه الكتلة النقدية فيما يلى :

أولاً : تحدد كل دولة سعر صرف ثابت بين عملتها والجنيه المصرى . وهذا الثبات لا يعنى الجمود حيث تحتفظ كل دولة بحقها فى تغيير سعر الصرف داخل الكتلة إذا وجدت أن هذا التغيير إجراء ضرورى لتحقيق الاستقرار فى النظام الاقتصادى الداخلى ، حيث من المسلم به أنه بالرغم من مزايا ثبات سعر الصرف داخل الكتلة - لكل من المصدرين والمستوردين فإنه لا يجوز أن يطلب من الدول العربية أن تسكف نظمها الاقتصادية القومية مع هذا السعر بل يجب أن يتحرك سعر الصرف للمحافظة على الاستقرار الداخلى وهذا التحفظ كان معترفاً به داخل الكتلة الاسترلينية .

ويتبع ارتباط العملات العربية بالجنيه المصرى بسعر صرف ثابت أن تتحدد أسعار صرف هذه العملات بالعملات الأجنبية عن طريق الجنيه المصرى .

ثانياً : تحتفظ كل من الدول العربية بالجزء الأكبر من احتياطات النقد الأجنبى فى شكل سندات مصرية أو أرصدة سائلة فى البنوك المصرية أى أن تبيع ما تحصل عليه من نقد أجنبى إلى السلطات المصرية وتشتري بقيمة هذه المبيعات سندات على الحكومة المصرية أو تودعها فى البنك الأهلى المصرى أو أى بنك آخر . وتحتفظ مصر بهذا النقد الأجنبى فى احتياطى خاص وتعطى للدول

العربية حرية السحب من هذا الاحتياطي أى شراء ما يلزمها من النقد الأجنبي مقابل عملة مصرية تحصل عليها من الأرصدة المصرفية أو السندات التى تحتفظ بها فى البنك الأهلى المصرى . ويقوم هذا الاحتياطي أيضا بوظيفة غرفة المقاصة للدول العربية إذ تسوي عن طريقه الأرصدة الدائنة والمدينة لهذه الدول .

هذه هى القواعد الأساسية للعمل داخل كتلة الجنيه المصرى إذا كان المقصود من توحيد النقد العربى تكوين هذه الكتلة . ويتطلب العمل بهذه القواعد تغيير النظم النقدية للدول العربية ، لأن الأنظمة السائدة فى الوقت الحاضر تتعارض مع النظام المقترح ، فالعراق وشرق الأردن تنتميان إلى المجموعة الاسترلينية ولبنان تنتمى إلى كتلة الفرنك الفرنسى وسوريا لم تستقر بعد على نظام معين بعد خروجها من كتلة الفرنك والحجاز لاتزال تعمل بنظام الذهب واليمن تتبع نظام الفضة . ولذلك يجب أن تخرج هذه الدول عن نظمها الحالية وتتبع نظاما مشتركا قوامه قابلية أى عملة عربية للتحويل إلى الجنيه المصرى بدون قيد ولا شرط .

وهذا التغيير فى النظم النقدية سوف يحمل مصر مسؤولية خطيرة هى فى غنى عنها فى الوقت الحاضر حيث أن النظام الجديد يقتضى أن تتنازل كل دولة عما تملكه من نقد اجنبى إلى السلطات النقدية المصرية أو بعبارة أخرى يتطلب أن تقوم الدول العربية بتحويل الأرصدة الاجنبية إلى أصول مصرية وذلك ببيع الاصول الاجنبية التى تملكها إلى السلطات المصرية واستخدام قيمة هذه المبيعات فى شراء أصول مصرية . ولما كان الجزء الأكبر من الارصدة الأجنبية التى تملكها الدول العربية يتكون من أرصدة استرلينية أغلبها لا يزال مجمدا فعنى هذا التحويل نقل عبء الارصدة الاسترلينية المجمدة عن كاهل الدول العربية إلى كاهل السلطات المصرية . وتتحمل مصر وحدها مسؤولية

المطالبة بتحرير هذه الارصدة المجمدة والحصول على حق تحويلها إلى العملات التي تحتاج إليها الدول العربية . وهذه المسؤولية ليست هينة حيث أنه إذا فشلت مصر في تحرير الارصدة واعتراف إنجلترا بقابليتها للتحويل إلى أى نقد آخر فإن مصر تلتزم في هذه الحالة بأن تقدم إلى الدول العربية جزءاً من النقد الاجنبي الذي تحصل عليه من معاملاتها الخاصة مع الخارج وبذلك ينكمش الرصيد الذي تستخدمه مصر في تمويل وارداتها .

وهناك مسألة أخرى يثيرها تغيير النظم النقدية للدول العربية وهي هل تتوفر في كتلة الجنيه المصري عناصر القوة بحيث يعتبر النظام الجديد أفضل من النظم السائدة في الوقت الحاضر .

إن قوة أى كتلة نقدية ومقدرتها على العمل تتوقف على عاملين :

الاول : مدى اتساع نطاق التعامل داخل هذه الكتلة .

الثاني : قوة العملة المركزية بالنسبة للعملات الاجنبية الخارجة عن الكتلة وتمتعها بالمرونة الدولية . فهل يتوفر هذان العاملان في كتلة الجنيه المصري

يتوقف اتساع التعامل داخل الكتلة النقدية على قوة الروابط التجارية والمالية بين الدول الأعضاء والدولة المركزية بحيث تكون حاجة الدول الأعضاء إلى عملة الدولة المركزية أقوى من حاجاتها إلى أى عملة أخرى . وهذا الشرط لا يتوفر في كتلة الجنيه المصري حيث أنه من الواضح أن معاملات الدول العربية مع مصر لا تكون إلا نسبة بسيطة من مجموع المعاملات الخارجية لهذه الدول . ويمكن أن تتضح هذه الحقيقة من دراسة إحصاءات التجارة الخارجية لسوريا ولبنان ، ففي عام ١٩٤٨ كانت واردات هاتين

الدولتين من مصر لا تتجاوز ٢٦٩٪ من مجموع الواردات ولم تتجاوز صادراتها إلى مصر سوى ٣٩٤٪ من مجموع الصادرات . ولو درسنا الإحصاءات العراقية فإننا نخرج بنفس النتيجة . ومن الواضح أيضا أن الأسواق الرئيسية التي تتعامل معها دول الشرق العربي سواء في البيع أو الشراء هي أولا إنجلترا ثم فرنسا .

وعلى ذلك فإنه لو فرضنا أن تكونت كتلة الجنيه المصرى فإن هذه العملة لن تلعب دوراً كبيراً في التمويل المباشر لتجارة الدول العربية وتكاد وظيفته تقتصر على الوصل بين العملات العربية والعملات الأجنبية . وفي هذه الحالة تفترق الكتلة إلى التماسك ويصبح تفككها أمراً لا بد منه إذا عجز الجنيه المصرى عن أداء وظيفته كوسيط لتحويل العملات العربية إلى عملات أجنبية . ومن ذلك نجد أن نجاح كتلة الجنيه المصرى أصبح معلقاً على المرونة الدولية لهذه العملة أى على قابلية الجنيه المصرى للتحويل إلى العملات المختلفة ولسوء الحظ أن الجنيه المصرى لم يجمع بعد بهذه الخاصية . ولا يرجع ضعف الجنيه المصرى بالنسبة إلى العملات الأخرى إلى وجود عجز خطير في ميزان مدفوعات مصر للعالم الخارجى فقد كان هذا الرصيد دائماً حتى نهاية عام ١٩٤٥ وبلغ الاحتياطى الاجنبى الذى كونه مصر من دائنيها ٣٣٧ مليون جنيه . وطبقاً لقواعد السكتة الاسترلينية التى كانت مصر عضواً فيها في ذلك الوقت تسلمت مصر هذا الاحتياطى الاجنبى في شكل أرصدة استرلينية احتفظت بها في بنك إنجلترا . وكان المفروض أن هذه الارصدة تتمتع بالمرونة الكاملة أى بإمكانية تحويلها إلى أى عملة تطلبها مصر ولكنها في الواقع كانت غير قابلة للتحويل بمقتضى نظام مراقبة النقد الاجنبى الذى فرضته إنجلترا في سبتمبر ١٩٣٩ ، كما انها لم تكن قابلة للاتفاق داخل إنجلترا والمجموعة الاسترلينية بسبب تجميدها .

وقد أدت هذه الأوضاع إلى ضياع الفائدة التي كانت تعرى مصر بالبقاء داخل الكتلة الاسترلينية فانفصلت عنها في يوليو ١٩٤٧ ، ويعنى هذا الانفصال استرداد مصر حقها في الاستيلاء على العملات الأجنبية التي تحصل عليها من معاملاتها الجارية وعدم تسليمه إلى « مستودع العملات الصعبة » بالإنجلترا كما أنه يعنى أيضا تخلص مصر من التزامها قبول الاسترليني الذي يعرض عليها لتسوية المعاملات الدائنة . غير أن هذا الحق لم يكن معترفا به في بادئ الأمر إذ تعهدت مصر في الاتفاقية المالية الأولى التي عقدت في يونيو ١٩٤٧ بقبول الاسترليني من أى دولة اعتقادا منها بأن هذا الالتزام لن يعود عليها بالضرر لأن إنجلترا تعهدت في نفس الوقت بأن تحول هذا الاسترليني إلى أى عملة أخرى . ولكن تبين خطأ هذا الاعتقاد حيث أعلنت إنجلترا في أغسطس من نفس العام عدم قابلية الاسترليني للتحويل ولذلك تخلصت مصر من هذا الالتزام في اتفاقية يناير ١٩٤٨ وأصبحت لها الحرية المطلقة في قبول أو رفض الاسترليني . وبجانب ذلك سعت مصر إلى تحرير جزء من الأرصدة الاسترلينية المجمدة وتحرير الأرصدة الحرة إلى عملات أخرى غير الاسترليني واستطاعت أن تكون احتياطيها حرا بلغ حوالي ٧٧ مليون جنيه في يوليو ١٩٤٩ بعضه في شكل جنهات استرلينية والبعض الآخر في شكل عملات أخرى وعلى الأخص العملات الصعبة وأهمها الدولار .

هذه هي حدود المرونة الذي يتمتع بها الجنيه المصري في الوقت الحاضر وهي كما ترى ليست مرونة مطلقة فهي تتقيد بمقدار الأرصدة التي تسمح لإنجلترا بالافراج عنها ومقدار العملات الأجنبية التي تحصل عليها مصر من معاملاتها الجارية . ومن المحتمل أن تضعف هذه المرونة بعد تخفيض الجنيه المصري في سبتمبر ١٩٤٩ حيث أن هذا التخفيض سوف يؤدي إلى نقص كمية النقد الأجنبي التي تحصل عليها مصر من صادراتها حيث أن السلعة الرئيسية التي تصدرها

هني القطن ولم يرتفع سعر هذا المحصول حتى يمكن أن يلغى ارتفاع السعر
أثر التخفيض في قيمة الجنيه المصري .

وبجانب هذه القيود التي تحد من مرونة الجنيه المصري يوجد قيد آخر
يضعف مكانته في المعاملات الدولية وهو وجود أرصدة استرلينية لاتزال مجمدة
حيث أن هذه الأرصدة تجعل الجنيه المصري غير قادر على الاستقلال عن
الجنيه الاسترليني . فبالرغم من أن مصر قد خرجت عن المجموعة الاسترلينية
فلا يزال الجنيه الاسترليني هو الوسطة بين الجنيه المصري والعملات الأخرى
ولذلك يخضع الجنيه المصري لسكافة القيود التي يخضع لها الجنيه الاسترليني ؛
كما أن حرص مصر على المحافظة على القيمة المصرية المعادلة لقيمة الأرصدة
الاسترلينية يدعوها إلى تثبيت سعر صرف الجنيه المصري بالاسترليني وتغيير
قيمة العملة المصرية بالنسبة للعملات الأخرى تبعاً للتغيرات في قيمة الاسترليني
في نفس الاتجاه وب نفس النسبة . وهذه الحقيقة أثبتت وجودها في سبتمبر
١٩٤٩ عندما أعلن تخفيض الجنيه المصري بعد دقائق من تخفيض الجنيه الاسترليني
إذ لم يكن الغرض من هذا التخفيض تصحيح اختلال ميزان مدفوعات مصر وإنما
كان الغرض منه المحافظة على القيمة المصرية بالأرصدة الاسترلينية .

من كل هذا التحليل يتبين أن كتلة الجنيه المصري لا تتوفر فيها عناصر
النجاح حيث أنها لا تكون وحدة نقدية متماسكة كما أنها لا تستطيع الاستقلال
عن المجموعة الاسترلينية . ولذلك فإن مصير هذه الكتلة هو الاندماج في
المجموعة الاسترلينية . وهذا المصير له سابقة في التاريخ النقدي المعاصر فعلى أثر
خروج اليابان عن نظام الذهب في ١٩٣١ قامت بتكوين كتلة نقدية تشمل
البلدان الخاضعة لنفوذها في الشرق الأقصى ولم يمتص عامان على تكوين كتلة

الين yen حتى اضطرت اليابان إلى الانضمام إلى الكتلة الاسترلينية في عام ١٩٣٣ وضمت معها بالتبعية كتلة الين الياباني .

وهنا نتساءل : إذا كان هذا هو المصير المحتمل لكتلة الجنيه المصري فما مصلحة الدول العربية في الخروج عن نظمها النقدية السائدة وقلقلة الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة . لاشك في أن الجواب هو أن تغيير النظم النقدية العربية لا يتفق مع مصلحة الدول العربية .

عمود التعاون النقدي :

هذه هي التغييرات المختلفة لمشروع توحيد النقد العربي وقد رأينا من تحليلنا لكل تفسير أن فكرة التوحيد ليست عملية ولا تتفق مع مصالح الدول العربية فهي فكرة سابقة لأوانها ويحذر بكل دولة على حدة أن تستقل بشؤونها النقدية وتوجهها إلى الاتجاه الذي يتفق مع مصالحها الخاصة .

وهذا الاستقلال لا يعني انعدام التعاون بين الدول العربية في المجال الاقتصادي بصفة عامة والنقدي بصفة خاصة . وإنما يمكن أن يتحقق هذا التعاون باشتراك الدول في مناقشة المشاكل التي تعرض لها والتفاهم على كيفية علاج هذه المشاكل وذلك عن طريق اللجنة الاقتصادية بجامعة الدول العربية .

كما أنه يمكن أن يتسع مدى التعاون النقدي دون مساس بالنظم النقدية فتتعاقد الدول العربية فيما بينها على كيفية تسوية الأرصدة الدائنة والمدينة عن طريق اتفاقيات المقاصة . وهذه الاتفاقيات قد تكون ثنائية تشمل دولتين فقط . أو متعددة الأطراف فتشمل جميع الدول العربية .

وطبقا لنظام المقاصة يفتح البنك الرئيسي في كل دولة حسابا جاريا باسم

البنك الرئيسى للدولة الأخرى أو فى الجانب الدائن لهذا الحساب تودع جميع المبالغ المستحقة للبنك الآخر أو فى الجانب المدين تعتبر جميع المبالغ المستحقة على هذا البنك . وفى نهاية العام يسوى هذا الحساب فتدفع الدولة المدينة الرصيد المستحق عليها بعملة الدولة الدائنة أو أى عملة أخرى يتفق عليها . ويجوز للدولة الدائنة أن تحتفظ بهذا الرصيد فى بنوك الدولة المدينة أو أن تشتري أصولا استثمارية فى هذه الدولة . وهذا الإجراء هو بمثابة تصدير لرؤوس الأموال فى اتجاه عكسى لميزان المدفوعات الجارية .

وهذه الاتفاقيات ليست غريبة على الدول العربية . فقد عقدت مصر خلال عامى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ اتفاقيات مماثلة مع فرنسا وألمانيا الغربية وسويسرا ولمست من هذه الاتفاقيات فوائد كبيرة فى تسهيل التعامل بينها وبين الدول الأخرى التى تعاقدت معها ، حيث أن كلامن المصدرين والمستوردين لا يواجهون الصعوبات النقدية التى يتعرضون لها فى حالة المدفوعات الفردية إذ يستطيع المصدر أن يحصل على قيمة صادراته مباشرة بالعملة المصرية كما أن المستورد يستطيع أن يدفع قيمة وارداته بالعملة المصرية بمجرد أن يقدم كل منهما ما يثبت إتمام الصفقة .

وتؤدى اتفاقات المقاصة متعددة الأطراف فائدة كبيرة للدول العربية بالذات وذلك لأنها تحقق الفائدة التى تبينتها من التعاون النقدى دون المساس بالنظم النقدية أو التعرض لمشاكل وصعوبات هى فى غنى عنها فى الوقت الحاضر . هذه هى الحدود التى ينبغى أن يقف عندها التعاون النقدى بين الدول العربية ولا يصح أن يتجاوز التعاون هذه الحدود نظرا للتفاوت القائم بين الظروف الاقتصادية لكل من هذه الدول .

أحمد مهنى أحمد

مشروع الضمان الاقتصادي

والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية

بقلم الأستاذ إبراهيم سعد الدين

أثارت مشروعات الضمان الجماعي سواء العسكري منها أو الاقتصادي أو السياسي جدلاً كبيراً في الأوساط العربية منذ اجتماع الجامعة العربية الأخير بين محبذيه ومعارضيه ، والداعين لأنواع أخرى من المحالفات مع الغرب أو الضمان النيلي أو غيرها . وهذا البحث يعني فقط بالناحية الاقتصادية في مثل هذه المشروعات وهي ما سميت منذ ذلك الاجتماع بمشروع الضمان الاقتصادي . ويحسن بنا قبل الحديث عن هذا المشروع أن نبين موقفنا بشكل عام مما يعرض بين حين وآخر من مشروعات الوحدة والتعاون بين البلاد العربية . إن موقفنا من مثل تلك المشروعات يرتبط بمدى تحقيقها لأهداف الشرق العربي في التحرر الكامل من الاستعمار العسكري والاقتصادي ورفع مستوى المعيشة بين شعوبه فنقف إلى جانب هذه المشروعات التي تحقق هذه الأهداف وضد المشروعات التي تعرقل الوصول إلى هذه الأهداف أو تهدف إلى تأخيرها . وننتقل بعد هذه العجالة وعلى ضوءها إلى بحث مشروع الضمان الجماعي الاقتصادي ولنحاول أولاً أن نعرف ماهية هذا المشروع .

لقد كان من نتيجة الحرب الفلسطينية ان تعرضت الجامعة العربية لتجربة قاسية حيث انقسمت الدول العربية إلى كتل متنافسة داخل الجامعة ، كتلة بزعامة العراق تؤيده شرق الأردن وتتمتع بعطف بريطانيا وكتلة بزعامة مصر تؤيدها المملكة العربية السعودية وتتمتع بعطف الولايات المتحدة الأمريكية .

وتنافست الكتلتان على اجتذاب سوريا ولبنان ، وكانت الاولى بالذات مسرحا لعدة انقلابات متوالية اتخذ كل انقلاب منها سياسة واضحة إلى جانب هذه الكتلة أو تلك . وبعد انقطاع طويل اجتمعت الجامعة العربية والحديث عن الاتحاد بين سوريا والعراق يملأ السمع والبصر والانتخابات السورية على الابواب لتقرر مصير الامور . ويرى أنصار الاتحاد ضرورته للوقوف في وجه إسرائيل . في هذه الظروف اجتمعت الجامعة العربية وفي هذه الظروف تقدمت مصر بمشروع الضمان الجماعي كبديل من الناحية العسكرية عن مشروع الاتحاد السوري العراقي ، وتقدم لبنان الذي يعاني أزمة اقتصادية وعجزا كبيرا في ميزانه التجاري يكاد يبلغ ٢٧٩ مليون ليرة لبنانية يطلب مد هذا الضمان ليشمل النواحي الاقتصادية والسياسية كذلك .

وقد بقي هذا المشروع غامضا حتي اتضح أخيرا في نصوص مشروع الضمان الجماعي الذي عرضه لبنان والذي ورد في مادته الثالثة ما يأتي .
لتحقيق أهداف هذه المعاهدة وما ترمى إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرخاء في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة بها تعتمد الدول العربية على المبادئ والقواعد التالية : —

- أولا : تتعاون على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار موارثها الطبيعية وبصورة خاصة على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتشجيعه .
- ثانيا : تعمل على تسهيل التجارة بين رعاياها وإطلاق حرية تبادل المنتجات الوطنية من زراعية وصناعية وحرية انتقال الأموال وتوظيفها .
- ثالثا : تتعاون على درس مشاكلها الاقتصادية وطرق معالجتها دراسة علمية وفنية بغية تحقيق الأغراض والمبادئ الآتية الذكر .

وقد فسر الناطقون باسم الجامعة العربية هذه الشروط بأن في الدول العربية ثروات طبيعية لا حصر لها وهي لا تزال بكرا في حاجة إلى الاستغلال ، فالذين ظلت مثلا مغلقة حتي الآن أبواب مواردها الطبيعية في وجه رؤوس الأموال الأجنبية خشية تغلغل النفوذ الاجنبي فيها . فالضمان الاقتصادي يهيء للدول العربية فرصة استغلال رؤوس أموالها المحلية في رفع المستوى الاقتصادي للدول الشقيقة محافظة بذلك على استقلالها الاقتصادي . وفي ذلك فائدة مزدوجة إذ يفيد أصحاب رؤوس الأموال كما يفيد الدولة التي تستثمر مواردها في نهوضها الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة فيها .

وفيما يتعلق بتسهيل تبادل المنتجات الوطنية بين البلاد العربية فمعلوم أن توزيع الثروة الطبيعية في البلاد العربية لا يتعارض بينها ولا يترك مجالاً للمنافسة . فمصر مثلا تنتج القطن والحبوب والسكر والأرز إلى جانب السلع والبضائع الصناعية وهي أشياء لا تتوافر في البلاد العربية الأخرى ، كما أن العراق ينتج التمر والصوف والماشية وهذه لا تنافس منتجات الدول الأخرى . وهكذا يمكن القول أن منتجات هذه الدول لا تنافس بل تتكامل مع بعضها البعض فتيسير التبادل التجاري يعد عاملاً حيواً في حفظ قسم كبير من أموالها كانت تنفقه في الاستيراد من الدول الأجنبية كما أنه يساعد على مضاعفة الإنتاج وتصريفه مما يعود عليها جميعاً بالتقدم والرخاء .

ثم يذكر أن هدفاً آخر للمشروع هو الحد من توغل النفوذ الأجنبي في الدول العربية توغلاً اقتصادياً قد يجر وراءه تدخل سياسياً . فقد سبق أن عقد في هافانا في أواخر عام ١٩٤٧ مؤتمر تجاري وصفته الدول العربية في حينه بأنه محاولة من الدول الكبرى لغزو الدول الصغرى اقتصادياً فقد نصت قرارات هذا المؤتمر على أن تنعم سائر الدول بأي شكل من أشكال المعاملة

التفضيلية الذي يتم الاتفاق عليه بين دولة وأخرى واستثنت من ذلك بريطانيا وتملكاتها وفرنسا ومستعمراتها وأمريكا والفلبين . ومعنى هذا أنه إذا منحت إحدى الدول العربية بعض المزايا التفضيلية إلى سلع دولة عربية أخرى لوجب أن تفيد سائر الدول المشتركة في هذا المؤتمر من ذلك التفضيل . وقد وقفت الدول العربية في المؤتمر جهة واحدة لإحباط ذلك القرار فلم تفلح ولذلك لم يبق أمام العرب سوى سبيل واحد هو السعى لإيجاد منطقة تبادل حر فيما بينهم لتبادل منتجاتهم الزراعية والصناعية وهو السبيل الوحيد الذي أقره مؤتمر هافانا .

فالمشروع يرمى باختصار إلى أمرين : —

(١) سهولة انتقال رؤوس الأموال واستثمارها وخاصة لاستغلال موارد الدول الأقل تقدما .

(٢) إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول العربية وتكوين منطقة تجارة حرة فيما بينها .

هذا إلى جانب تبادل المساعدات الفنية الذي يجري الآن فعلا بين البلاد العربية .

ويجدر بنا قبل أن نبحث ما يمكن أن يقف في سبيل هذا المشروع من صعوبات وعن مدى تحقيقه للأهداف التي أوردناها يجدر بنا أن نلقي نظرة عابرة على الأوضاع الاقتصادية للشرق العربي مدى الوحدة أو التعاون يتوقف على مدى التقدم الاقتصادي للمجتمع الذي يقوم ذلك التعاون بين مختلف أجزائه .

وتختلف الدول العربية في درجة تقدمها الاقتصادي اختلافا كبيرا . فالبعض منها لم يزل في المراحل الأولى من التطور الاقتصادي ، مرحلة الحياة القبلية أو الزراعة القطاعية كاليمن والمملكة العربية السعودية والأردن ، بينما يقف

العراق في دور التطور من الاقطاع إلى الرأسمالية الزراعية مع نشوء بعض الصناعة الخفيفة ، وينطبق الأمر ذاته على سوريا مع اختلاف يسير إذ يزيد بها النشاط الصناعي ، وجازت مصر هذا الدور أو كادت وتكونت بهارأسمالية زراعية وصناعية ومالية كبيرة ، أما لبنان فيعتمد على الرأسمال التجاري ودوره كمركز تجاري للأقطار المجاورة .

فإذا انتقلنا إلى بحث أحوال الصناعة في الشرق العربي لاحظنا تقدما في الصناعات الاستخراجية كنتيجة حتمية لسياسة الاستعمار من حيث اعتبار المستعمرات موردا للمادة الخام ، وتأخرا في الصناعة التحويلية بسبب سياسة التخصيص والحرية التجارية التي اتبعتها الدول الاستعمارية التي سيطرت على تلك الدول لتبقىها كأسواق لها في وقت ابتعدت فيه أغلب دول العالم عن هذه السياسة . ولم تنشأ صناعة تحويلية يعتد بها إلا في مصر التي تخلصت من سياسة الحرية سنة ١٩٣١ ، إلى جانب سوريا التي قامت بها بعض الصناعات في العهد الأخير .

وقد أدى التخصيص في الزراعة إلى انخفاض مستوى المعيشة في الشرق الأوسط ، إذ من المعلوم أن الأمم الزراعية أشد تأثرا بأحوال الكساد من الأمم الصناعية به وقد انخفضت أثمان المواد الخام التي تصدرها خلال الكساد الكبير أكثر من انخفاض أثمان السلع المصنوعة التي تستوردها ، كما يصعب على هذه الدول أن تخفض تكاليف إنتاجها في أحوال انخفاض الأثمان لمواجهة هذا الانخفاض .

وتقف الملكيات الصغيرة التي تنتشر في الزراعة حائلا في الوقت نفسه دون الاستفادة من أسباب التقدم الفني مع ما يؤدي إليه من زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى المعيشة العام .

وقد أصبحت الصناعة ضرورة ملحة لرفع مستوى الشعوب العربية فالهدف الذى يجب أن نضعه نصب أعيننا اليوم هو تحويل دول الشرق العربى من دول زراعية بحتة إلى دول زراعية وصناعية . والصناعة التى يمكن قيامها تتوقف على الموارد التى تتوفر لهذه الصناعة . ونلاحظ أن الموارد التى يمكن الاعتماد عليها لإنشاء الصناعات الثقيلة منعدمة تقريبا أو قليلة . فعلى الرغم من توفر البترول وما يمكن توفيره من القوى الكهربائية التى يمكن الاستعاضة بها عن الفحم فإن الحديد وهو أحد العوامل الرئيسية لقيام الصناعة الثقيلة يكاد يكون منعدما فى الشرق الأوسط عدا الموجود منه فى منطقة الحديد فى أسوان ، كما تبعد موارده من أقطار الشرق العربى بحيث يتعذر أو يستحيل استيراد الحديد الخام لصناعته . فالصناعات التى يمكن إنشاؤها فى الشرق الأوسط هي من الصناعات الخفيفة التى يلعب عامل البيع والتسويق الدور الرئيسى فى تحديد موطن إقامتها . فمن الممكن أن تقوم هذه الصناعات حيث تتوفر الأسواق اللازمة لتصريف منتجاتها ولا تملك أية دولة ميزة نسبية تمتاز بها عن الدول الأخرى فى صناعاتها وذلك فيما عدا بعض الصناعات الفنية الدقيقة التى تحتاج إلى توفر العمال المهرة المتخصصين لقيامها ونموها .

والسياسة الاقتصادية السليمة فى الشرق الأوسط تفترض توجيه السياسة التجارية للشرق الأوسط بحيث تحقق قيام مثل هذه الصناعات ، ويكون ذلك بالابتعاد عن سياسة الحرية التجارية ، وفرض الرسوم الجمركية السكفيلة بحماية صناعاتها المحلية خلال فترة النشوء والنمو ، وتوجيه التجارة الخارجية نحو تبادل منتجات الدول العربية من المواد الخام بالسلع الإنتاجية والآلات من الدول المتقدمة اقتصاديا مما يلزم لإنشاء هذه الصناعات .

ننتقل بعد هذه العجالة وفي ضوء الحقائق التي ذكرناها إلى بحث أهداف مشروع الضمان الاقتصادى انعرف إلى أى مدى يمكن تحقيق هذه الاهداف .

أولاً : حرية انتقال رؤوس الاموال .

يذكر المشروع أن الضمان الاقتصادى يهيء للدول العربية توجيه استغلال رؤوس الأموال المحلية في رفع المستوى الاقتصادى للدول الشقيقة محافظة بذلك على استقلالها الاقتصادى وفي ذلك فائدة مزدوجة إذ يفيد أصحاب رؤوس الاموال كما يفيد الدول التي يتم استثمار مواردها .

إن الحديث عن حرية انتقال رؤوس الاموال وأثره في المحافظة على الاستقلال الاقتصادى للشرق العربى ينقلنا إلى الحديث عن مصر ومدى تجمع رؤوس الاموال بها . فمصر هى المقصودة بالحديث وهى الدولة الوحيدة التى بلغت درجة من التطور الاقتصادى أدت إلى تجمع رؤوس أموال كبيرة قابلة للاستثمار بها . فقد كان من أثر الحرب العالمية الثانية وانعدام المنافسة الاجنبية أن ارتفعت مستويات الارباح ارتفاعا كبيرا نتج عنه تجمع مقدار كبير من هذه الارباح في شكل رؤوس أموال جديدة قابلة للاستثمار .

وتتمثل رؤوس الأموال هذه في ثلاثة مصادر رئيسية وهى : —

- (١) الارصدة التى تجمعت لمصر خلال الحرب لدى المملكة المتحدة .
- (٢) الاحتياطات الضخمة التى كوتها الشركات الكبيرة خلال الحرب .
- (٣) رؤوس الأموال الفردية التى تجمعت في أيدي كبار المزارعين وكبار التجار كنتيجة لارتفاع اسعار القطن وأثمان الحاجيات والسلع . وتنقصنا الاحصاءات الضرورية لتقدير رؤوس الأموال المصرية القابلة للاستثمار

تقديرًا دقيقاً على أننا نستطيع رغمًا من ذلك أن نبين مدى كفايتها لحاجات الاقتصاد المصري ومدى الفائض القابل للتصدير بغية الاستثمار في الدول العربية الشقيقة .

فعلى الرغم من نقص الاحصاءات الخاصة برؤوس الاموال إلا أننا نعتقد اعتقاداً جازماً أن الجزء الأكبر من رؤوس الأموال هذه يتمثل في القسم الأول أى يتمثل في أرصدة استرلينية لدى المملكة المتحدة . وقد تجمعت هذه الارصدة خلال الحرب على حساب القدرة الانتاجية للقطر المصري الذى انهكت ارضه نتيجة لنقص الاسمدة الضرورية واستهلك كثير من آلاته وخطوط مواسلاته في العمل المتواصل خلال مدة الحرب دون القيام بالتجديدات الضرورية ، كما انهكت قوته العاملة كنتيجة لارتفاع نفقات المعيشة الذى لم يقابله ارتفاع مماثل في مستويات دخول الطبقات الفقيرة مما أصاب هذه الطبقات بانحطاط قواها الجثمانية وجعلها فريسة لكافة الاوبئة . وإعادة القدرة الانتاجية إلى ما كانت عليه هى المجال الأول الذى يجب أن توجه إليه هذه الاموال . ومع ذلك فإن هـى هذه الارصدة الآن . لقد كان من نتيجة الاتفاقات المالية المتتالية بين مصر والمملكة المتحدة أن جمـد الجزء الأكبر منها وبقى الجزء الباقي منها خاضعاً لقيود التصدير المفروضة فى الأمم التى تقبل التعامل بالاسترليني حيث توضع القيود على استيراد السلع الانتاجية ولا يسمح بالتصدير الكماليات والمواد المصنوعة .

أما بالنسبة للمصدر الثانى من رؤوس الأموال وهو الاحتياطيات الضخمة التى كونتها الشركات الكبيرة خلال الحرب فملاحظ أن جزءاً كبيراً من هذا الاحتياطى قد استعمل فعلاً ولا يزال يستعمل فى أعمال التجديد التى تحتاجها مصانع هذه الشركات ، تلك التجديدات التى أصبحت ضرورة لازمة لتقليل تكاليف الانتاج بحيث تستطيع الصناعة المصرية احتمال المنافسة الاجنبية ؛ بل

ان قانون الضرائب على الأرباح الاستثنائية يحتم استعمال هذه الاحتياطات في تلك الأغراض وإلا فرضت عليها الضرائب الاستثنائية التي لا بد وان تمتص أغلبها .
أما الأموال الفردية فهي تحتاج إلى التشجيع حتى تقبل على الاستثمار في مصر نفسها وهي لم تتعود المقامرة بحيث تقبل على الاستثمار في الخارج . ومع ذلك فان انتقال هذه الأموال ورؤوس الأموال المتجمعة لدى الشركات يتوقف على مستوى الربح الذي يمكن تحقيقه في مصر وفي البلاد العربية الشقيقة . فالربح هو المحرك الوحيد للاستثمار في النظام الرأسمالي ومستويات الأرباح في مصر لا تقل عنها في البلاد العربية ان لم تزد ، فمصر تتميز بازدهانها بالسكان مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الأجور ، وارتفاع مستوى الثقافة مما يؤدي إلى زيادة الكفاية الانتاجية وهي أكثر اسواق الشرق العربي اتساعا وهذه أمور لا تتوفر لأي قطر عربي شقيق . ويمكننا أن نوضح الحد الذي وصلته أرباح الصناعات الكبرى القائمة على أساس من التنظيم الفني الحديث في مصر ببيان أرباح شركات الغزل والنسيج الكبرى في مصر تلك الصناعة التي كثرت الشكوى مما تعرض له من منافسة وازمة فقد بلغت أرباح هذه الشركات قدرا كبيرا يكاد يعادل رؤوس أموالها . فبلغت أرباح شركة مصر للغزل والنسيج في المحلة بعد خصم كافة الاستهلاكات ٨٥٩ ألف جنيه وذلك من رأسمال يبلغ مليون جنيه وبلغت أرباح شركة مصر للغزل الرفيع في كفر الدوار ٣٨٤ ألف جنيه من رأسمال قدره نصف مليون جنيه .

ولنترك موضوع الربح وأثره في انتقال رأس المال المصري إلى الدول الشقيقة الآن لتبحث عما إذا كانت هذه الأموال قادرة على مد الشرق العربي برؤوس الأموال التي يحتاج إليها . يتوقف ذلك على الندرة النسبية لرأس المال المصري بالنسبة لطلب الصناعة المحلية لرؤوس الأموال . وقد كشف انتهاء الحرب

العالمية الثانية من عجز كثير من المصانع المصرية عن مقابلة أحوال المنافسة الجديدة وعن ضرورة إعادة تنظيم هذه الصناعات حتى تبلغ درجة من الكفاية لتتعدل مع مثيلاتها في الخارج . كما تحتاج الصناعة المصرية إلى الترشيح الصناعي لمقابلة المنافسة التي تتعرض لها من الدول التي اتبعت هذا المبدأ . وتحتاج كلا العمليتين أى إعادة تنظيم المصانع وترشيح الصناعة إلى مقدار كبير من رؤوس الأموال قد يفوق رؤوس الأموال المصرية القابلة للاستثمار نفسها .

والصناعة المصرية لم تزل في أدوارها الأولى ولم تزل الزراعة تمثل النشاط الاقتصادي الأول الذي توجه إليه أغلب القوى الإنتاجية . وتحتاج مصر إلى تطور صناعي كبير لرفع مستوى معيشة أفرادها الذين تبلغ نسبة زيادتهم درجة كبيرة لا يعرفها الشرق العربي ، ويحتاج هذا التطور أيضا إلى رؤوس أموال كبيرة تزيد عن كافة المدخرات الفردية والاحتياطيات الاستثمارية للشركات الكبرى . ولقد سبق لنا القول بأن حركة انتقال رؤوس الأموال تتوقف بالدرجة الأولى على مستويات الأرباح في مصر والدول الشقيقة ، وبينما ارتفع مستوى الأرباح في مصر ، فهل يعنى هذا عدم إمكانية انتقال رؤوس الأموال بين مصر والبلاد العربية وأن السماح بحرية انتقال رؤوس الأموال لن يؤدي إلى نزوح رؤوس الأموال عن مصر وزيادة قدرتها النسبية بها . إن هذا الرأي وإن صح في حالة المنافسة الحرة وسيادتها فلا بد من تعديله في حالة سيادة الاحتكار ، إذ تميل الصناعات الاحتكارية إلى السيطرة على الصناعات المنافسة في البلاد المجاورة وإلى تحديد الإنتاج والأسعار بحيث تحصل تلك الاحتكارات على أكبر قدر من الأرباح . حرية رؤوس الأموال في الانتقال تعنى من هذه الناحية حرية الاحتكارات في السيطرة على الجهاز الاقتصادي للشرق العربي . فإلى أى حد تساعد هذه الحرية على رفع المستوى الاقتصادي للأقطار الشقيقة وإلى أى حد تساعد على الاستقلال الاقتصادي ؟

تسيطر الاحتكارات على عدة فروع هامة من نواحي النشاط الصناعي في مصر . فإذا تركنا الصناعات الاستخراجية التي تسيطر عليها الاحتكارات الأجنبية سيطرة تامة جانباً لوجدنا صناعات الاسمنت والدخان والسكر والكحول خاضعة للاحتكارات خضوعاً تاماً . أما صناعة الغزل والنسيج فتخضع في أغلبها إلى ثلاث شركات كبرى على الرغم من تعدد المشروعات الفردية في هذه الصناعة، فتنتج هذه الشركات ٧٠٪ من الإنتاج ويقوم بينها اتحاد لتحديد الأسعار وتنسيق المبيعات . والسياسة التي اتبعتها هذه الاحتكارات في مصر لاتنبئ بإمكان رفع مستوي المعيشة في الشرق الأوسط إذا أتيح لهذه الاحتكارات السيطرة على اقتصادياته .

وفضلاً عن هذا فإن سيطرة هذه الاحتكارات لا تعني التخلص من القيود الاستعمارية واستعادة الاستقلال الاقتصادي للشرق العربي نظراً للصلة بين كل رأس المال الوطني الكبير والأجنبي، فشركات الاسمنت ترتبط باحتكار بورتلاند الهولندي، وترتبط شركة السكر بوشائج قوية بالرأسمال الفرنسي، وتسيطر الرأسمالية الأمريكية تماماً على احتكار الدخان ، وحتى الصناعات التي بقيت بعيدة عن الارتباط بالاحتكارات الأجنبية والتي احتفظت بمصريتها أمداً طويلاً قد بدأت هي الأخرى في الارتباط برأس المال الأجنبي ، فشركات الغزل في كفر الدوار وهي إحدى مؤسسات بنك مصر قد نشأت برأسمال مشترك بين هذا البنك واحتكار برادفورد البريطاني . فسيطرة هذه الشركات على الشرق الأوسط يؤدي إلى خضوعه لأثر هذه العلاقة السالفة الذكر .

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى حقيقة هامة وهي ان أهم المشروعات التي يتجه اليها الاحتكار في البلاد العربية الشقيقة الآن تختص باستغلال مياه الانهار في توليد الكهرباء وفي استصلاح الأراضي والزراعة . ومعلوم لدينا من ملاحظة

وسائل التمويل الحديثة أن المشروعات المالية والصناعية تميل إلى النمو وإلى
تثمين أموالها في نفس الصناعة أو في صناعات مرتبطة بها أو مكملة لها لتحصل
على فوائد التكامل الرأسي أو الأفقي .

ويعني هذا أن تمويل مشروعات الري الكبرى واستغلال الكهرباء واستصلاح
الأراضي سيحصل على أهم الأموال اللازمة له من بنوك الأراضي وشركاتها
ومن الشركات الكهربائية الكبرى (الإسترن وهي فرع من الجنرال إلكتريك
الأمريكية) وشركات الأراضي واستغلال الكهرباء تقع في مصر والبلاد العربية
تحت السيطرة المالية المباشرة للاحتكارات الأجنبية مما يعني استمرار سيطرة
هذه الاحتكارات حتى ولو أعطيت رؤوس الأموال حرية الانتقال بين قطر وآخر .

وإننا وإن خصصنا مصر ورأس المال بها بالحديث ، فلم يكن ذلك إلا لأن
التطور الذي وصلت إليه الرأسمالية المصرية في نموها يسمح لها بلعب الدور
الرئيسي في تمويل المشروعات الاقتصادية ، على أن هذا لا يعني قدرة الاحتكارات
المصرية وحدها على السيطرة التامة على اقتصاديات الشرق العربي فكثير من
الصناعات الناشئة في الأقطار العربية تمولها احتكارات أجنبية أو
احتكارات مشتركة بين رؤوس الأموال المحلية ورؤوس الأموال الأجنبية ،
وستشارك هذه الاحتكارات بطبيعة الحال في السيطرة على الشؤون الاقتصادية
للشرق العربي .

وهناك نقطة أخيرة يجدر بنا الإشارة إليها وهي طبيعة رأس المال الذي
تحتاجه البلاد العربية ومدى قدرة مصر على توفيره لها . فهل تحتاج البلاد
العربية إلى رأسمال عامل أو هي تحتاج إلى رؤوس أموال ثابتة في شكل
آلات وأدوات إنتاجية . إن حاجة البلاد العربية تشتد في المرحلة الحاضرة ،
مرحلة الإنشاء والبدء ، إلى رأس المال الثابت وهي تحتاج للحصول عليه إلى

رؤوس الأموال القابلة للتحويل إلى نقد أجنبي تستطيع بواسطته الحصول على هذه الآلات والأدوات . ومصر حتى لو استطاعت تقديم رأس المال فهي لا تستطيع تقديم ذلك القابل للتحويل إلى نقد أجنبي فخصيلاتها من النقد الأجنبي وخاصة من نقد الدول القادرة على مدها بالأدوات الانتاجية الضرورية أعجز من أن تفي بحاجتها الخاصة .

ثانيا : إلغاء الرسوم الجمركية وإنشاء منطقة تجارية مصرية بين البلاد العربية

يعتمد القائلون بإلغاء الرسوم الجمركية بين البلاد العربية على أن توزيع الثروة في البلاد العربية لا يتعارض بينها ولا يترك مجالا لأية منافسة وعلى أن هذه المنطقة تعتبر منطقة متنافسة غير متكاملة فتيسير التبادل التجاري بينها سوف يؤدي إلى احتفاظها بجزء كبير من مواردها تنفقه في الاستيراد من الخارج كما سيؤدي إلى القضاء على البطالة ورفع مستوى العمالة .

والتحدث عن التكامل بين البلاد العربية وعدم التنافس بينها يتم عن تجاهل لأوضاعها الاقتصادية وأهداف تجارتها الخارجية . فالحديث عن إنتاج مصر للقطن والأرز وإنتاج العراق للتمر والماشية حديث مضلل فصر لا ترغب في مبادلة أقطانها بالتمر والماشية وإنما ترغب في مبادلته بالأدوات الإنتاجية اللازمة لقيام الصناعة بها . والعراق لا يود استيراد الأقطان المصرية فالصانع لم يبلغ من التطور الصناعي دورا يؤهله لاستيراد المادة الخام لصناعة السلع التامة الصنع . فالدول العربية يتخصص أغلبها في الزراعة وإنتاج المادة الخام وتجارة مثل هذه الدول لا بد أن تهدف إلى التبادل مع الدول المتقدمة في الصناعة التي تستطيع أن تمدّها بحاجتها من السلع المصنوعة التي لا تتوفر الظروف الضرورية لإنتاجها ، أو بالسلع الانتاجية اللازمة للصناعات التي يسهل إقامتها بها .

كذلك لابد وان تهدف هذه الدول بسياستها التجارية إلى حماية منتجاتها الوطنية وإيجاد الأسواق اللازمة لتصريفها . وقد بينا فيما سبق أن الصناعة في هذه الدول أو تلك التي يمكن انشاؤها بها هي صناعات خفيفة تقوم بجوار الأسواق ولا تتوفر لاية دولة ميزة نسبية في صناعاتها عن الدول الباقية . والتنافس بين أمثال هذه الصناعات طبيعي وسوف يؤدي إلى آثار هامة حيث تختلف درجة التطور الذي وصلت إليه الصناعة في الدول المختلفة . فسوف يؤدي التطور غير المتساوي للرأسمالية في حالة إلغاء القيود التجارية إلى نمو الرأسمالية الكبيرة على حساب الرأسماليات الصغرى التي تقع تحت سيطرتها المباشرة لتلعب درو الشريك الأصغر في احتكاراتها الصناعية والتجارية أو توجه نشاطها صوب فروع أخرى من فروع الاقتصاد التي تعمل على تغذية هذه الاحتكارات بدلا من منافستها وسوف يؤدي ذلك في حالتنا إلى الإبقاء على التخصص الزراعي في البلاد المتأخرة لتبقى سوقا لمنتجات الصناعة التامة في الدول المتفوقة نسبيا .

لذلك تهدف الدول العربية كما سبق لنا القول إلى الاحتفاظ بأسواقها مع تشجيع تصدير مصنوعاتنا إلى الخارج ومحاولة مبادلة منتجاتنا بالسلع الانتاجية . ويذكر محرر النشرة الاقتصادية لغرفة تجارة دمشق في مقاله بالعدد الثالث لعام ١٩٤٨ « أن سوريا بلد لم يستغل أهله كافة موارده الانتاجية وهي تستهدف خطة لم تتبلور بعد القصد منها رفع مستوى معيشة الأفراد وهي تسير نحو هذا الهدف بإدخال بعض النظم الاقتصادية التي تسكفل لها رفع مستوى الانتاج واستقرار الأسعار . وما دامت سوريا تحتاج إلى الوسائل التي تقوى إنتاجها وإلى المواد الأولية فالأمل الوحيد هو حصر المستوردات ضمن نطاق يسمح باستيراد الوسائل المؤدية إلى نمو الإنتاج وتحقيق حاجات سوريا من السلع الضرورية » .

أما تشجيع التصدير فيساعد على تنمية الانتاج وتصريف الزائد منه .
وما ينطبق على سوريا ينطبق على الدول العربية الاخرى التي تعمل على النهوض
باقتصادياتها وتوجيه جزء هام من جهودها الاقتصادية إلى تعميم الصناعة .
ويكفي للدلالة على مدى التنافس بين دول العالم العربي أن نستعرض
الصناعات النامية في كل منها . فإلى جانب الصناعات الاستخراجية كالبترول
والفوسفات تقوم في مصر صناعات هامة للقطن والأسمت والزجاج والورق
والصناعات الجلدية والسكر والكحول والتقطير والمواد الغذائية والمأكولات
المحفوظة والزيوت والصابون إلى جانب صناعات جديدة للواد الكيماوية
والحرير الصناعي والبلاستيك .

فإذا استعرضنا الصناعة في الدول المجاورة لوجدنا تشابها شديدا . ونرجع
مرة اخرى إلى نفس النشرة السابقة بالعدد الثالث لعام ١٩٤٩ حيث ورد ضمن
مقال عن اقتصاديات سوريا ولبنان لأمين غرفة تجارة حلب « وان سوريا
قد مشت في طريق الانشاء الصناعى منذ سنة ١٩٢٥ وإزدهرت بها صناعات
الغزل والنسيج والتريكو والاسمنت والسكر والمحفوظات والمدايع والصناعات
الجلدية والحشبية والكحول » .

وقد بلغت هذه الصناعات درجة من النمو تسمح أو تكاد تسمح باشباع
كافة حاجات الاستهلاك المحلى ، فقد ورد في نفس العدد من النشرة أن زراعة
القطن في سوريا قد فتحت مجالا جديدا للمادة الاولية لهذه الصناعة التي
سوف تبلغ في عام ١٩٥٠ حدا يفوق انتاجها فيه الاستهلاك المحلى .

ويمكن ملاحظة نفس الظاهرة في العراق ولبنان مع تفاوت في درجة
النمو . فأهم الصناعات في العراق هي النسيج والاسمنت ، وتشابه الصناعات

البنانية الصناعات السورية إلى حد كبير . ولا تعتمد صناعات الغزل والنسيج في البلاد الشقيقة على الاقطان المصرية بل على الاقطان الهندية القصيرة التيلة . أما وقد بينا حقيقة الاسس التي يستند اليها ازدهار الوحدة الجمركية فلننتقل إلى بحث ناحية أخرى هي المضار المترتبة عن تحقيق هذه الوحدة الجمركية بين دول تختلف نظمها التجارية اختلافا كبيرا . فبينما تتبع مصر سياسة جمركية تهدف إلى حماية منتجاتها الوطنية وتفرض رسوما جمركية عالية على الصناعات المشابهة وترفع هذه الرسوم كلما أحست بتهديد لأحد صناعاتها كما حدث أخيرا بالنسبة لصناعة غزل ونسيج القطن ، نلاحظ أن السياسة الجمركية في البلاد العربية الأخرى لم تزل اميل إلى إطلاق الحرية التجارية وعلى الأخص بالنسبة للبنان الذي لم يزل في نزاع متصل مع سوريا على هذه الناحية والذي يحصل على موارده من عمليات التجارة الحرة التي تعتبر ميناء بيروت مركزا لها بينما تكاد الرسوم الجمركية تكون غير معروفة في المملكة العربية السعودية واليمن والاردن . إن إلغاء الرسوم الجمركية بين هذه الدول مع استمرار نظمها الجمركية المختلفة سوف يهدد النظام الجمركي للدول التي تميل إلى سياسة الحماية المقيدة . فالسماح بحرية التصدير والاستيراد بين الدول العربية سوف يؤدي في هذه الأحوال إلى إغراق مصر بالمنسوجات اليابانية أو الهندية مرة أخرى عن طريق الحجاز مثلا ، وهكذا بالنسبة للصناعات الأخرى .

وقد يرد على ذلك بأن الاقتراح لن يطبق إلا بالنسبة للمنتجات المحلية للدول الشقيقة دون كافة السلع التي تستوردها من الخارج . ولكن هل يكفي هذا التأويل للوقوف حائلا حقيقيا في وجه المنافسة الأجنبية ؟ يكفي الصناعات الأجنبية أن تقيم بعض المصانع للقيام بعمليات التشطيب في البلاد التي تتبع مبدأ الحرية التجارية والتي ترد إليها السلع غير التامة الصنع لتتخذ

صقة المنتجات النهائية متخذة في الوقت نفسه صفة المنتجات المحلية. والدولة المقترحة لنظام التجارة الحرة بين بلدان العالم العربي هي نفسها التي تتبع نظام حرية التجارة وتعتمد للحصول على دخلها على النشاط التجاري الذي تزاوله داخل الوحدة الجمركية السورية اللبنانية. ويظهر هذا بوضوح من تقرير فانزيلند عن المصالح المشتركة بين سوريا ولبنان حيث ورد أن مستوردات لبنان تفوق حاجته (١٧) مرة ويستفيد من تصريفها في الأسواق السورية حائزاً على الربح التجاري المتحقق من انتقال السلع والبضائع من يد التجار اللبنانيين إلى يد المستهلك السوري. وهذا النظام بعينه هو الذي يراد منه حتى يشمل البلاد العربية جميعاً.

ولكن اليس من الممكن أن نقضى على هذه العوائق بتوحيد النظم الجمركية في البلاد العربية؟ إن التوحيد لا يتم إلا عن أحد طريقتين وهما اتباع البلاد العربية جميعاً إما لسياسة الحرية التجارية وإما لسياسة الحماية الجمركية.

والطريق الأول يضر ضرراً بالغاً بالانشاء الصناعي في الشرق العربي الذي يتعرض لمنافسة شديدة من الصناعات المماثلة النخوة في الخارج ولن يمكن اتباعه. أما الطريق الآخر فيثير مشاكل شديدة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة التي لم تصبح مجالاً لنهضة صناعية بعد. فلن يؤدي هذا النظام للحجاز واليمن والأردن وحتى لبنان إلا إلى ارتفاع أسعار الحاجات وتكاليف المعيشة بها في الوقت الذي بلغ مستوى المعيشة في هذه البلاد درجة شديدة من الانخفاض. ويظهر هذا الخلاف في المصالح بين الدول المنتجة والمستهلكة في الخلافات التي سبق أن اشرنا إليها والتي تتجدد باستمرار بين سوريا ولبنان بالنسبة للمصالح المشتركة بينها. وقد أشارت مذكرة الحكومة السورية إلى الحكومة اللبنانية في فبراير سنة ١٩٤٩ إلى أسباب الخلاف فذكرت «أن أسباب الخلاف الأساسية تأمست عن رغبة سوريا في الحد من الاستيراد ضمن منهاج موحد يهدف إلى

إيجاد توازن صحيح في ميزان المدفوعات وإلى حماية إنتاج البلدين الصناعي والزراعي والحفاظ على ثروتهما ويقابلها في لبنان سياسة استيراد ولو حتى للمواد السكّالية لتوسيع أفق التجارة في لبنان وإبقاء سوريا سوقا حرا له وقد ازداد هذا الخلاف بتوسع الصناعات المحلية وازدياد الانتاج الزراعي بشكل أصبحت معه رؤوس الأموال معرضة للخطر مما يؤدي إلى كارثة اقتصادية .

إن المشروع اللبناني لا يستطيع أن يحقق للبلاذ العربية أهدافها برفع مستوى شعوبه والقضاء على الاستعمار الاقتصادي بل هو يترك المجال واسعا لتدخلات رأس المال الأجنبي في وقت كثر فيه الحديث عن تطبيق النقطة الرابعة من برنامج ترومان لاستثمار رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة في الدول المتأخرة اقتصاديا ، وفي وقت حضرت فيه البعثة الاقتصادية التي يرأسها مستر كلاب الأميركي والتي تتحدث عن ضرورة معاملة الشرق العربي كوحدة وإنشاء مشروعات طويلة الأجل يشترك في تمويلها رأس المال المحلي والدولي . فمواقفة إحدى الدول العربية على استثمار رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة بها وتعاونها مع الرأسمال المحلي سوف يفتح الباب متسعا في هذه الحالة لرؤوس الأموال هذه للتدفق على الشرق الأوسط .

ولا يعني رفضنا لذلك المشروع أننا نرفض أي شكل من أشكال التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ولكننا نرمي إلى أن يكون هذا التعاون لصالح نهضتها فلا يقف عائقا في سبيل تقدمها .

ويمكن للتعاون بين البلاذ العربية أن يتخذ شكلا من الأشكال التالية .

أولا : وحدة اقتصادية عربية .

ثانيا : نظام للتبادل الحر بين الدول العربية .

ثالثا : عقد الاتفاقات بين الدول العربية لتشجيع التبادل التجارى .

وتتطلب الوحدة الاقتصادية تنظيم الاقتصاد العربى على أسس جديدة باتباع خطة اقتصادية مرسومة تعمل على حفظ التوازن الاقتصادى بين دول العالم العربى دون طغيان من الدول المتقدمة على الدول المتأخرة اقتصاديا . ولكن الأوضاع السياسية السائدة لا تساعد على الوصول إلى هذا الحل فتغلغل الاستعمار فى أغلب هذه البلدان يعنى خضوع هذه الوحدة لمصالح الاستعمارية . والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تقف حائلا دون الاقتصاد الموجه فالاحتكارات الكبرى تسيطر على شئون الاقتصاد وقصد الربح هو الموجه الوحيد لهذه الاحتكارات . أما نظام التبادل الحر فقد سبق أن أبدينا رأينا فيه .

بقيت الاتفاقات التجارية لتبادل المنتجات بين بلدان الشرق العربى مع احتفاظ كل دولة من الدول بحرية توجيه سياستها الاقتصادية طبقا لما تقتضيه مصالحها . وهذا هو النظام الأصلح بالنسبة للدول العربية فى ظروفها الحاضرة .

ابراهيم الهيم سعد الدين

مشكلة ليبيا من جوانبها الاقتصادية والسياسية

بقلم محمد رفقي خاطر ،
أحمد صلاح الدين الداعور

مقدمة عامة

تقع ليبيا على طول الساحل الشمالى لإفريقيا ، حيث تمتد شواطئها مسيرة ١٠٠٠ ميل موازية لإيطاليا واليونان ، ويحدها من الغرب رأس أغادير في تونس ومن الشرق الأراضي المصرية ، وتمتد ليبيا بين خطى طول ٩ ، ٢٥ شرقا ، وتصل أقصى نقطة شمالها إلى خط عرض ٣٣ شمالا .

ومنذ دخول الإيطاليين في ليبيا طرأ على حدودها الكثير من التغيير ، فقد زادت مساحة الإقليم في عهد الاحتلال الإيطالي بالشكل الآتي : -

في ١٢ سبتمبر عام ١٩١٩ عقدت إيطاليا إتفاقية مع فرنسا بخصوص الحدود الغربية لليبيا ، فأصبحت تسير في شكل منحني من غرب مدينة « غدامس » إلى جنوب مدينة « طمو » وتدخل فيها مدينة « غات » وفي ٧ يناير سنة ١٩٣٥ عدلت الحدود بين ليبيا وأفريقيا الغربية الفرنسية ، فأصبحت تسير في خط مستقيم من مدينة « طمو » إلى نقطة تقاطع خط طول ٢٤ شرقا ، وخط عرض ١٨ شمالا . وأما على الحدود المصرية فقد استطاعت إيطاليا في عام ١٩٢٦ أن تحصل على واحة « جغبوب » بموافقة بريطانيا .

وطبقا للاعتبارات العسكرية قسمت منطقة ليبيا منذ أول يناير سنة ١٩٣٤ إلى أربعة أقسام وهي طرابلس ، ومسرطمة ، وبنغازي ، ودرنه . وقد صدر

أمر في ٢٥ أكتوبر عام ١٩٣٨ بضم هذه المناطق الأربع إلى مملكة إيطاليا ولكن إقليم الصحارى الليبية لم يتأثر بهذا الوضع .

المساحة والسكان : تبلغ مساحة ليبيا ١,٧٧٤,٠٠٠ كيلومتر مربع أي ٦٨٤,٧٦٤ ميل مربع . وفي ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ كان السكان ٨٥٠,٢٥٠ نسمة ، منهم ٢٧,٧٢١ من الإيطاليين والأوربيين ، ٧٧١,٥٢٩ من الوطنيين منهم ٧٣٦,٧٥٣ من المسلمين ، ٢٧,٧٤٠ من اليهود . وتستعمل اللغة العربية هناك في الكلام أكثر منها في الكتابة ، واللغة الرسمية هي العربية والإيطالية . وتقع البلاد الهامة على البحار مثل طرابلس وبها ٨٦١,٩٨ نسمة منهم ٣١٩,٤٥٦ إيطاليون ، وكان ذلك في عام ١٩٣٦ . وبنغازي وبها ٤٨,٥١٠ نسمة منهم ٢٩٦,١٥٠ إيطاليون ، ومصراته وبها ١٥٠,٠٠٠ نسمة ، وفي الداخل توجد قبائل متقلة بين بلدان الداخل ونذكر من بينها مدن « غدامس » و « ميزدا » ، و « مرزوق » ، و « غات » .

التعليم : لم يكن هناك إلا النذر اليسير من المدارس ، منها مدرسة الصناعات في طرابلس ثم بعض الكتاتيب التي تقوم بتحفيظ القرآن ، وما كانت تقوم به الزوايا السنوسية من تعليم مبادئ الدين وذلك قبل الاحتلال الإيطالي . إلا أنه في سنة ١٩٤٠ لم تكن بجميع أنحاء ليبيا مدرسة ثانوية واحدة لتعليم أبناء العرب ، ولو أنه كانت هناك ست مدارس إيطالية لتعليم أبناء الجالية الإيطالية ، وهذه المدارس كان محظورا على العرب بطبيعة الحال الالتحاق بها إلا فيما ندر . وبالرجوع إلى آخر الإحصائيات نجد أن عدد التلاميذ في ليبيا عام ١٩٣٦ بلغ ٨٣٩١ تلميذا في جميع مدارس ليبيا من سكان يبلغون حوالي المليون . ومنه يتضح أن نسبة التعليم لم تتجاوز ١٪ من مجموع سكان البلاد .

المالية : بلغت ميزانية سنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ في الصرف والدخل مبلغ ٤٦٢٣٤٥٠٤٧١ ليرة إيطالية .

الاستاج والصناعة : لو نظرنا إلى خريطة ليبيا ألفيناها تنقسم إلى ثلاث مناطق من الساحل إلى الداخل : —

١ — منطقة البحر المتوسط . ب — منطقة الأراضي الشبه صحراوية . ج — منطقة الأراضي الصحراوية .

أما منطقة البحر المتوسط فتبلغ مساحتها ١٧٢٣١ ميل مربع وهى تصلح تماما للزراعة ، ويمكن أن تنقسم إلى : —

١ — منطقة الواحات : وتقع على طول الساحل الشمالى ، وهى من أخصب بقاع أفريقيا الشمالية حيث يوجد النخيل والزيتون والبرتقال وجميع نباتات حوض البحر المتوسط .

٢ — إقليم المراعى (الاستبس) : وهى تصلح لزراعة الحبوب مثل الشعير والقمح وكذلك تصلح للمراعى ، وهذه المنطقة من المناطق التى تعرضت لإنشاء مستعمرات كثيرة فيها من جانب الطليان ، ويزرع بها الزيتون واللوز والكرم والبرتقال والتوت .

٣ — منطقة الكثبان الرملية : وهى تستصلح تدريجيا بواسطة شجر السنط والكافور والصنوبر .

٤ — منطقة الجبل الأخضر : وقد نجحت فيها زراعة الزيتون والكرم والتين وبعض أشجار الفاكهة الأخرى ، وهذه المنطقة تنحدر نحو البحر بواسطة تلال تعرف باسم تلال « مسلاتا » وتمتاز هذه التلال بخصوبتها .

أما المنطقة الشبه صحراوية فتنتج نبات الحلفا الذى يستعمل غذاء للماشية .

وبالمنطقة الصحراوية ومنطقة فزان بعض الواحات الخصيبة مثل « غدامس »
« غات » و « سوكنه » و « صبحه » ، و « براك » .

وقد عملت إحصائيات عديدة لمعرفة مدى تقدم ليبيا في ميادين الإقتصاد
المختلفة مثل الزراعة والتجارة والصناعة . فقد قدر أن في منطقة طرابلس
الإيطالية وفزان نحو ٢/٥ مليون شجرة نخيل ، ووجدوا أن في برقة نحو ٥٠٠
ألف شجرة نخيل أيضا . وفي عام ١٩٣٨ كان بالبلاد ٨٩٠,٣٢٣ شاه ،
٧٢٦,٠٠٦ من الماعز ، ٦٩,٦٧٠ بقرة : ٩١,٧٨٢ حمل ، ٥٥,٦٧٦ من
بغال وحمير وخيول ، ٢,٠٥٧ من الخنازير . وتعتبر صناعة صيد الإسفنج وصيد
الأسماك من الصناعات ذات الأهمية الكبرى هناك . فقد كان مقدار السمك من
الحجم الكبير الذي استطاع الأهالي أن يصطادوه في سنة ١٩٣٩ ، ٩,٢٧٢
كوينتال (مائة ليرة أي ١٠١ رطل) أما الإسفنج فبلغ في نفس السنة ٩٦,٩٣٧
كيلو جرام . ومن الصناعات المزدهرة هناك صناعة الدخان والسجاير ، وقد
أنتجت أحواض الملح الليبية في عام ١٩٣٨ كمية من الملح يبلغ مقدارها
٣٦٩٠٥ طن صدر منها ما مقداره ١١,٢٩٠ طن . ومن المنتجات المشهورة
هناك السجاد ، وصناعة الجلود ، وبعض مصنوعات الذهب والفضة ، وبعض
المنتجات المحلية .

التجارة : بلغت جملة واردات البلاد سنة ١٩٣٨ ما يبلغه ٨٨٢,٠٥٧,٥٣٢
ليرة إيطالية . والصادرات ١٠٨,٩٦١,٥٤٥ ليرة إيطالية . وقد بلغت قيمة
الصادرات إلى المملكة المتحدة مبلغ ١٦,٩٨٥ ليرة ، والواردات منها مبلغ
١٤,٢٧٨ ليرة .

المواصلات : يصل طول خطوط تلغراف ليبيا إلى ٢٧٥٦ كيلومتراً ،

وخطوط التليفون إلى ٧٩٣٤ كيلو متراً . وأهم الخطوط الحديدية تصل بين طرابلس و « زواره Zouara » ويبلغ طولها ٦٨ ميلا ، وبين طرابلس و « غريان Garian » وتبلغ ٦١ ميلا ، وبين طرابلس و « تاجيوارا Tagiura » وتبلغ ١٣ ميلا ، وبين بنغازي و « بارس Barce » وتبلغ ٦٦ ميلا ، وبين بنغازي و « سولتش Soluch » وتبلغ ٣٤ ميلا ، وأهم طرق المواصلات الداخلية هي عن طريق القوافل التي تستخدم طرقا طويلة ، وهناك أيضا طرق مرصوفة للسيارات يبلغ طولها ٣٥٤٥ كيلومتراً . وهناك بعض السفن البخارية التي تسافر من طرابلس إلى جنوا ، ومن طرابلس إلى سيرا قوسه ، وتتصل طرابلس بمالطة بواسطة خط بحري أيضا . وهناك بواخر تسافر أسبوعياً من طرابلس إلى بلاد ليبيا الأخرى على طول الساحل .

المال والعملة : في ليبيا عدة مصارف أهمها بنك إيطاليا ، بنك صقلية ، بنك نابولي ، بنك روما . ويتعامل الليبيون هناك باليرة الإيطالية .

هذه نظرة خاطفة إلى أحوال ليبيا الاقتصادية والاجتماعية . وقبل أن نعالج الناحية السياسية من الموضوع سوف نطوف حول ليبيا من الناحية التاريخية فنقول إن أول ساكني برقة كانوا من الإغريق الذين أسسوا في الأزمنة القديمة جملة مدن مشهورة منها بنغازي عاصمة إقليم برقة في معظم العصور ، ثم دخل العرب ليبيا في القرن السابع الميلادي ، حتى إذا جاء القرن السادس عشر أغار العثمانيون على مدينة طرابلس وأصبحت إقليماً واحداً منح استقلالاً إدارياً وأطلق عليه اسم طرابلس الغرب حتى أصبحت ولاية عثمانية يعين لها وال من الاستانة . وفي عام ١٨٣٨ فصلت برقة عن طرابلس وصارت ولاية قائمة بذاتها ، وجعل مركز الحكومة في بنغازي ، وظلت برقة وطرابلس

تحت النفوذ العثماني حتى سنة ١٩١١ حين أغار الإيطاليون على هذه البلاد .
والذي يعنينا من هذا العهد فترة الحكم العثماني الذي فيه قويت الدعوة
السنوسية التي أعانتها تركيا وأخذت بيدها ، فترعرعت في كنفها حتى تكون
أداتها في السيطرة على داخلية البلاد ، وهذا يفسر لنا ولاء السنوسية للخليفة
بالآستانة حتى آخر أيام الخلافة رغم أنها كانت تستطيع الخروج عليها .
ولكنها لم تفعل ولاء للخليفة من جهة ولمنفعة الدعوة من جهة أخرى وظلت
الحال كذلك حتى بدأ الاحتلال الإيطالي وقادت السنوسية الجهاد ضد الطليان .

وكان هم إيطاليا من أول يوم وضعت فيه قدمها في ليبيا أن تصبغها
بالصبغة الإيطالية البحتة . ورغم أن قائد الحملة الإيطالية « كارلو كانييا » قد
أعلن أنهم لم يأتوا إلى ليبيا غازين أو فاتحين بل لحماية الأهالي من الأتراك
وليعيدوا إليهم حرياتهم ، إلا أن ساسة إيطاليا كانوا يعلمون أن لهم فيها مآرب
أخرى ، فهم لم يغزوا ليبيا لحماية أهلها بل لكي يتحسن مركز إيطاليا الحربي
والاقتصادي والقومي . وكانو يعتقدون أنه ينبغي أن تكون مستعمراتهم
وطنا قوميا للايطاليين ، وأن تكون مصدرا للمواد الأولية وفي نفس الوقت
سوقا للمنتجات الإيطالية . وكانت سياسة إيطاليا أن تسعى لإخضاع السكان
ثم الاستيلاء على موارد البلاد ، وإنشاء المستعمرات الزراعية ، وقد حل
بسكان ليبيا تشريد كبير نوه به المستر تشرشل إذ قال « إن القبائل العربية
البائسة التي شردها الإيطاليون تشريدا وصل في بعض الأحيان إلى حد الإبادة
المنظمة ، شاهدوا جلادهم في بلادهم وهم يهزمون ويلوذون بالفرار » وكانت
سياسة الإبادة تقوم على أساس تشريد العرب ووضعهم في معسكرات الاعتقال
بسبب أو بدون سبب ، وقد أنشئت إيطاليا مكاتب لتشجيع الهجرة لكي
يحل الإيطاليون محل الأهالي العرب .

وقد أنشأت إيطاليا عام ١٩٣٢ ما يعرف باسم مؤسسة الاستعمار الليبية .

Entre Per Ln Colonizzazione Della Libia

وعهدت إليها بما يعرف باسم مشروع الإستيطان ويرمى إلى إجلاء الوطنيين وتمليك عائلات إيطالية مهاجرة في مكانهم . وكانت تقدم إلى هؤلاء المهاجرين الأراضي الصالحة للزراعة وتمدهم بالمال والمساعدة في صورة مكافآت كبيرة وقروض تسدد على آجال طويلة تصل إلى عشرين أو ثلاثين عاما .

وفي سنة ١٩٢٢ كانت مساحة الأراضي التي استولت عليها إيطاليا لتنفيذ مشروع الإستيطان ٩١١٣ هكتارا ، وكلها في ضواحي طرابلس ، كما صدر في عام ١٩٢٢ قانون يعتبر جميع الأراضي غير المزروعة ملكا للدولة ، وفي ١١ إبريل سنة ١٩٢٣ صدر قانون بمصادرة جميع أراضي الثائرين وما حل عام ١٩٢٥ حتى كانت إيطاليا قد استولت على جميع الأراضي الصالحة للزراعة ووزعتها على عائلات إيطالية مهاجرة منفذة بذلك سياسة الإستيطان ، وذلك على يد حاكم ليبيا في ذلك الوقت السكونت « فولبي » وقد بلغت مساحة الأراضي التي تملكها الدولة في طرابلس ٦٨٤ ألف هكتار ، منحت منها ٣١٥٣٨ هكتار إلى المهاجرين الإيطاليين وعلى رأسهم كبار الموظفين .

أما العرب فقد صدر قانون في ٧ يوليو سنة ١٩٢٨ لتحديد صفتهم بالنسبة للأراضي الزراعية فقال : (إن الوطنى يجب أن يستخدم كأجير فقط ، وأن تقصر مصلحته على الزراعة الموسمية والرعى) . وفي عام ١٩٣٢ ابتزعت إيطاليا بقية أراضي الجبل الأخضر من أيدي الوطنيين ومنحتها للمعمرين نظير مبلغ يتراوح ما بين ٢٤ — ٢٦ ليرة عن كل هكتار . ومن الطرق التي لجأت إليها إيطاليا أنها كانت تنذر السكان الملاك بأنهم إذا لم يستعملوا آلات زراعية من النوع الحديث في ظرف ثلاثة أيام فانها في حل من مصادرة أملاكهم ودفع مبلغ

التعويض في أحد البنوك ، فإذا لم يتسلم المالك مبلغ التعويض في ظرف ثلاثة أيام أصبح ملكاً للدولة .

ولكن قبل أن تنتقل من هذه النقطة يكون لزاماً علينا أن نقول إن الزراعة في عهد الإيطاليين بلغت شأواً لم تبلغه من قبل وازدهرت بعد أن دخلت الآلات والبذور المنتقا والاعانات الحكومية . ولكن كل هذه الفائدة كانت عائدة على إيطاليا وعلى العائلات الإيطالية المستعمرة .

الحالة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية :

في ٧ فبراير سنة ١٩٤٣ خرجت ليبيا من تحت نير الحكم الإيطالي ولكن إلى أين !

أصبحت تحتل القوات الفرنسية الجزء الجنوبي من طرابلس ، من غدامس على الحدود التونسية إلى فزان بينما تحتل القوات البريطانية برقة وما تيسر من طرابلس أما الأمريكان فزاهم يرضون بالقليل فيعسكرون حول بعض المطارات في برقة وطرابلس . هذا ما أصبحت عليه ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية وهنا بدأت المسألة الليبية . وهي مسألة لها جانبها المحلي وجانبها الدولي . وإن صعوبة المسألة لا في تعقيدها ولكن في إرضاء القوى المتناحرة العظمى .

بعد انتهاء الحرب عقد في لندن مؤتمر لبحث مشكلة المستعمرات الإيطالية ولكنه انفض دون اتخاذ قرار ثم عقد وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى بناء على طلب روسيا مؤتمراً في باريس خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ ليتخذ قراراً بشأن مصير المستعمرات ودام هذا المؤتمر أربعة أيام ولم يسفر عن نتيجة ومن ثم أحيل الأمر إلى هيئة الأمم المتحدة . وفي أكتوبر سنة ١٩٤٧ تقرر

تشكيل لجنة من نواب وزراء خارجية الدول الأربع لبحث مشكلة المستعمرات الإيطالية وفي ٢٧ يوليو سنة ١٩٤٨ قدمت تقريرها وملخص ما جاء فيه :

- ١ — معظم أهل ليبيا رحل جملة .
- ٢ — لا يوجد جزء في ليبيا يعتمد على نفسه اعتمادا كلياً ولا جزئياً بل إنه يعتمد في الناحية الإدارية والمالية على المعونة الخارجية .
- ٣ — يتفق السكان العرب على طلب الاستقلال التام ووحدة ليبيا وعضوية جامعة الدول العربية .
- ٤ — تطلب الجالية الإيطالية في طرابلس العودة إلى الحماية الإيطالية .
- ٥ — معارضة السكان الوطنيين في عودة الحكم الإيطالي واسعة وعميقة .
- ٦ — هناك رغبة ملحة من جانب الوطنيين في إنهاء الاحتلال العسكري البريطاني والفرنسي .

وعلى ضوء هذه المعلومات قررت اللجنة أن ليبيا ليست مستعدة لأن تحكم نفسها بنفسها ولما لم يستقر وزراء خارجية الدول الأربع على أمر قرروا إحالة المسألة إلى الجمعية العمومية لهيئة الأمم على أن تنتهي هذه إلى قرار قبل ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وهو موعد انتهاء دورتها ولكن قررت الهيئة في ١٩٤٨/١١/٩ تأجيل المناقشة في مصير المستعمرات الإيطالية إلى شهر إبريل سنة ١٩٤٩ . وظلت الحالة في ليبيا كما هي .

والآن نستعرض القوى المتناحرة كل على حدة .

إيطاليا :

استنجدت إيطاليا بفرنسا التي ترى أن الاحتلال الإيطالي لليبيا خير من وجود قطر مستقل يصدر المبادئ الاستقلالية إلى المستعمرات الفرنسية المجاورة ولذلك ترى دي جيسبري يحصل على وعد من فرنسا بتأييد طلب إيطاليا بشأن المستعمرات وراحت فرنسا تستعجل نظر المسألة خوفاً من أن تتاح الفرصة للأهالي فينظمون صفوفهم وتتضاعف مناوئتهم لعودة إيطاليا مما قد يتعذر معه في المستقبل تسوية المسألة لصالح إيطاليا وإرضائها شرط لبقاء الوحدة الأوربية سليمة وحتى يمكن كذلك خلق جو ودي بين كل من بريطانيا وإيطاليا فإن عدم عودة إيطاليا إلى ليبيا معناه عدم عودة بضعة آلاف من المهاجرين الإيطاليين إلى أرض المهجر ومن هؤلاء سوف تتكون نواة معادية لبريطانيا . كما أن إيطاليا في سبيل استعادة مستعمراتها قد ألقت بنفسها بين أحضان الغرب وراحت تؤيد فكرة إقامة قواعد عسكرية لقوات حلفاء الغرب في مستعمراتها السابقة على شرط أن تعود هذه المستعمرات لوصايتها فلا يخفى أن الأسباب التي تحفز بريطانيا وأمريكا إلى إقصاء إيطاليا عن مستعمراتها هي في المقام الأول أسباب استراتيجية وارتقاء إيطاليا في أحضان الغرب هو الدعاية التي تسقط بها حجج المعارضين .

وقد قام الجنرال ماراس رئيس هيئة أركان حرب الجيش الإيطالي برحلة إلى واشنطن وظاهرها إعادة تسليح القوات الإيطالية وباطنها إقناع أمريكا بأن طرابلس ستكون قاعدة هامة لمناهضة روسيا في حوض البحر المتوسط إذا ضمت في أي وضع إلى إيطاليا . وتقول إيطاليا إنها أكثر دراية من غيرها بطرابلس كما أن الأراضي الإيطالية تضيق بسكانها ، وفوق هذا فإن على

إيطاليا أن تطمئن أمريكا إلى أن الحزب الشيوعي الإيطالي لن يقوى حتى يصل إلى الحكم وأنها راغبة في ألا ترى الشيوعيين يتسلمون هذه القواعد الهامة .

فرنسا :

إن تأييد فرنسا لإيطاليا له ثمنه فهي تأمل أن لا تعارض إيطاليا في إجابة مطالب فرنسا وهي تلخص في :

١ - وضع منطقة فزان التي فتحها الجنرال لسكير تحت الوصاية الفرنسية ووضع تلك المنطقة تحت إشراف الإدارة الفرنسية يجعل الطريق الجوى بين فرنسا ومدغشقر طريقا مضمونا آمنا .

٢ - إسترجاع الأراضي الواقعة بين غدامس وغات وطمو .

٣ - إسترجاع الأراضي الواقعة شمال تيبستي وانيدى .

٤ - إلحاق غدامس وغات بحكومة الجزائر .

٥ - الاستيلاء على منطقة السارو والمنطقة العشبية التي تليها .

٦ - إعطاء فرنسا السيطرة على منطقة الساحل الطرابلسي الغربية حتى

الخمس . وواضح أن إجابة هذه المطالب معناها تقطيع أوصال ليبيا وعدم مراعاة حقوق الوطنيين ولا مراعاة فائدة ليبيا كوحدة سياسية .

انجلترا :

إن إنجلترا عملت المستحيل لتنظر قضية المستعمرات خلال دورة سنة ١٩٤٨ .
والمعروف أن معاهدة الصلح الإيطالية تقضى بأن تخضع الدول الأربع الكبرى
لتوصيات الأغلبية من أعضاء الجمعية العامة لهيئة الأمم إذا عرضت المسألة عليها
دون أن يكون لأى منها حق الانتجاع إلى الفيتو . وهنا نجد أن الفرص
كانت موانية أمام بريطانيا لتتال أغراضها إذ أنها تستطيع الحصول على أغلبية
في الجمعية العامة .

أما مطالبها فتتلخص في أنها تريد إعلان وصايتها على برقة أما طرابلس
فهى تحتج بأن إعادتها إلى إيطاليا في الوقت الحالى معناه تحد مسافر لشعور
العرب فقد وعد مسترايدن السيد ادريس السنوسى في سنة ٤٢ بأن ليبيا
مهما كانت الأحوال لن تقع تحت سيطرة إيطاليا مرة ثانية وتحتج أيضاً بأن
الجيش الإيطالى ليس من القوة بحيث يستطيع المحافظة على الأمن والنظام ،
وبمثل هذه الحجج تأمل في أن تضيع الفرصة على إيطاليا كي لا تغضب العرب
من جهة ومن جهة أخرى فهى تشعر بأن انتصاراتها العسكرية في ليبيا تجعلها
صاحب حق في الوصاية على برقة ثم إن مصر خرجت من تحت سيطرة بريطانيا
العسكرية وكذلك فلسطين فلا أقل من أن يكون لها قاعدة شرق البحر
المتوسط تحفظ التوازن في هذا الجزء الحيوى بالنسبة للمصالح البريطانية . ولكن
فرنسا تساوام إنجلترا فقد صرح متحدث بلسان الوفد الفرنسى لدى هيئة
الأمم بأن فرنسا لن تؤيد مطلباً لبريطانيا فيما يتعلق ببرقة ما لم تقبل بريطانيا
وضع طرابلس تحت وصاية إيطاليا .

الولايات المتحدة :

ان أمريكا تؤيد بريطانيا تأييداً شاملاً كاملاً بشأن وصايتها على برقة فهي ذات مصلحة في ذلك فإنها تسيطر على مطار الملاحة وهو كما يقال تعده أمريكا لاستخدامه في إجراء تجارب على القنبلة الذرية وقد يكون مكانا تقوم منه الطائرات لإلقاء قنابل ذرية فالمكان الذي يصلح للتجربة يصلح للتنفيذ أيضاً. وإننا إذ ما نذكر تأييد الولايات المتحدة نذكر كذلك تأييد دول أمريكا اللاتينية فإنه رغما عن أن البرازيل والأرجنتين وشيلي وكوستاريكا وفي كل منهما جالية إيطالية كبيرة تميل إلى مؤازرة إيطاليا في استعادة مستعمراتها ولكن نفوذ أمريكا التي في إمكانها التأثير على ٥٠٪ من مجموع أصوات الكتلة اللاتينية صاحب السكامة مما يحملها على الانقياد إليها والتصويت لصالح الوصاية البريطانية على برقة. وكذلك لا ترى الولايات المتحدة وضع فيزان تحت النفوذ الفرنسي محتجة بأنها منطقة صحراوية صغيرة يجب ضمها إلى طرابلس.

روسيا :

لروسيا في هذه المسألة عدة آراء متباينة يغلب على كل منها طابع اللحظة التي وضع فيها. ففي أول الأمر طالبت بنصيبها في المستعمرات الإيطالية في شمال أفريقيا، وفي ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ تقدم الرفيق فيشنسكي بمشروع قرار يقضى بإعادة جميع المستعمرات الإيطالية السابقة إلى إيطاليا ولكن لم يمض سوى يومين ، أى في الخامس عشر من الشهر نفسه ، حتى اقترح مرة ثانية وضع جميع المستعمرات تحت وصاية هيئة الأمم

المتحدة على أن تمنح ليبيا الاستقلال التام وتستمر تحت وصايه هيئة الأمم المتحدة لمدة عشرة أعوام .

والواضح أن روسيا أيدت إيطاليا في أول الأمن ثم خذلتها والسبب بسيط فقد كان ذلك قبل الانتخابات الإيطالية وكانت روسيا تطمع في فوز الحزب الشيوعي الإيطالي فهي تلوح للايطاليين بالمستعمرات وعن طريق إيطاليا الشيوعية تستطيع روسيا أن تنفذ إلى البحر المتوسط الذي ظلت محرومة منه أجيالا طويلة فلما لم يفز تولياني تقدمت بثلاث مقترحات خلال الاجتماعات التي عقدها وزراء خارجية الدول الأربع :

الأول : ويقضى بخضوع المستعمرات الإيطالية لوصايه هيئة الأمم

والثاني : يقضى بأن تخضع كل مستعمرة لهيئة تضم مندوبين عن الدول الأربع

والثالث : أن تشترك إيطاليا وإحدى الدول الكبرى في إدارة كل

مستعمرة وهنا طالبت روسيا أن تشترك مع إيطاليا في إدارة طرابلس وواضح من مجموع هذه المقترحات أن روسيا تريد أن تصل إلى البحر المتوسط وواضح جدا أن حلفاء الغرب لها بالمرصاد وهي تعلم أنه دون وصولها إلى أغراضها عقبات ولكن كانت تلك خطتها التي ترمى بها إلى عدم البت في أية مسألة وإشاعة الفوضى بين أعضاء الوفود لعلها عن طريق ذلك أن تجعل حلفاء الغرب يركزون جهودهم في جهة بينما هي تكون قد نالت مأربها في جهة أخرى بعيدة كل البعد مثل الصين مثلا .

أهل البهره وموقفهم

في طرابلس اليوم عدة هيئات سياسية يرجع تاريخ إنشائها إلى ما بعد انهزام القوات المحورية سنة ١٩٤٣ وهي بترتيب إنشائها : الحزب الوطني ، الجبهة الوطنية المتحدة ، الكتلة الوطنية الحرة ، حزب الاتحاد المصري الطرابلسي ،

حزب الأحرار . وكل هذه الأحزاب تنادى باستقلال ليبيا الموحدة .

وفي سنة ١٩٤٧ تألفت بالقاهرة هيئة تحرير ليبيا التي أبدت نشاطا عظيما في ليبيا ولدى الجامعة العربية وقدمت الهيئة مذكرة إلى وزراء خارجية الدول الأربع تطلب فيها « الوحدة والاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية »
هذا ما تريده ليبيا ولكن هنا فرق كبير بين ما نحب أن يكون وما هو كائن فعلا .

ففي ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ اتخذ المؤتمر البرقاوى قرارا خطيرا وافق عليه سمو السيد إدريس السنوسي الذي قال انه لا يسهه وقد اتخذ المؤتمر هذا القرار إلا الموافقة عليه ... ومؤدى هذا القرار ... الفصل التام بين برقه وطرابلس ... تيارا، متضادان ... طرابلس تلقى بنفسها بين احضان برقه وتطلب الوحدة معها تحت زعامة السيد إدريس السنوسي وبرقه لا ترضى عن الوحدة ... فإن رضيت فبتحفظات أشار اليها رئيس الديوان السنوسي سعادة عمر باشا الكخيا بقوله « استطيع أن آخذ على مسؤوليتي أنه لا مانع من تعدد الادارة بين برقه وطرابلس مع اتحادهما في التاج والعلم والدفاع والمجلس التشريعي والسياسة الخارجية على العموم وقد كان هذا هو النظام المتبع في عهد العثمانيين ثم الايطاليين من بعدهم » .

وإننا لنتسائل عن سر هذا الموقف العجيب ولمصلحة من تكون تلك الفرقة؟

وقبل أن نجيب على هذا السؤال نستعرض الحالة في القطر الليبي وهل من مصلحته الوحدة أم الفرقة . لقد كتب مراسل المانشتر جادريان الخاص يقول « إن هذه الأجزاء الثلاث ... برقه . طرابلس : فإن تعتمد اقتصاديا على بعضها البعض وإن المجهودات التي بذلت لفصل مثل هذه الاقاليم الفقيرة حتى

أن أى منبع فيها هو مسألة حياة أو موت - قد ظهرت وطأتها إبان الجذب الذى حدث هذا العام - ١٩٤٧ - ... إن العرب فى طرابلس يذكرون والأسى يملأ أفئدتهم أنه فى مثل هذا الجذب الذى حدث عام سنة ١٩٣٦ أنقذهم بلح فزان وبذلك حافظوا على قطعانهم بأن ساقوها إلى برقه ... أما هذا العام فقد صدر بلح فزان إلى تونس الفرنسية ونفقت نصف ماشية طرابلس. ان تقسيم ليبيا ليس من العدل لا من الوجهة الاقتصادية فحسب بل السياسية أيضا .

ومن هذا يتضح لنا أن ليبيا كقطر واحد أفضل اقتصاديا وسياسيا من ليبيا المجزأة فإن سكانا تعدادهم مليون نسمة تقريبا ليس من المصلحة فى شىء تقسيمهم إلى نصفين كل نصف مليون ينشئ دولة تتولى أمور الدفاع والتعليم والاصلاحات ... هذا ليس من المصلحة فى شىء ولكن نعود فنقول ان المصلحة شىء والسياسة شىء آخر ففرنسا تحتل فزان وبريطانيا تحتل طرابلس وبرقة مهد السنوسية التى وعدتها بريطانيا بالاستقلال إبان الحرب بعد أن قامت بشد أزرها ضد المحور فإنجلترا ترى لزما عليها أن تفي بتعهداتها لا لأن الوفاء طبيعة فى سياستها ولكن لأن سياستها تملى عليها الوفاء أحيانا .

مصر ومهمة الدول العربية

ان مصر لم تنس بعد أن من طرابلس الغرب حددت الحدود المصرية ، ومن الجنوب قامت أولى التشكيلات الايطالية تدق باب الحدود المصرية ولذا رأينا مصر تصر على أن يسمع صوتها عند ما تثار مسألة مصير المستعمرات الايطالية . ولكن قرار موسكو سنة ١٩٤٥ يقصر حق التشاور فى مصير المستعمرات الايطالية على الدول المحاربة ومصر لم تساهم بقوات كبيرة ، وهذا القرار وضع

خصيصاً لابعاد الدول العربية عامة ومصر خاصة عن المحادثات في مصير المستعمرات الإيطالية .

أما جامعة الدول العربية فقد ظلت تنادى بضرورة منح ليبيا الاستقلال أو إن كان لا بد من وصاية فلتسكن لأحدى الدول العربية أو للجامعة العربية ذاتها .

والآن ما رأى الوطنيين أنفسهم وإلى أى جهة يميلون ؟

فلو استقلت برقة استقلالاً كما يريد الانجليز ولو اعترفت الدول باستقلال برقة بمساعدة الانجليز أيضاً لثالت بريطانيا وضعاً استراتيجياً ممتازاً داخل الحدود البرقاوية بينما هي لا تستطيع أن تحصل على هذا الوضع في طرابلس الخاضعة للنفوذ الفرنسي . فلو أنها — أى انجلترا — طلبت توحيد ليبيا لترتب على ذلك طرد القوات الفرنسية من طرابلس وفزان وهذا ما لا تقدر عليه بريطانيا وما لا ترضاه كي لا تغضب جارتها اللاتينية التي تتناطح فيها قوتان تجذبانها مرة إلى معسكر الشرق ومرة إلى معسكر الغرب . كما أنها في نفس الوقت تحاول استرضاء الإيطاليين الديمقراطيين الذين تطمع في فوزهم على الشيوعيين فكانت دائماً تلوح لهم بطرابلس .

وفي أول شهر نوفمبر سنة ١٩٤٨ أعلن السيد السنوسي — بناء على نصيحة من بريطانيا — استقلال برقة تحت إمارته .

القسوة الأخيرة للمملكة :

تلك خلاصة موجزة توضح لنا الموقف في أعقاب الحرب العالمية الثانية

والمصالح والأطماع التي تداخلت في المشكلة . وأخيراً عرضت المسألة الليبية على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة خلال دور انعقادها الرابع ونارت المناقشات واحتدمت وأخيراً قررت اللجنة السياسية في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ما يأتي (١) :

أولاً : تمنح ليبيا المكونة من برقة وطرابلس وفزان الاستقلال في موعد لا يتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢ .

ثانياً : إنشاء مجلس وطني من مندوبين برقة وطرابلس وفزان لوضع الدستور الليبي .

ثالثاً : تعيين الجمعية العامة مندوباً لهيئة الأمم في ليبيا يعاونه مجلس استشاري للإشراف على شئون هذه البلاد خلال فترة الانتقال .

رابعاً : أن يتألف ذلك المجلس الاستشاري من مصر وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا وأهالي ليبيا .

وفي ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٩ تم في اجتماع الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الموافقة على قرارات اللجنة السياسية بأكثرية ٤٨ صوتاً مقابل صوت واحد وامتناع تسعة أعضاء عن الاقتراع ، كما وافقت أيضاً على تشكيل لجنة لاختيار المندوب السامي لليبيا . وتتألف هذه اللجنة من الجنرال كارلوس روميولو ورئيس الجمعية ، ورئيس اللجنة السياسية ، ورئيس اللجنة السياسية الخاصة ووكيلها . ونستطيع أن نقول — وقد انتهت المسألة الليبية إلى حل — وخاصة أن توصيات الجمعية في هذه المسألة بالذات نهائية وملزمة ، نستطيع أن نقول ان القرار أعاد بعض الطمأنينة إلى النفوس وبعض الأمل في أن الهيئة الدولية الكبرى تستطيع لو حازمت أمرها أن تبلغ في المشاكل التي تواجهها حلولاً حاسمة مطمئنة .

(١) راجع النص الرسمي في قسم الوثائق

صفحة من تاريخ سوريا الحديثة

بحث في الانقلاب العسكري الذي قام به حسنى الزعيم فى ربيع عام ١٩٤٨

وردت الأنباء منذ حين عن إجراء انتخابات عامة لجمهورية جديدة فى سوريا قامت على أنقاض جمهورية حسنى الزعيم الذى كان اغتياله بعد انتخابه رئيسا (بالإجماع) اندثارا لانقلاب عسكرى قام به فى ٣١ مارس سنة ١٩٤٨ .

استتب الأمر فى سوريا فى يد الكولونيل حسنى الزعيم حين انتخب رئيسا للجمهورية السورية تحت ظل دستور جديد وأخذ يدير أداة الحكم فى سوريا إدارة (حازمة) : فاهتم بالجيش اهتماما عظيما وأوفد البعثات العسكرية العديدة إلى مصر ، واهتم بشقى المرافق العامة بسوريا ونظم الأداة الإدارية والديوانية وأسدل الستار (كما قال) على عهد من الرشوة والفساد واستغلال النفوذ ، ومنح المرأة السورية حقها الانتخابى . ونهج الزعيم فى سياسته الخارجية نهجا خاصا كان من نتيجته أن ازداد التقارب بين مصر وسوريا مما ترتب عليه بدء عهد من التباعد بين سوريا والكتلة الهاشمية . ولكن فجأة اندثر عمل حسنى الزعيم حين تمرد عليه ضباط جيشه العظام وصرعوه وأذاعوا بيانا للشعب السورى قالوا فيه إن حسنى الزعيم حاد عن الطريق الذى رسمه واضعوا الانقلاب قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٨ وان مهمة ذلك الانقلاب كانت تنحصر فى إبعاد شكركى القوتلى ورجال حكومته لما ساد فى عهدهم من الرشوة

واستغلال النفوذ ومهانة الجيش مما كان حديث الحاص والعام ، ثم إفساح الطريق
لممثل الشعب الحقيقيين . ولكن الزعيم استأثر برئاسة الجمهورية ووضع
أصبع الجيش في مشئون السياسة وفي هذا تهديد أى تهديد لمستقبل سوريا
السياسى . واستطرد البيان ناقدا سياسة الزعيم الداخلية والخارجية ثم أسدل
الستار على جمهورية لم تعمّر أكثر من ثلاثة أشهر . وعهد الزعيم سامى
الحناوى قائد الجيش الجديد إلى أحد رجال السياسة القدماء هاشم الأتاسى
يتولى الحكم ريثما يوضع الدستور الجديد لإجراء انتخابات عامة هى التى
أشرنا إليها آنفا . . وإن هى إلا أسابيع حتى زال ذلك العهد الثانى نتيجة انقلاب
ثالث لا تزال آثاره قائمة حتى كتابة هذه السطور .

ولما كان للانقلاب العسكرى الذى قام به حسنى الزعيم وقع كبير فى معظم
دوائر العالم السياسية لما أحاط به من ظروف غامضة مثيرة وما ترتب عليه
من نتائج سياسية وعسكرية وما استتبع من شتى الأقاويل والاشاعات ، ولما كان
هو حلقة فى سلسلة الانقلابات العسكرية نرى لزما أن نعالجه فى شئ من
التفصيل .

والآن فلنضع النقط على الحروف . .

بحث في الانقلاب العسكرى الأول

في سوريا

بقلم : عبد الرازق عبد القادر

الحالة في سوريا قبل الانقلاب :

لم يكن أحد من الرجال العاملين في الأوطان العربية يتوقع أن يري انقلابا تحدثه قوة عسكرية في حكومة سوريا ، ولا كان رجال سوريا أنفسهم يتوقعون ذلك قبل ظهور بؤادر الحركة لأن نظام الحكم النيابى فيها إذا قورن بمثله في غيرها من بلاد الشرق العربى التى تتبع هذا النظام عد أنه يسير سيرا عاديا وإن رأى بعض خصومه أنه كان ينطوى على مأخذ ونواحي قصور . وقد رأينا عند استقالة وزارة جميل مردم بك تحت ضغط الرأى العام بسبب سوء الحالة في فلسطين أن رئيس الجمهورية وجد صعوبة غير يسيرة في إقامة وزارة تخلفها فظلت البلاد بدون وزارة مدة عشرين يوما . ولو كان البرلمان السورى أداة تدار باليد لكانت الوزارة الجديدة ألفت في ٢٤ ساعة .

وكان البرلمان السورى يضم نحو ١٣٦ نائبا والأحزاب السياسية فيه ثلاثة هى : الحزب الجمهورى (حزب الحكومة) والحزب الوطنى الذى حل محل الكتلة القديمة وحزب الشعب . والأول يرأسه جميل مردم بك ويمثله فى المجلس حوالى ٥٠ نائبا أكثرهم من أعيان الأقاليم والعشائر والقبائل ذوى النفوذ فى دوائرهم ومعظمهم ممن يضمن لهم نفوذهم فى أقاليمهم الفوز فى

أية انتخابات مهما تكن صفة السياسة الحكومية . وليس لهذا الحزب أندية ولا لجان بين الشعب وقوته النيابية محصورة في البرلمان وهو الذي يسند الحكومة ويعتد برئاسة الجمهورية . والحزب الثاني (الوطني) كان برأسه السيد نبيه العظمة ثم تخلى عن رياسته فظل عاملا تتولى إدارته لجنة ثلاثية مؤلفة من وكيله السيد لطفى الحفار من الرؤساء السابقين ، والدكتور كيالى من الوزراء السابقين أيضا والسيد صبرى العسلى أمينه العام . والحزب الثالث (الشعب) يرأسه السيد رشدى الكخيا من زعماء حلب . ولكلا الحزبين الثانى والثالث أندية ولجان شعبية من أنصاره في المدن السورية وخاصة دمشق ويمثل كلا منهما في المجلس بضعة وثلاثون نائبا . والحزب الوطنى يحامل الحكومة ورياسة الجمهورية أما حزب الشعب فيعاونهما وهناك حوالى عشرة نواب من المستقلين . ومن أبرز اتجاهات حزب الشعب الواردة في برنامجه أنه يجند الاتحاد مع بعض الدول العربية المجاورة (العراق) بقدر الامكان للتدفع بقوة الاتحاد إزاء المشاكل الخارجية وأخصها مشكلة فلسطين . والحزب الوطنى لا يعارض هذه السياسة حين يرى الظروف صالحة لتنفيذها .

وكانت وزارة السيد خالد العظم قبل الانقلاب تعد وزارة مؤقتة لأن رئيسها محاييد لا ينتمى إلى أحد الأحزاب الثلاثة . كما أنه ليس بريطانيا ومثله في ذلك بعض أعضائها ، وقد شد أزرها لدى البرلمان وزراء الحزب الجمهورى وعضدها رئيس الجمهورية وبعض نواب الحزب الوطنى ، إذ كانت الأزمة الوزارية قد طالت وكانت الحالة في فلسطين تستدعي وجود حكومة مسئولة عاملة تواجه المشكلة وتشارك مع الحكومات العربية في حلها . وقد تعرضت هذه الوزارة لنقد المعارضة والطعن في حكمها . وجاء بعض الطعن عن طريق نقد الجيش في أمور معينة بعد أن أوقفت الحكومة بعض الضباط لأسباب رأتها

داعية إلى ذلك . وكان الجيش قد قام بواجبه في فلسطين وخاصة عند الاستيلاء على مستعرة مشمار وطرد اليهود منها . وكان لهذا الجيش بعض مطالب خاصة فلما طعن فيه في البرلمان ولم تجب الحكومة مطالبه عد قائده أن في ذلك غضاضة عليه وعدم اهتمام بمطالبه وتقصير في تقديره بعد جهاده وتضحياته وكان ينسب إلى ذوى النفوذ التدخل في شئون الحكومة فاستند قائد الجيش إلى ذلك كله لانهامه ولى الامر بمخالفة النظام الديموقراطى وقام قومته على الرئاسة وعلى الحكومة معا وعد الامر داخليا يراد منه إقامة حكومة جديدة في البلاد كما أذاع على الملا غداة الانقلاب .

رفع الانقلاب

ولا شك أن قائد الجيش الزعيم قد كسب المعركة الأولى في حركة الانقلاب تلك الحركة التى جاءت من الداخل لا من وحى الخارج والذى كان السبب المباشر فيها تدمير الجيش ، ويبدو كذلك أن الشعب السورى كان موافقا على ذلك الانقلاب الذى تم دون اهراق نقطة واحدة من الدم بل «دون أى لطمة» على حد تعبير الكولونيل حسنى الزعيم نفسه . وهذا يدل دلالة واضحة على أن الشعب السورى لم يكن متمسكا برجال الحكم السابقين وأن الرأى العام الذى تلقى هذا الانقلاب بالارتياح يصبو إلى تحسين أساسى فى الحالة الاجتماعية والنظام الإدارى فى البلاد والى توزيع عادل فى المنافع والواجبات وإلى استخدام الشباب على نطاق أوسع فى ميدان الاختصاص ثم إلى احترام أعم لكل مواطن مهما كانت حرفته . ولقد تلقت سوريا تلك الاحداث بكل ما توحى به الأشياء الجديدة من الاهتمام . إلا أنه كانت هناك جولة أخرى تعين على الزعيم حسنى الزعيم أن يكسبها وهى أن يبنى عهدا جديدا

أقل اقطاعية وأعظم تفهما للمصلحة العامة وأكثر عدالة ومساواة . وللوصول إلى هذا الهدف كان عليه أن يعيد البلاد إلى ظل الدستور خصوصا وأن جميع رجال الأحزاب السياسية في سوريا بما فيهم زعماء حزب الشعب يرون أنه من الضروري أن تقوم حكومة مؤقتة تتألف من البرلمانيين ومن الأشخاص الذين أجمع الناس على احترامهم لتتولى زمام الحكم بأسرع ما يمكن ورأوا في الوقت نفسه وجوب تأليف لجنة من الاختصاصيين لوضع قانون للانتخاب وبعد ذلك يدعى الشعب إلى إبداء رأيه في الاعمال التي تمت عن طريق الانتخابات العامة وأخيرا وجوب أن تخلي هذه الحكومة المؤقتة المكان للحكومة شرعية تدعي لإدارة دفة البلاد وبهذه الطريقة يتسنى لسوريا أن تمشي بخطى ثابتة نحو التقدم والازدهار .

مهمة شاقة :

ووقفت في وجه حسنى الزعيم صعوبات جعلت مهمته أشق مما كان يتصور وهى صعوبات داخلية وقانونية ودستورية ، وصعوبات خارجية تتعلق بعلاقات سوريا بالعالم الخارجى وعلى الأخص بالعالم العربى وجامعة الدول العربية .

مناقشة شرعية الانقلاب :

وأهم تلك الصعوبات الخروج من الحالة الواقعية إلى الحالة الشرعية فى كل انقلاب وعلى وجه الخصوص فى الانقلابات العسكرية التى تعتمد على قوة الجيش وهى صعوبة ناشئة من طبيعة الانقلاب نفسه ، ملازمة لإسمه ، مستمدة من غايته ووسيلته ، لذلك نراها ماثلة فى أساس كل صعوبة تصادفه فالقوة تخضع ولا تقنع ، وليس الخضوع الاجبارى وبالإكراه والقوة من وسائل

الاستقرار . وما دام الوضع يستند إلى القوة فلا يمكن أن يقال انه وضع عادي أو شرعي ، واستخدام القوة يغري بمواصلة استخدامها ، وكلما أمعن أصحاب الانقلاب في الانحياز إليها تمعدوا عن التوضيح الشرعية بدلا من أن يتقربوا منها ، فهي حلقة مفرغة تحتاج إلى الكثير من الحكمة وحسن النية وضبط النفس ومراجعة الضمير .

والزعيم حسنى الزعيم أسقط نظام الدولة بقوة الجيش ، واعتقل رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة ، وعزم على تعديل الدستور . فبأى حق يفعل قائد الجيش هذا كله مهما أيدته الجيش وأطاعه ؟ إن الأمة السورية هي مصدر السلطات وحدها . وكيف السبيل إلى معرفة رأيها الصحيح فيما وقع وفيما يراد ؟ ، بالانتخابات ؟ . وكيف يمكن أن تعبر سوريا عن رأيها الصحيح بعد أن تدخل الجيش ؟ . كانت هذه المشكلة هي أدق مشكلة أخرجت حسنى الزعيم بعد الانقلاب وترتب عليها صعوبة أخرى هي خوف رجالات سوريا وحذرهم من التعاون معه على هذا الأساس والذي يعتبر أقرب إلى الدكتاتورية العسكرية منه إلى الديمقراطية النيابية .

وقد أوحى العناء الذى لقيه الكولونيل حسنى الزعيم فى وضع أي سياسى من كبار ساسة الحكومة تحت حمايته بأن النزاع لم يكن بين حزب سياسى وآخر بل بين الطبقات السياسية المحدودة وبين الطبقات المتوسطة التى لم تنظر إلا بنصيب ضئيل من السلطة حتى ذلك الوقت ، كما أوحى قراره بإجراء انتخابات جديدة وترك أمر الإدارة فى الوقت ذاته إلى الموظفين المدنيين (الأمناء والعاملين) بأن الساسة يقفون إلّاء واحدا عليه وكان المهم عليه أن يعرف أو يجد أداة أخرى للحكم أفضل من تلك الأداة ، خصوصا وأن سوريا لا تفقر إلى الأكفاء من الرجال رغم أن الذين أوتوا الخبرة السياسية

قليون . وليست سوريا أيضا بفقيرة في أصحاب المثل العليا بين الشباب المثقف ممن يهتمون بأمور الشعب .

ارتباك السياسة في أيام الانقلاب الأولى :

وظهرت بعض البوادر المؤسفة في سياسة الزعيم حسنى الزعيم تتلخص في الأمور التالية :

١ — أغلق الزعيم الكثير من الصحف وحل الأحزاب السياسية وأحال بعض رجال الدولة إلى المحاكم العسكرية وقرر إرجاء الانتخابات إلى ما بعد الفراغ من هذه المحاكمات . وكل هذه إجراءات عرفية تزيد الموقف تعقيدا وتفتح أبواب الشك .

٢ — أعلن الزعيم عن عزمه على تقوية الجيش وفرض ضرائب تصاعدية لهذا الغرض . ولا شك أن هذه الضرائب التصاعدية هي خير الأنظمة المالية وأن تقوية الجيش أمر محمود ولا يكون خشى البعض أن تقوية الجيش وفرض الضرائب لا يراد بهما وجه الوطن بل توطيد دعائم الحكم العسكرى إذ فى ذلك الجو العسكرى الخالص فى سوريا وسيادة رجال الجيش بكافة طبقاتهم كان كل شك يفسر لصالح الحكم العسكرى .

٣ — أعلن الزعيم عن نيته فى ترشيح نفسه للجمهورية وهذا حسن إذ لا بأس أن يتطلع مثله إلى هذا المنصب الخطير خصوصا وأن الحكم الديموقراطى الجمهورى يسمح لأى شخص تتوفر فيه الشروط بترشيح نفسه للرئاسة . ولكن حين يحىء هذا الترشيح من قائد الجيش بعد انقلاب عسكرى

وبعد تعديل نظام الدولة في ظل الحكم العسكري يكون ذلك إيداناً باستمرار الحكم العسكري مهما حاول أن يلبس لبوس الوضع الدستوري السليم .

(٤) صرح الزعيم أنه قام بحركته لأن رجال الحكومة السابقة أو العهد السابق قد اتبعوا سياسة غير وطنية فأبرموا الاتفاق المالى مع فرنسا والاتفاق مع شركة النفط الأمريكية وأرادوا الدخول في مفاوضات الهدنة مع اليهود . وإذا به يحاول - بعد الانقلاب - تطمين اليهود و (الدكتور بانش) والدول الأجنبية وسكرتيرية هيئة الأمم من قيام الحكومة الجديدة بالالتزامات الدولية جميعها ومنها التفاوض مع اليهود وتنفيذ الاتفاق المالى على فرنسا واستمرار المفاوضات مع شركة التابلاين وهكذا التزم الزعيم نفس السياسة التى وصفها بأنها غير وطنية .

ومع ذلك فيجب إدراك حرج الموقف فى ذلك الوقت وصعوبة التماس المخرج منه وتقدير العوامل التى تتنازع تفكير زعيم الانقلاب وتملى عليه قراراته .

الانقلاب ونظام الحكم فى الشرق العربى

وأثار الانقلاب السورى فيما أثار بعض الأمور الحساسة فيما يتصل بعلاقة سوريا بالدول العربية وخاصة ما كان متعلقا بنظام الحكم فى تلك الدول ثم ببعض المشاريع السياسية التى تهدف إلى إنشاء سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب .

فرغم كون الانقلاب العسكرى فى سوريا داخليا بحثا إلا أن رابطة الاخاء والمصلحة المشتركة التى تربط دول الجامعة العربية - وسوريا إحداها - تدخله فى نطاقها . وقد أخذت بعض الصحف الأوربية فعلا تنتقد أنظمة الحكم فى الشرق العربى كله من أجل هذا الحادث وقيل إن بعضها ذكر أن حركة الانقلاب فى سوريا تدل على أن الديموقراطية فى البلدان العربية كلها لا تزال صورية .

الانقلاب السوري وسوريا الكبرى

وأثار الانقلاب السوري الأخير من جديد موضع سوريا الكبرى الذي مازال يداعب أفكار نقر من ساسة بعض الدول العربية . ولاشك أن الحديث الذي أدلى به الملك عبد الله في ٧ إبريل سنة ١٩٤٩ يشعر بأن هذا المشروع جاوز نطاق التفكير فيه إلى نطاق التفكير في تنفيذه ، وأن أنصار هذا المشروع ومحبذيه كانوا يرون في الانقلاب السوري إحدى الفرص السانحة لتحقيقه . ولأهمية هذا المشروع نرى أن نعالج علاقته بسوريا بشيء من التفصيل . يبدو أن مطامع الدولة الأردنية الناشئة لا تقف عند حد فهي قد تحولت في السنوات الثلاثة الأخيرة من إمارة صغيرة هادئة إلى مملكة . وها هي تطالب بضم جزء من فلسطين العربية إليها وبمنفذ لها على البحر الأبيض سواء كان ذلك عن طريق غزة أو يافا أو غيرها . ثم ها هي تسعى إلى إنشاء دولة كبرى تكون هي نواتها تتألف من المملكة الأردنية الهاشمية والعراق وسوريا معا . وليس شمة اعتراض جدي على قيام هذه الدولة سواء أصبحت تعرف باسم سوريا الكبرى أو المملكة الهاشمية الكبرى إذا كانت تلك هي حقا مشيئة الشعوب ذات الشأن ، أما أن يتم ذلك قسرا وخاصة دون موافقة الشعب السوري الذي جاهد طويلا للفوز باستقلاله فهذا شيء مغاير . ولا نظن أن الدول الأخرى المرتبطة بميثاق الجامعة العربية يمكنها الإغضاء عنه أو السكوت عليه .

التباعد بين سوريا وشرق الأردن :

ولسنا نجعل أن شرق الأردن كان في العهد العثماني جزءاً من سوريا التي كانت قبل الحرب الأولى إحدى الولايات العثمانية وأنه بعد أن وضعت هذه الحرب أوزارها أعلنت سوريا ومن ضمنها شرق الأردن في سبتمبر ١٩١٨ انفصالها عن الدولة العثمانية واستقلالها تحت حكم سمو الأمير فيصل ملك العراق فيما بعد ، ولكن الأحداث العالمية فرقت بين سوريا وشرق الأردن فوضعت سوريا تحت الانتداب الفرنسي وبسط الانجليز نفوذهم في شرق الأردن مستندين في ذلك إلى اتفاق (سايكس - بيكو) المبرم بين الحكومتين البريطانية والفرنسية سنة ١٩١٦ والتي كانت تقضى بأن تكون البلاد الواقعة جنوبي الخط المعروف بخط سايكس بيكو وهي بلاد شرق الأردن من عجلون شمالاً إلى الطفيلة جنوباً في منطقة النفوذ البريطاني . وبينما استمرت سوريا خاضعة للانتداب الفرنسي تسكن له تارة وتثور عليه أخرى حتى أمكنها زحزحته والتحرر منه نهائياً في عام ١٩٤٥ - ٤٦ ، كان إقليم شرق الأردن يتطور تطوراً آخر بعد أن استقر الأمير عبد الله بن الحسين في عمان ابتداء من مارس سنة ١٩٣١ وإعلانه تأليف أول حكومة مدنية في إمارة شرق الأردن وبذلك اعترفت الحكومة البريطانية في مايو ٢٧ سنة ١٩٢٣ مع بقاء شرق الأردن خاضعاً للانتداب البريطاني . وفي أبريل سنة ١٩٢٨ وضع أول قانون أساسي لإمارة شرق الأردن نص فيه على تعهد سمو الأمير عبد الله بأن يرجع إلى مشورة صاحب الجلالة البريطانية في كثير من الشؤون . وبينما انضمت سوريا إثر انتهاء الانتداب الفرنسي وإعلان استقلالها إلى هيئة الأمم المتحدة كعضو أصيل فيها واشتركت اشتراكاً فعلياً سنة ١٩٤٥ في مؤتمر

سكان فرنسكو الذي وضع ميثاق هذه الهيئة العالمية ، انصرفت إمارة شرق الاردن إلى استكمال مقومات استقلالها ف عقدت مع انجلترا عام ١٩٤٦ معاهدة الصداقة والتحالف الاردنية البريطانية التي اعترفت فيها انجلترا بشرق الاردن دولة مستقلة استقلالاً تاماً وبصاحب السمو الامير عبد الله بن الحسين سيدا عليها . وأعقب ذلك إعلان تحول هذه الامارة إلى مملكة و صدور الدستور الاردني الجديد في ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وإبرام معاهدة التحالف الجديدة بين بريطانيا ومملكة الاردن الهاشمية بعمان (١٥ مارس ١٩٤٨) تلك المعاهدة التي تستند إليها الآن المملكة المشار إليها لإثبات صلاحيتها لعضوية هيئة الأمم المتحدة كدولة مستقلة ذات سيادة . هذه الاحداث وغيرها مما لم نذكره قد أوجدت دون شك لسك من سوريا وشرق الاردن وضعاً خاصاً وكيانا مستقلاً لا يجوز إغفاله فلا يمكن في وقتنا هذا لضم إقليمهما إلى بعضهما الاكتفاء بأيهما كانتا فيما مضى وخاصة في العهد العثماني جزأين من ولاية واحدة بل لا بد لجواز هذا الضم وصحته من أن يتم على وفق إرادة كل من الشعبين واختياره الحر لا نزولاً على رغبة تفرض .

هذا فضلاً عن أن سوريا وشرق الاردن كلاهما عضو أصيل في جامعة الدول العربية فلا أقل حتى مع اتفاقهما على تحقيق مشروع سوريا الكبرى أو المملكة الهاشمية الكبرى من تحسس شعور الدول العربية الأخرى في هذا الصدد . ولا يخفى أن بعض هذه الدول يرى في تحقيق هذا المشروع ميلاً إلى الإخلال بتوازن القوى في هذه المنطقة من العالم : وللتوازن الدولي أهميته في بث روح الطمأنينة لدى الدول التي يعينها الامر .

سوريا الكبرى وميثاق الجامعة العربية

أما إذا تم هذا المشروع سواء عن طريق القوة أو الخدعة فإن تحقيقه على هذا الوجه يعد خرقا لميثاق جامعة الدول العربية نصا وروحا . فميثاق الجامعة العربية إنما عقد - كما ورد في ديباجته - بين سوريا وشرق الأردن والعراق ... الخ تهيئة للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية وحرصا على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها ، كما أشير بصريح العبارة في المادة الثانية منه إلى أن الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها .

ولا شك أن محاولة إحدى دول الجامعة ضم كل أو بعض اقليم دولة أخرى عضو فيها على غير إرادة شعب هذه الأخيرة لا يتفق مع الغرض المشار إليه كما أن مجرد التفكير في هذا الضم يخافى روح الميثاق . ولم يسع شعب مصر إلا أن ينظر بعين القلق إلى تلك الاشاعات التي تترى بشأن هذه المحاولات التي تعمل في الظلام حيناً وفي النور حيناً آخر منتهزة فرصة الانقلاب خشية أن يتخذ الطامعون تلك الفرصة للقضاء على سيادة سوريا واستقلالها الذين جاهد شعب سوريا من أجلهما طويلاً وأفنى في سبيلهما زعماءه أمثال شكرى القوتلى أعمارهم . وإذا كان الميثاق في مادته الثامنة قد جعل نظام الحكم في كل دولة من الدول الأعضاء من اختصاص هذه الدولة وشعبها وحدها ، وإذا كانت سياسة الحكومة المصرية على ما بدا وكما دل عليه موقفها من حوادث اليمن سياسة الترقب والانتظار فليس معنى ذلك أن تتغاضى عن العلاقة بين

الانقلاب الداخلي في سوريا وبين تحقيق سوريا الكبرى ، وموقفها في ذلك مثل موقف باقي الدول العربية .

عمرقة سوريا الكبرى بالانقلاب :

فكان ذلك سببا للحفاظ الذي أظهرته حكومة مصر تجاه الحكومة الانقلاية السورية وامتنع المسؤولون المصريون عن ذكر موقف مصر تجاه الانقلاب إلا بعبارات غامضة واتهمزت العراق هذه الفرصة واعتقدت أن حكومة سوريا العسكرية في أشد حاجة إلى يد عربية تمتد إليها لتساعد على الخروج إلى الحالة الشرعية المعترف بها خصوصا وأن الصهيونيين بفلسطين انتهزوا فرصة الانقلاب وقاموا ببعض المناوشات على الحدود وراوغوا في مفاوضات الهدنة بينهم وبين السوريين . واعتقدت العراق أن الزعيم سيفاضل أول يد تتقدم إليه لشدة حاجته إلى مؤازر .

تمزل العراق :

وهنا توجه نوري السعيد باشا وهو المعروف بميله لسوريا الكبرى إلى دمشق ليجري بعض المحادثات مع الكولونيل حسني الزعيم وكان غرضه من ذلك المحادثات ظاهريا :

(١) مؤازرة سوريا في عهدها الجديد مع احترام استقلالها .

(٢) توثيق أواصر الصداقة بين الدول العربية عامة .

(٣) أن اختيار نوع الحكم من حق الشعب السوري وحده .

(٤) عقد تحالف عسكري ضد أي عدوان يقع على سوريا من أية ناحية صهيونية وغير صهيونية .

(٥) تنسيق الأوضاع الاقتصادية والتجارية بين سوريا والعراق .

الاتفاقية العراقية السورية الأردنية وفصلها :

ولكن في الواقع كان غرض نوري السعيد باشا من هذا السفر عقد اتفاقية عسكرية ثلاثية بين العراق وسوريا وشرق الأردن ثم يلحقها بروتوكول اقتصادي متدرجا بذلك نحو التوحيد الكامل بين الدول الثلاث في الهلال الخصيب .

وأهم ما في مشروع الاتفاق العسكري الذي عرضه السعيد باشا على الزعيم :

(١) يجرى توحيد القيادة تدريجيا .

(٢) تتعاون قوى الدول الثلاث المشتركة على رد العدوان الخارجي مهما يكن هذا العدوان .

(٣) يتعهد العراق بتنظيم القوى الجوية السورية .

(٤) يجرى تبادل البعثات العسكرية بين الدول الثلاث بالتمرين في القطاعات العسكرية ودراسة استعمال الأسلحة .

أما البروتوكول الاقتصادي فيتضمن :

(١) رفع الحواجز الجمركية .

(٢) إلغاء جوازات السفر بين البلدان الثلاثة .

(٣) تنظيم عملة البلدان الثلاثة على أساس واحد :

(٤) تأسيس وحدة اقتصادية مشتركة .

(٥) تحفظ الجانب السوري مبدئياً رغبته في اشتراك لبنان في البروتوكول الاقتصادي نظراً للوحدة الاقتصادية بين سوريا ولبنان .

وشاع أن هذه الاتفاقية وقعت بالفعل وأن الهدف من التكتّم هو التريث حتى يتم اعتراف الدول العربية جميعها بالوضع السوري الجديد . بل وشاع أيضاً أن تلك الاتفاقية جاءت بناء على طلب حسنى الزعيم نفسه ، وهنا اعتقد الرأى العام العربى أن السياسة الخارجية لحسنى الزعيم وضحت خطوطها وبانت معالمها . وكان رد الفعل أن ظهر القلق فى التصريحات الرسمية المصرية والسعودية . فصرح مصدر رسمى فى مصر بأن اعترافها بحكومة الزعيم سابق لأوانه وأنه سيراعى بشأئه مدى ضحة ما أذيع عن فساد نظام الحكم السابق كما سيراعى استتباب الأمن للحكومة الجديدة وقبول الشعب السورى لها (وعدم خضوعها لأى نفوذ أجنبى) . والمفهوم أن مصر لا تحبذ مشروع سوريا الكبرى .

التسوية السورية المصرية:

وكان الجو ملبداً بالغيوم . لقد كسب الزعيم العراق وشرق الأردن ولكنه خسر مصر والمملكة السعودية فأخذ يوازن بين ربحه وخسارته . ولكنه وجد نفسه خاسراً فى تلك الصفقة لأن مصر أقوى الدول العربية وأعظمها ثقافة وتقدماً واجتماعاً وجيشاً . وظل الجو مكفهر إلى أن طرق الزعيم باب ملك مصر .

وسويت المسألة مع مصر تسوية كاملة وأعلن الزعيم فى جلاء معاداته

المشروع سوريا الكبرى والهلل الحبيب وتكذيبه لكل ما صدر من التصريحات والإشاعات بهذا الشأن فأسدل الستار بعنف على ذلك المشروع ؛ بل ولم يقف الزعيم عند هذا الحد بل هاجم شرق الأردن مهاجمة عنيفة وأعلن أنها ستندمج إن أجلا أو عاجلا (كمحافظة عاشره في سوريا المستقلة) . وهو تصريح بعيد عن اللياقة الدبلوماسية

الانقلاب حركة داهية :

ومن هنا وضع شيء خطير كان غامضا ومتعلقا على الأفهام وهو سر الانقلاب السوري وهل هو داخلي أم خارجي . واعتقد والحالة هذه أن الانقلاب كان داخليا بحتا وأن ما اكتشفه من غموض خارجي كان راجعا إلى انتهاز بعض الدول ذوى النيات الغير سليمة ذلك الانقلاب في تنفيذ مشروعات معينة أو في محاولة تنفيذها . وحتى لو قيل إن الزعيم كان يرحب بتلك المشروعات ولكنه وحد مصلحة سوريا الحالية لا تتفق معها فالرد على ذلك هو أن العبرة بالنتائج لا بالمقدمات والنتائج المأموسة أمامنا تحدث أن الزعيم أوصد الباب في وجه أنصار الاتحاد .

مسرعات الانقلاب

ولنا أن نتساءل . . بأي حق يفعل قائد الجيش السوري ما فعل من انقلاب مهما أيدته الجيش وأطاعه ؛ يرى البعض أن هذا الانقلاب كان سيحدث إن عاجلا أو آجلا وإن قام به الجيش أو أى طائفة أو عنصر ذلك لأن سوريا كانت حينئذ على فوهة بركان وظلت السحب القائمة تتجمع شيئا فشيئا منذ أعلنت الأحكام العرفية هناك بمناسبة التدخل العسكرى

في فلسطين . وكانت معلنة لمدة ستة أشهر تنتهي في نوفمبر سنة ١٩٤٨ وكان جميل مردم بك هو رئيس الوزارة والحاكم العام العسكري في ذلك الحين ووجرت المفاوضات بين الحكومة السورية وشركة النفط الأمريكية لمدة الأنايب عبر الأراضى السورية من المملكة السعودية إلى ساحل لبنان . وورد ضمن نطاق الاتفاقية التي تجرى المفاوضات بشأنها ما يبيح للشركة إقامة مطارات ومواقع لحماية الأنايب . فاعتبرت هذه الأحكام ماسة بالسيادة السورية وقام الطلبة في دمشق بمظاهرة احتجاج على تلك الأحكام وكان ذلك في شهر نوفمبر ١٩٤٨ . ففرق البوليس المظاهرة ولكنها عادت بعد ثلاثة أيام واشترك فيها الطلبة وغير الطلبة وممثلون للهيئات وبعض الأحزاب والكثيرون من اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم . وقد تضخم موضوع الشكوى من القائمين بالأمر . فلم يقف عند حد أحكام مشروع اتفاقية النقط بل تجاوزها إلى الشكوى من سوء الادارة البالغ والاني من الرشوة والسرقات واستغلال الموظفين لنفوذهم في منافسة النجار وامتناع الحزب وشدة الغلاء وتضخم النقد السوري وانطفاء النور . فكان رد الفعل من ذلك كله مطالبة وزارة جميل مردم بك بالاستقالة فاستقالت الوزارة وصدر الأمر في فترة الانتقال باستبقائها لادارة الاعمال حتى تؤلف الوزارة الجديدة وعهد للجيش بالمحافظة على الامن وتحت سلطانه الدرك والجندرية والامن العام جميعه . وتولى الجيش المحافظة على الامن برياسة الزعيم وتولاها طوال اسبوعين كاملين دون رقيب إذ كانت مناصب الوزارة شاغرة بين استقالة مردم وتولى العظم وقد تلاحم الجيش أثناء توليه المحافظة على الامن بجماعة مسلحة من حزب التقدم الاشتراكي أو الاشتراكي

الاسلامى الذى برأسه النائب فيصل العسلى وأصيب فى التلاحم نفر من الفريقين -
فلما ألفت الوزارة الجديدة وتقدمت للبرلمان انتقد الأخير الامر الصادر
بسيطرة الجيش واعتبره غير دستورى فأقر الرئيس الجديد (العظم)
ذلك وأصدر أمرا بإلغائه . وحمل العسلى على الجيش وتصرفات قائده
العام وراح إلى حد رميه بالخيانة العظمى . واجتمع حسنى الزعيم
وطالب باجراء تحقيق سريع والنظر فى نتائجها . ورفع القائد الاحتجاج
إلى رئيس الجمهورية فجاءه رد اعتبره تسويفا ومماطلة خصوصا وأنه ظن
أن موقف النائب العسلى على تفاهم مع رئيس الجمهورية بسبب ما بينهما
من صلة قربى .. وتحقق من صدق ظنه حين بلغه نبأ عزله من قيادة
الجيش .. ووصل إلى علمه أن مرسوم عزله سيوقع ليلة ٣ مارس فلم يعمل
شكرى القوتلى كى يوقعه .. واعتقله ..

موقف الدول

وننتقل الآن إلى دراسة موقف الدول من الانقلاب وبنينه فى اختصار . أولاً :

شرق الأردن

مهما قيل فى أطماع الملك عبدالله فى سوريا وفلسطين فإن هناك فى الواقع
أمورا أشد وأقسى تسير سياسته ألا وهى مشاكل شرق الأردن الداخلية نفسها ،
فهى تواجه أزمة مالية حادة بسبب فقر عوارها إزاد نفقاتها المتزايدة بشأن
اللاجئين الفلسطينيين ثم بسبب هؤلاء اللاجئين أنفسهم وهم طبقة أ كثر ثقافة
وتقدما من أهالى شرق الأردن أنفسهم فمنهم المدرسون والمحامون والأطباء

روالتجار الفلسطينيين . وهؤلاء اللاجئين لا يستطيعون مغادرة شرق الأردن إلى أية دولة عربية أخرى حسب أوامر الملك عبد الله وهم كذلك لا يستطيعون العمل في تلك الدولة الصغيرة ذات الموارد الضيقة النافذة . ثم هم كذلك غاضبون بسبب نتائج معاهدة الهدنة بين اليهود وشرق الأردن وما ترتب عليها من احتلال اليهود قرى زراعية عديدة قدر ثمنها بما لا يقل من ٥ مليوناً من الجنيهات . وقد أثار هؤلاء اللاجئين الملك عبد الله وزادوا من حماسه لبدء مشروع سوريا الكبرى لما في ذلك من فائدة لهم إذ يستطيعون في دولة كبيرة (كسوريا الكبرى) أن يجدوا سبيلاً للرزق أضمن وأوفر . واعتقد الطرفان (الملك عبد الله واللاجئون) أن الانقلاب فرصة طيبة لتحقيق أطماعهم ولذلك أظهروا ترحيبهم به في بادئ الأمر ولكنهم صدموا صدمة عنيفة حين لمسوا الرفض القاطع المانع من الزعيم حسني لتلك المشروعات ولاحت في الجو سحب قائمة تنذر بالشربين البلدين !!!

لبنان

يكن اللبنانيون لشخصية شكري القوتلي احتراماً كبيراً وحبا لوطنيته . ولذلك قابوا الانقلاب بفتور شديد وهجوم صحفي بارد . وتحفظت حكومة لبنان بالنسبة لحكومة الانقلاب ولكن لاح في الجوانب اتفاق بين رجال المعارضة اللبنانية والزعيم حسني الزعيم فخشي رياض الصلح بك مغبة الأمر وسارع إلى الاتفاق مع الزعيم خصوصاً ولبنان وسوريا وحدة اقتصادية متماسكة .

العراق

ويشبه موقف العراق موقف شرق الأردن من حيث رغبتها في إنشاء

دولة سورية اتحادية على هيئة الهلال الحبيب . ولوحت العراق (كما ذكرنا)
بمخالفة عسكرية ولكن نظرا لما أحاط تلك المخالفة من الغموض والإشاعات
فشلت الفكرة .

انجلترا :

كانت تتمنى تحقيق مشروعات الملك عبد الله الاتحادية لما فيها من ضمان
لمصالحها في الشرق الأوسط وهي تضمن تحقيق تلك المصالح في شرق الأردن
لارتباطها معها بمعاهدة تكفل لها نفوذاً كاملاً هناك . وباتحاد سوريا تحت
تاج الملك عبد الله تستطيع انجلترا بسط نفوذها على منطقة أكبر من
شرق الأردن وتعوضها عن فقدان نفوذها بفلسطين ومصر وتضع هذا
النفوذ في العراق ، وقد استاءت حين رفض الزعيم تلك المشروعات الاتحادية
ومع ذلك لم تشأ أن تكشف عن النقاب وسترت موقفها باعترافها أخيراً
بحكومة الزعيم .

دول أخرى :

وقد شرحنا موقف مصر بتفصيل في مواضع مختلفة . أما عن موقف
فرنسا فانه يتحدد حين نذكر أن فرنسا يهتمها ألا تثرث انجلترا نفوذها في
الليقانات وعلى ذلك فهي تعارض مشروعات الملك عبد الله ومن ثم يهتمها أن
يظل الانقلاب السوري وحكومته بعيدين عن تلك المشروعات .

جامعة الدول العربية :

ولعل النتيجة السيئة التي ترتبت على الانقلاب ما يتعلق بجامعة الدول العربية . فقد كان الجو متوترا قليلا بين دول الجامعة نتيجة للتيارات السياسية المتباينة التي أظهرتها حرب فلسطين وكادت السحب تنقشع ولكن الانقلاب أظهر هوة الخلاف بوضوح وجلاء وجعلها صعبة التوفيق بين وجهات النظر في محوري السياسة العربية ونعني بهما محور القاهرة - دمشق - جدة ومحور بغداد - عمان

هذه لمحة موجزة أردنا بها أن نلقى بعض الضوء على ذلك الانقلاب العسكري وهو الحادث الأول من نوعه بعد تحرر سوريا من النفوذ الغربي .

عبد الرزاق عبد القادر

بكالوريوس قسم الاقتصاد والعلوم السياسية
كلية التجارة — جامعة فاروق الأول

حديث مع حضرة صاحب السعادة

عبد الرحمن عزام باشا

أمين عام جامعة الدول العربية^(١)

س - تعرضت جامعة الدول العربية في العامين الأخيرين للهجوم والنقد . فالى
أى العوامل يمكن أن تعزي هذه الظاهرة ...

ج - البحث في هذه العوامل يطول وهى على نوعين ، كان الأول منها
نتيجة الدعليات التى اتفق جميع خصوم الأمة العربية والطامعين فى
بلادها - وما أكثرهم - على القيام بها ضد العرب ، وخصوصا ضد
جامعاتهم ، بصفتهما ندوتهم ومركز تشاورهم ، ومظهر وحدتهم ، ومحور
آمالهم وصلة الوصل بين حكوماتهم . والثانى نشأ عن الفشل الذى منى
به العرب فى فلسطين لأسباب لم يعد أحد يجهلها ، ولم تقو الجامعة على
معالجتها ودرء نتائجها لما تجمع عليها من عوامل الضغط الأجنبى
والدسائس والمناورات الخارجية والداخلية ومع ذلك فقد صعدت
للملمات محتفظة بثقتها فى النصر النهائى . وكان من الطبيعى أن يلقي
كثير من الناس التبعة على الجامعة التى صارت رمزا للعمل المشترك وقد

(١) أوفدت الجمعية حضرة الأديب فائق سامى إلى حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن
عزام الذى تفضل بالإجابة عن أسئلة وجهت إليه وكلها تنصب على مسائل حيوية
بالنسبة إلى البلاد والعربية .

نسوا أنها أداة حديثة للتشاور والتعاون بين حكومات متباينة الأوضاع وليس فيها سلطة الإلزام ولا حق القيادة للدول المشتركة في ميثاقها . ولو تبصر الناقدون وأنصفوا فلعلهم يكتشفون أن الجامعة بوسائلها قد برهنت على جدارة كبيرة ولذلك فإن الأمة العربية لم تياس منها رغم عظم الكارثة بل نهضت تطالب بتدعيمها وتقويتها .

س - ألا ترون من الأفضل أن تقوم الجامعة بصورة منتظمة بنشر الأبحاث والمناقشات في مختلف اللجان كما هو الشأن في هيئة الأمم المتحدة حتى يكون العالم العربي على بينة من نشاطها .

ج - يعرف كل مطلع على حقائق الأمور من العرب وغير العرب ما قامت به جامعة الدول العربية من أعمال خطيرة لمصلحة العرب ومصلحة السلم العام . فإليها مثلاً يرجع كثير من الفضل فيما نالته سوريا ولبنان من استقلال تام وجلاء عاجل ، وفيما حققته ليبيا من آمالها القومية ، وفي إزالة المشاكل التي استهدفت إليها اليمن عقب اغتيال المغفور له الإمام يحيى ، وفي تذليل العقبات الاقتصادية التي كانت بين حين وآخر تعترض العلاقات بين سوريا ولبنان وفي غير ذلك من مقاومة الاستعمار الأجنبي في المغرب والشرق في شمال أفريقيا وإندونيسيا وكان مجهود الجامعة في هذه النواحي النائية مثمراً وصاداً الكثير من المظالم ، وموقف الجامعة في هيئة الأمم المتحدة وغيرها شاهد على صدقها في الدفاع عن حقوق الشعوب المستضعفة ، فأيدت الهند والباكستان كما ساعدت أندونيسيا على نيل استقلالها وكانت أول من اعترف بها كدولة رغم الأخطار التي أحاطت بها . وأعتقد أن من مفاخر الجامعة وأسباب قوتها والمكانة التي أحرزتها في العالمين الشرقي والغربي ذلك القرار الذي اتخذته لجنتها السياسية في

اجتماعها بالأسكندرية ، وهو أن تؤيد دول الجامعة الحق أيا كان صاحبه فقد كان موقفها هذا تجاه كثير من المشاكل الدولية التي اصطدمت فيها القوة بالحق من أهم الأسباب التي رفعت شأنها وأكسبتها احترام العالم وأحلتها مكانة سامية في جميع المؤتمرات والاجتماعات الدولية .

ولا ريب في أن الاقتراح الذي سمعته منك الآن ، وهو نشر الأبحاث والمناقشات التي دارت في لجان الجامعة المختلفة في صورة منتظمة لا يخلو من فائدة في تنوير الرأي العام العربي ، فإن هذه اللجان وضعت بعد درس طويل مشروعات كثيرة مفيدة في مختلف نواحي الحياة القومية كالمعاهدة الثقافية التي تنفذ الآن وكثير من القرارات والتوصيات في شؤون شتى . وبين يديها مشروعات كثيرة معدة من الاتفاقيات والمعاهدات التي لا ينقصها إلا استقرار الحكومات على رأي فيها وهي تشمل شؤوناً في الثقافة والتشريع والمواصلات والاقتصاد والشؤون الاجتماعية وتسهيل التبادل التجاري وزيادة الانتاج وتحسين توزيعه في مختلف البلاد العربية ، ولكن هذه المشروعات لم يبت فيها . ولانزال إدارة الجامعة دائبة على الحصول على اتفاق الحكومات عليها ، ولذلك رؤى الاحتفاظ بسريتها ، والأمل عظيم في أن لا يتأخر موعد نشرها طويلاً بعد الآن .

س — ماهي النواحي التي ترون وجوب تعديلها في ميثاق الجامعة على ضوء

التطورات والأحداث الأخيرة . .

ج — هذا ما تفكر به الآن الحكومات الممثلة في الجامعة ، فإن الأحداث الأخيرة لفتت الأنظار إلى كثير من النواحي التي يجب تعديلها في الميثاق وفي ظني أن هذا التعديل سيتم قريباً على ضوء ميثاق الضمان الجماعي الذي اقترحت مصر عقده في بدء الدورة الحالية لمجلس جامعة الدول العربية .

المتناقضات في نظام الضرائب المصري

ووسائل إصلاحه

بقلم : الأستاذ سعد ماهر حمزة

إذا أخذنا ميزانية الدولة المصرية عن سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ، وهي آخر ميزانية سبقت اتفاق مونترو، وجدناها تتكون من إيرادات تبلغ ٣٦٨٢٠٩٩٢ ر ج ٣٦ ج تمونها ضريبة الأقطان بمبلغ ٤٠٠٢٨٦ ر ٥٥ ج، عوائد المبانى بمبلغ ٩٨٥٦٠٠ ر ٦٠ ج ٩٨ ج وهكذا نرى أن الضرائب المباشرة في مصر كانت تدر حوالى ١٧٪ فقط من مجموع إيرادات الدولة وهذه نسبة ضئيلة جداً إذ تستطيع الضرائب المباشرة أن تشغل مكاناً أهم من ذلك بكثير . ومرجع هذه الحالة هو أنه لم يكن موجوداً بمصر من ضرائب الدخل سوى الضريبة على الدخل من الأراضى الزراعية والضريبة على الدخل من المبانى .

إن الوضع الذى كانت فيه مصر قبل إلغاء الامتيازات كان وضعاً شاذاً يحافى أبسط قواعد العدالة فقد كان مؤداه إتهام كاهل الزراع دون أصحاب الدخول من الموارد الأخرى كالاستثمار الصناعى والتجارى أو الدخل من المهن الحرة ولذلك لم تكف تلغى الامتيازات حتى صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهو يقضى فى الكتاب الأول منه بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المنقولة وفى الكتاب الثانى بفرض ضريبة على الأرباح التجارية والصناعية أما الكتاب الثالث وهو الضريبة على كسب العمل فينقسم إلى فرعين

الأول هو الضريبة على المرتبات وما في حكمها والأجور والمعاشات . والفرع الثاني عبارة عن الضريبة على أرباح المهن غير التجارية أى المهن الحرة .

ويلاحظ أنه صدر عام ١٩٤٤ القانون الخاص برسم الايلولة على التركات . ويمكننا أن نستخلص مما سلف أننا أخذنا في مصر بفكرة الضرائب النوعية Impots Cedulaire دون فكرة الضريبة الوحيدة .

وتتلخص فكرة الضرائب النوعية في أن يعالج كل نوع من أنواع الدخل معالجة مستقلة لا شأن لها بأنواع الدخول الأخرى فمثلا يفرض علي إيرادات رؤوس الاموال المنقولة سعر خاص يختلف عن السعر المفروض في حالة المرتبات والاجور أو الدخول التي يحصل عليها أصحاب المهن الحرة كالمحامين والمهندسين والاطباء والصيادلة والخبراء والمحاسبين والمثاليين والفنانين والواقع أن الفرق بين الضرائب النوعية لا يقتصر على فرق في معدل الضريبة وإنما يتعداه إلى فرق في كيفية حساب وعاء الضريبة نفسه .

فالضريبة على أرباح الأسهم وفوائد السندات تصيب الوعاء بأكمله دون خصم أى نوع من المصروفات أى ان وعاءها يتكون من كامل ربح السهم أو حصة التأسيس أو فائدة السند وما يدخل في حكم ذلك مثل مكافآت أعضاء مجالس إدارة الشركات ومكافآت التسديد إلى الدائنين وما يدفع من الأنصبة لحاملي السندات وما يحدث من التسديدات والاستهلاكات عن الأسهم على الوجه المبين في القانون .

أما وعاء الضريبة على الارباح التجارية والصناعية فهو صافي الربح الذي تحققه المنشأة أى مجمل الربح بعد استبعاد أقساط الاستهلاك والاجور والمرتبات والضرائب (عدا ضريبة الارباح نفسها) وكذلك فوائد الديون ومصاريف

الاعلان والمصاريف المختلفة الأخرى . ويلاحظ أن القانون لا يقر خصم أى نوع من الاحتياطات . وطبيعي أن وعاء ضريبة المرتبات والاجور هو كامل المرتب أو الاجر أو المكافأة أو المعاش ، أما وعاء الضريبة على المهن الحرة فليس الا القيمة التجارية للمسكن ومكان مزاولة المهنة لان الضريبة عبارة عن ٥ ر ٧ ٪ من المجموع .

وينشأ الاختلاف في حالة نظام الضرائب النوعية أيضا في أن بعض الضرائب شخصى وبعضها عني فمثلا ضريبة ايرادات الثروة المنقولة ضريبة عينية لا تأخذ في الحسبان الحالة الاجتماعية لصاحب الايراد لانها تصيب الربح أو الفائدة مهما كانت حالة قابضها . أما ضريبة الارباح التجارية والصناعية فشخصية لانها تعمل حسابا لحالة الممول الاجتماعية إذ سمح القانون باعفاءات معينة ، على أنه إذا تجاوز الدخل ضعفى حد الإعفاء قرر للممول فلا يستبعد شيء .

كذلك ضريبة المرتبات والأجور ضريبة شخصية إذ يعفى الممول الذى يقل ايراده عن ٥ جنيهات شهرية من كل ضريبة . أما إذا كان ايراده بين ٦ جنيه ، ١٣ جنيه سنويا فانه يستبعد مبلغ ٦ جنيه وتفرض الضريبة على الباقي ، وإذا تجاوز الايراد ١٢ جنيه سنويا فان الممول لا يتمتع باى اعفاء .

واخيرا وليس آخرا تختلف الضرائب النوعية عن بعضها البعض في طبيعة السعر المفروض فقد يكون هذا السعر نسبيا وقد يكون تصاعديا .

قد يعتقد البعض لأول وهلة أن نظام الضرائب النوعية نظام سليم ولكنى أرى أنه من تراث الماضى بالرغم من أن هذا النظام مأخوذ به في معظم دول العالم مثل فرنسا وايطاليا وبلجيكا والولايات المتحدة والمانيا وغيرها . ولست أعترض على اختلاف الاسعار تبعا لانواع مصادر الدخل فلا ريب أن ذلك أمر

ضرورى اذ يجب أن يكون سعر الضريبة المفروضة على الايراد الناجم من المال وحده سعرا مرتفعا كما يجب أن يكون السعر منخفضا في حالة الايراد الناجم من العمل وحده ، واخيرا يجب أن يكون السعر وسطا في حالة تفاعل العمل مع رأس المال . هذه الحقائق مسلم بها وانما ينحصر وجه اعتراضى على نظام الضرائب النوعية الذى نتبعه الآن في نقط عديدة أخص بالذكر منها . -

أولا : - احتمال تعدد الاعفاءات بالنسبة للممول الواحد فاذا كان الممول تاجرا يشغل إلى جانب تجارته وظيفة في احدى الشركات فإنه قد يتمتع باعفاين ، إعفاء بصفته تاجرا واعفاء آخر بصفته موظفا وهذا الازدواج في الاعفاء يقره القانون بطبيعة الحال لأن ضريبة الارباح التجارية والصناعية لاشأن لها بضريبة المرتبات والاجور وفي هذا الازدواج تسامح ومحابة لممول دون آخر وضياع لموارد الخزانة .

ثانيا : مخافة الضرائب النوعية لمبدأ التصاعد فاذا صرفنا النظر عن أن لدينا أسعار نسبية إلى جانب الأسعار التصاعدية والنسبية فهذا مبدأ خاطئ . وإذا فرضنا أن السعر تصاعدى في كل نوع من أنواع الدخل فإن التصاعد يكون في هذه الحالة خطأ من الوجهة الفنية بل إنه ينقلب في هذه الحالة جورا وتتعدم الحكمة في تقديره .

ولنضرب لذلك مثلا بممول يستمد من نوع معين من أنواع الدخل إيراداً قدره جنيه وممول آخر يحصل من نفس هذا المصدر على مبلغ ٤٠٠ جنيه . فلو اخذنا بنظرية التصاعد في الضرائب النوعية لوجب أن تفرض الضريبة في الحالة الأولى بسعر اعلى من السعر المفروض في الحالة الثانية ولكن قد يحدث أن الممول الثانى صاحب الدخل الصغير يشتمد دخولا اخرى من أنواع اخرى

بحيث لا يعد دخله الصغير إلا جزءاً لا يذكر من مجموع موارده وقد يكون الممول الأول صاحب الدخل الكبير لا مورد له غيره .

حاول المشرع المالى فى مصر أخيراً تلافى العيوب التى أشرنا إليها فقرر فرض الضريبة على الأيراد العام بسعر تصاعدى بالشرائح وقد فطن إلى تكرار التصاعد مرة فى الضرائب النوعية مثل ضريبة المراتب والأجور ومرة فى الأيراد العام ولذلك قرر أن يكون السعر فى الحالة الأولى نسبياً فىلغى السعر التصاعدى وتصبح الضريبة نسبية .

إنى أعتقد أن هذه الحلول أو أنصاف الحلول ليست علاجاً حاسماً للموضوع وإنما يتطلب العلاج انقلاباً فى نظامنا الضريبى ، والعلاج الذى أقترحه هو ضرورة الأخذ بفكرة الضريبة الوحيدة فى مصر وعند ما أتكلم عن الضريبة الوحيدة لا أقصد فرض ضريبة على نوع معين من الدخل دون الأنواع الأخرى كالضريبة التى رأت جماعة الفيزيوقراط مثلاً فرضها على المنتج الصافى من الزراعة فقط ، ولا أقصد الضريبة التى نادى بها Henry George فى كتابه Progress & Poverty عام ١٨٧٩ حيث ينتقد الربع ويرى أنه غير مرغوب فيه ومن هنا نشأت نظريته المشهورة عن الضريبة الوحيدة .

إن ما أقصده بالضريبة الوحيدة أنه يجب أن نأخذ فى الاعتبار دخل الفرد كله كتلة واحدة لا تتجزأ فنضم إيراد القرايطس المالية التى قد يملكها الممول إلى ربحه من تجارته وهذا يضم إلى إيراده الناتج من عمولة أو سمسة أو معاش أو أرض زراعية يؤجرها أو مبانى يستغلها .

يجب أن يقدم الممول الواحد كل سنة إقراراً لمصلحة الضرائب على نموذج خاص يبين فيه شتى أنواع الدخل التى قبضها خلال العام ومن هذا تستقطع

مصلحة الضرائب المصاريف المختلفة التي تعتبر تكلفة على الربح أو الإيراد كما تقرر المصلحة إعفاءات معينة للأعباء العائلية وإذا ما تم ذلك فإنه يفرض على صافي الدخل سعر تصاعدي اقترح أن يكون تصاعديا بالشرائح لا بالدرجات لما في النوع الثاني من جور في بعض الأحيان . ولنضرب لذلك مثلاً إيراد قدره ٥٠٠ جنيه يخضع لضريبة قدرها ٦٪ وبمعنى آخر يدفع هذا الإيراد ٣٠ جنيه أما إذا كان الإيراد ٥٠١ جنيه والسعر ٧٪ فإن الممول يدفع ٣٥٠٫٧ جنيه أى أن زيادة جنيه في الإيراد في حالة التصاعد بالدرجات يرفع الضريبة بما يربو على خمسة جنيهات وهذا العيب غير موجود في التصاعد بالشرائح سواء أكانت الشرائح متساوية أم غير متساوية إذ ينطبق على كل شريحة سعر خاص ولا يطبق السعر على كل الإيراد .

وهنا قد يطالع البعض السؤال الآتي : —

أليس هناك تعارض بين الاقتراح الذي أشير إليه وبين ما سبق أكدته من ضرورة اختلاف سعر الضريبة تبعاً لنوع الدخل المستمد منه الإيراد ؟

الواقع ليس هناك تعارض ما ويمكننا بسهولة تحقيق التوافق والانسجام بين اقتراح الضريبة الوحيدة واختلاف السعر باختلاف طبيعة الدخل هذا إلى جانب توافر التصاعد في الضريبة وفقاً لكمية الدخل .

إننا نستطيع أن نخفض وعاء الضريبة نفسه بدرجات متفاوتة تبعاً لطبيعة الإيراد على أن نأخذ في الاعتبار هذا الوعاء المخفض بدون غيره عند حساب مجموع الدخل الخاضع للضريبة التصاعدية فيستطيع التشريع الضريبي أن ينص على خفض الوعاء بمقدار الثمن مثلاً في حالة الإيراد الناجم من تفاعل العمل ورأس المال كما أنه يستطيع أن ينص على خفض الوعاء بمقدار الربع مثلاً في حالة

الايراد المستمد من العمل وحده على أن تأخذ مصلحة الضرائب في الاعتبار هذه الايرادات المخفضة بحكم القانون دون الايرادات الأصلية التي حصل عليها الممول فعلا .

وهناى ملاحظة هامة بشأن الاعفاءات للاعباء العائلية إذ أرى أن يكون هذا الاعفاء حقا لجميع الممولين في السواء بصرف النظر عن مبلغ دخلهم ولا أعتقد أن هناك ما يبرر حرمان ممول من الاعفاء متى تجاوز دخله مستوى معين كما فعل المشرع المصرى في حالة الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

وهنا لنا أن نتساءل هل يكون الاعفاء متساويا بالنسبة للجميع في مقداره ؟ انى لا أتعرض هنا لاختلاف مقدار الاعفاء باختلاف الظروف العائلية إذ من المسلم به أن يتمتع المتزوج بإعفاء أكبر من الإعفاء الذى يتمتع به الأعزب ، ومن المسلم به أيضا أن يزيد الاعفاء في حالة وجود ولد أو أولاد ولـكنى في الواقع أتكلم هنا عن تساوى أو عدم تساوى الاعفاء بالنسبة للممولين الذين ينتمون إلى طبقات مختلفة من المجتمع .

إن انجلترا مثلا تقرر تساوى الجميع في الحاجات الأساسية ولكنى أميل إلى الأخذ بغير ذلك في مصر حيث التفاوت شاسع بين مستويات المعيشة وحيث الاختلاف بين واضح بين تكاليف المعيشة في القرى والمدن .

لذلك أود لو أمكننا أن نأخذ هذه الاعتبارات في الحسبان فبتقسيم الممولين إلى مجموعات يتحقق التساوى في الاعفاءات داخل كل مجموعة ويتم هذا التقسيم طبقا لمستوى المعيشة والمنطقة التي يعيش فيها الممول فلا يتمتع الفلاح مثلا بإعفاء للأعباء العائلية مماثل للاعفاء الذى يتمتع به موظف أو تاجر يعيش في القاهرة أو الاسكندرية .

والسبيل إلى التفرقة بين مستويات المعيشة هو مقدار الإيراد أما عن تكاليف المعيشة في المدن والقرى فالسبيل إلى معرفتها هو الأرقام القياسية بنفقة المعيشة .

رأينا كيف أن نظام الضرائب الحاضر في مصر خطأ من الوجهة الفنية بسبب امكان تكرار الاعفاءات بالنسبة للمول وبسبب فساد فكرة التصاعد إذا طبقت في نظام من الضرائب النوعية .

وهنا أضيف إلى العيوب السالفة عيوباً أخرى من أبسط قواعد العدالة منها تساوى سعر الضريبة في حالة القيم المنقولة مع سعرها في حالة الأرباح التجارية والصناعية وقد كان الأولى أن يكون السعر مرتفعاً في الحالة الأولى عنه في الحالة الثانية حيث يستمد الدخل من امتزاج المال بالعمل . أما عن الاعفاءات للأعباء العائلية فهي مختلفة بالنسبة للتاجر عنها بالنسبة للموظف فالأول إن كان أعزباً يتمتع باعفاء ١٠٠ جنيه بينما الثاني لا يتمتع إلا باعفاء مبلغ ٦٠ جنيه فقط بصرف النظر عن أنه أعزب أم متزوج . هذا علي حين أن المنطق يقتضى إما تساوى الجميع في الاعفاءات أو يكون الاعفاء أكبر في الحالة الثانية عنه في الحالة الأولى ذلك لأن الموظف يستمد دخله من عمله فقط .

ومن العيوب الأخرى الأخذ بالمظاهر الخارجية في حالة ضريبة المهن الحرة أى استرشاد مأمور الضرائب بالقيمة الإيجارية للمسكن أو محل مزاوله المهنة فتحسب الضريبة على أساسها وهذا نقص بين في التشريع وفيه ظلم للبعض ومحاباة للآخرين وقد تلاقاه المشرع أخيراً وقضى بضرورة الاعتماد على القرائن الحقيقية أى مقدار الدخل الفعلي الذى يحصل عليه صاحب المهنة الحرة .

يضاف إلى ما سلف أن هناك أنواعاً متعددة من الدخول لا تخضع لأى نوع

من الضرائب إلى وقتنا الحالى أهمها الاستثمار الزراعى فرضية الأطنان الحالية
ضريبة على الملكية وليست على الاستثمار نفسه .

هذا على حين أنه فى حالة الضريبة الوحيدة التى اقترحها لن ينجو من
الضريبة ذلك الربح أو الإيراد الذى ينشأ من استغلال الأرض سواء أكان
المستغل مالكا أم مستاجرا ومن الواضح أنه سوف يخضع من أرباح الاستثمار
الزراعى كل ما يعد تكلفه على الاستثمار أسوة بما يحدث بالنسبة للاستثمار
الصناعى والتجارى فسوف يخضع الأجر والأيجار والأجور المدفوعة للعمال الزراعيين
وفوائد الديون واستهلاك الآلات وأثمان البذور والسماد ومصاريف نقل
المحاصيل إلى الأسواق ومصاريف الاعلان عن الحاصلات الزراعية . ولا جدال
أنه سوف تنشأ صعوبات فى التقدير نظرا لصعوبة مسك الدفاتر الزراعية
واختلاف جودة الأرض وغلة الفدان وأسعار المحاصيل ونظرا لاستهلاك قسط
من الانتاج مباشرة ولكنى أعتقد بإمكان تفادى هذه الصعوبات بتقسيم
القطر إلى مناطق متشابهة فى الخصوبة والظروف وتقرير متوسط غلة الفدان
فى كل منطقة وكذلك متوسط المصاريف وبمعرفة أسعار المحاصيل يمكن الوصول
إلى صافي الربح .

وأود أن أذكر فى هذا المقام أيضا أن القراطيس المالية الحكومية معفاة
من الضرائب وهذا إجراء لا مبرر له ولا يسعنا إقراره لما فيه من مساوئ
اقتصادية واجتماعية ومالية ليس هنا مجال التوسع فيها .

ومما هو جدير بالملاحظة أيضا أن اقتراح الضريبة الوحيدة لا يتنافس مع المبدأ
المعروف الخاص بتحصيل الضريبة وهو الحجز عند المنبع *Stoppage à la source*
ما أمكن ذلك كما يحدث الآن فى ضريبة المراتب والأجور والقيم المنقولة . اننا
نستطيع أن نمجز الضريبة فى المنبع كلما كان ذلك ممكنا نظرا لفوائد هذا المبدأ

التي لا شك فيها على أن يحاسب الممول آخر العام على إيراده الكلى فيرد الفرق أو يدفع وهذا يحدث في إنجلترا .

وهنا أود أن أشير إلى حقيقة هامة وهي أن ضريبة الدخل في إنجلترا ضريبة وحيدة في الواقع ولو أنها ليست كذلك شكلا فهناك يقسم الإيراد إلى جداول Schedules هي جدول A وهو يشمل الدخول الناتجة من الأراضي الزراعية والمباني علي أساس القيمة الإيجارية وجدول B وهو الخاص بربح الاستغلال الزراعي وغيره من العقارات .

وجدول C الخاص بالأوراق المالية الحكومية وجدول D وهو يشمل الأرباح التجارية والصناعية وكذلك المهن الحرة وإيرادات العقارات والقيم المنقولة في الخارج .

وجدول E الخاص بالأجور والمرتبات والمكافآت .

أما عن حساب الضريبة فهو معقد ولذلك فإنني أفرض ممولا يتجاوز دخله ٢٠٠٠ ر. جنيه وأحاول تطبيق الضريبة عليه لذلك أقسم دخله إلى جزئين :

الجزء الأول : وهو ٢٠٠٠ جنيه فأقل . وهنا يستبعد من الإيراد الإجمالي Gross Income المصاريف التي تعتبر تكلفة علي الربح فتصل إلى ما يسمى Actual Income حيث تفرق بين الدخل المكتسب Earned والدخل غير المكتسب Unearned فيخفض رقم كسب العمل بمقدار معين وهكذا نصل إلى ما يسمى Assesable وهذا ينحصر منه الإعفاءات الخاصة بالاعباء العائلية وهي لا تفرق بين غني وفقير وعلى ذلك نصل إلى Taxable Income وهو الذي يسرى عليه سعر ضريبة الدخل وهو عبارة عن «سعرين» السعر المخفض أي

١٥ شلنا للجنيه يطبق علي ١٦٥ جنيها الأولى أما ما زاد على ذلك فيخضع لما يسمى « السعر العادي » وهو الآن ١٠ شلنات للجنيه .

أما الجزء الثاني من الدخل فهو ما يزيد عن ٢٠٠٠ جنييه وهو يخضع لسعر إضافي Surta متصاعد بالشرائح .

يلاحظ اذن أن ضريبة الدخل الانجليزية أصبحت ضريبة وحيدة بعد عام ١٩٢٧ حينما حل السعر الاضافي Surta محل الضريبة الاضافية Super Ta وضريبة الدخل الانجليزية مفروضة في الواقع على الأشخاص الطبيعيين دون الأشخاص المعنويين فالشركات لا تؤديها إلا نيابة عن الأشخاص .

وقبل ختام هذا البحث أقول إن الضرائب لا تستعمل في مصر إلا باعتبارها إدارة مالية على حين أن الضرائب أداة اقتصادية واجتماعية بل انى أذهب إلى أبعد من ذلك وأرى أن الضرائب لم تستخدم في مصر استخداما كافيا كوسيلة مالية لزيادة موارد الخزينة .

أما عن الوجهة المالية فيجب أن يكون مفهوما تمام الفهم أن مشرع الضرائب في مصر أظهر تسامحا كبيرا في كثير من الأحيان ، ومن أمثلة ذلك أنه في ضريبة الأرباح التجارية والصناعية يستبعد من ربح المنشأة ما توزعه على مساهميها وأصحاب سنداتهما من أرباح وفوائد على أساس أن هذه الأخيرة خضعت لضريبة القيم المنقولة .

نعم إن الشركة هي التي تسدد ضريبة القيم المنقولة ولكنها في الواقع ليست

متحملة قانونا بالضريبة فالذى يحتملها Porteur هو صاحب القراطيس المالية
أما الشركة فهي ليست إلا الدافع Payeur

وعلى ذلك فكان الأولى بالمشرع أن يخضع كامل ربح المنشأة لضريبة
الأرباح بغض النظر عما وزع كأرباح وفوائد حيث لا يوجد في هذا أى
ازدواج من الناحية القانونية ، وإن كان يبدو الازدواج موجوداً من الناحية
الاقتصادية فللشركة شخصية معنوية ، مستقلة تمام الاستقلال عن شخصية
مساهميها .

ويتجلى تسامح المشرع أيضاً في الضريبة الاستثنائية ليس فقط في شكل
معدلات تقل كثيراً عن المعدلات التى أخذ بها في الخارج ، ولكن تجلى
التسامح أيضاً في صورة احتياطات كبيرة معفاة من الضريبة تستطيع المنشأة
أن تسكونها مثل احتياطي هبوط الأسعار ، واحتياطي المنشآت الجديدة .
ثم خذ ضريبة الأيولة على التركات ، وانظر مدى تساهل المشرع في تقدير
أصول التركة ، فالأطيان تقدر على أساس عشر أمثال قيمتها التجارية والمباني
على أساس اثني عشر مثلاً للقيمة التجارية ، وانظر أنظر أيضاً مبلغ التساهل
في الدفع على أقساط تمتد إلى عشر سنوات وعدم النص على تضامن الورثة في
الدفع ثم انظر إلى الأسعار وتفاوتها .

حقاً إن ضريبة التركات هي كما يقول الأستاذ أحمد عبد الغفار « رسم
شاحب اللون » .

وانظر كذلك إلى القراطيس المالية الحكومية تجدها معفاة من جميع أنواع
الضرائب في الحال والاستقبال بما في ذلك ضريبة التركات .

ويكفي أن أضيف إلى ما سبق أن المعدلات تقل كثيراً عن مثيلاتها في الخارج يضاف إلى ذلك أن عدم كفاية أداة الجباية تضيق على الخزنة ملايين الجنيهات نحن أولى بها للقيام باستثمار مواردنا العاطلة . وأود في هذا المقام أن ألفت نظر المسؤولين إلى ضرورة إيجاد نظام خاص بمنح شهادات لمن سدّدوا الضرائب ويريدون مغادرة القطر .

أما عن الناحية الاقتصادية فقد أشار أحد الاقتصاديين بإمكان الأخذ بفكرة « المعدلات المتغيرة » لعلاج موجات الرخاء والكساد وهو ما يسمى أحياناً Flexible Taation فالضرائب عنصر في نفقات الإنتاج تؤدي زيادتها في أوقات الرخاء إلى الحد من التضخم الربحي فتتخف حدة الانتعاش كما أن في زيادتها على المرتبات والأجور والإيرادات الأخرى استيعاب لجزء من القوة الشرائية لدى الأفراد وهذا من شأنه أن يكبح جماح التضخم النقدي ، هذا فضلاً عما في زيادة حصيلة الضرائب في أوقات الرواج ما يسمح للدولة بالقيام بمشاريع الاستثمار في أوقات الكساد طبقاً لنظرية Compensatroy Public Works التي طالما نادى بها البروفيسير .

فاذا عمدت السلطات في أوقات الكساد إلى خفض معدلات الضرائب إلى جانب زيادة حجم الاستثمار فإنها تستطيع السيطرة على موجة الانتكاس .

ويرى بعض الاقتصاديين إعادة النظر في معدلات الضرائب كل عام طبقاً للأحوال الاقتصادية فكما تتغير تقديرات الميزانية بين سنة وأخرى كذلك من الممكن تعديل فئات الضرائب طبقاً لحاجات الدولة وللأحوال الاقتصادية ، وفعلاً نجد أن قوانين الضرائب في إنجلترا قوانين سنوية على عكس الحال

في مصر حيث أن هذه القوانين تصدر مرة واحدة لمدة غير محدودة غير أن إنجلترا طبعا لا تأخذ بفكرة تعديل الفئات سنويا طبقا للأحوال الاقتصادية إذ ترجع فكرة سنوية ضريبة الدخل إلى ما لاقته هذه الضريبة في أول فرضها قديما من معارضة شديدة من الرأي العام جعلت وزراء المالية يقرون فرضها سنة فسنة .

إن الأخذ بسياسة الفئات المتغيرة ليس بالأمر السهل بسبب ما يترتب على كثرة تغيير المعدلات من رد فعل من الوجهة الاقتصادية .

ولسنا قد نستطيع الأخذ بهذه الفكرة في فترات طويلة فإذا طال الرواج أو السكساد أمكننا اجراء تعديل في الفئات .

يضاف إلى ما سبق أن الضرائب أداة فعالة للتأثير في الميل للاستهلاك Propensity to Consume فنحن نستطيع في مصر إعادة توزيع الدخل عن طريق الضرائب وهو ما يسمى Redistributive Tasation فإذا عرفنا أن الميل للاستهلاك لدى الطبقات الفقيرة كبير وإذا أمكننا زيادة نصيب هذه الطبقات من الدخل الأهلي لزد حجم الاستهلاك وهذا يؤدي إلى انتعاش صناعات السلع الاستهلاكية وبالتالي صناعات سلع الانتاج .

إن الضرائب أداة فعالة لتوجيه الانتاج كما ونوعا ووسيلة لتشجيع الشركات المصرية ويتم ذلك عن طريق خفض المعدلات في بعض الأحيان أو تقرير اعفاءات مؤقتة في أحيان أخرى كحالة استثمار موارد جديدة غير معروفة وقد تقرر فعلا مبدأ الاعفاء المؤقت في التشريع المصري الحالي بالنسبة للمهن الحرة حيث يعفى المحامي والطبيب والمهندس ومن إليهم مدة السنوات الخمس الأولى لمباشرة المهنة .

ومن الناحية الاجتماعية نستطيع استخدام الضرائب كوسيلة للتقريب بين الطبقات وقد أغفل المشرع المصرى هذه الناحية إطلاقا وليس أدل على ذلك من ضريبة التركات وما لاقته من معارضة شديدة فى مجلس الشيوخ حتى تم صدور القانون بشق الأنفس بعد مضي سنوات طويلة من تقديمه للبرلمان وبإلبيتها ضريبة بمعنى الكلمة .

اننا نستطيع استخدام الضرائب كوسيلة للحد من الاستهلاك الترفى Consomation Somptuaire واقترح لهذا الغرض ضريبة جديدة باسم « ضريبة المشتريات » Purchase Ta تفرض على السلع السكالية فهذه الضريبة سوف ينقلها البائع إلى الشارى وهو عين المقصود .

سهر ماهر صمزة

التسليف الزراعى فى مصر

بقلم حامد حسن أبو الخير

يفرق علم الاقتصاد بين التسليف الزراعى والتسليف العقارى وذلك لوجود فرق بينهما من حيث الغاية والوسيلة بالرغم من تشابه وظيفتهما . فبينما نرى الأخير غايته نمو وإصلاح الملكيات الكبيرة (زراعية كانت أم عقارية) بواسطة قروض كبيرة تسدد على آجال طويلة تمتد أحيانا إلى ٣٠ سنة أو أكثر لذا فإنه يحتاج إلى ضمانات عقارية تؤخذ عليها اختصاصات قضائية ضامنا وتأميننا لسداد الدين .

أما الأول فهدفه أن يعيد المساعدة للفلاح مالكا كان أم مستأجرا للأرض فيمده بالمال اللازم والذي يسدد فى فترة قصيرة لا تتجاوز خمسة عشر شهرا إلا فى الحالات النادرة ، كذلك فإنه لا يحتاج إلى الضمانات والاجراءات التى يستلزمها زميله فقد يكتفى المقرض بوعده بوفاء الدين أو رهن منقول أو توقيع سند بالدين .

حاجة الفلاح المصرى للسلف الزراعية

ازدادت حاجة الفلاح المصرى إلى القروض الزراعية منذ أن أدخلت إلى مصر الزراعات الكثيفة حتى يتسنى له تعويض الأرض عما فقدته من خواصها الطبيعية نتيجة لما تبذله من مجهود لتوالى الزراعات عليها فازدادت حاجته إلى الأسمدة (عضوية كانت أم كيميائية) والآلات الزراعية والماشية والبذور

المنتقاة كما أن حاجته للأسمدة ليس الغرض منها تعويض الأرض ما فقدته
فحسب بل ليزيد من إنتاجها .

كل هذا يحتاج إلى مال يفتقر الفلاح إلى جزء كبير منه فللحصول عليه
ليس أمامه سوى طريق واحد وهو الاستدانة .

كما أن الغاية من الاستدانة ليست فقط ما سقناه ولكن قد تكون أكثر
ضرورة وأهمية في مواسم الجنى والحصاد وذلك لتمكين الفلاح من تخزين
إنتاجه حتى يتحسن سعره الذي يكون منخفضا نظرا لوفرة المعروض . ولذا
كان الفلاح المتبصر يفضل أن يقترض مبلغا بفائدة بسيطة لقاء حاجياته مترقبا
ارتفاع ثمن المحصول فيبيعه بسعر مجزى فيرتفع ربحه ويزداد دخله .

لتلك الأسباب وغيرها كان التسليف الزراعى ضروريا لمصر وسيظل
ضروريا لها سواء من ناحية الفلاح الخاصة أو من ناحية المصلحة العامة لنمو
ثروة البلاد .

والآن نرى إزاما علينا أن نبين من أين وكيف يحصل الفلاح على قروضه
وما التطورات التي مر بها نظام التسليف الزراعى المصرى .

يظن الكثيرون أن البنوك هي التي تتولى عملية الأقرض ولكن هذا
قول مردود عليه لأن البنوك التجارية لا تقرض سوى التجار أو غيرهم من
الناس على أن يقدموا ضمانات شخصية ولمدة قصيرة لا تفي غالبا بحاجة الزراعة
التي تحتاج إلى قروض ذات مدة أكثر استطالة .

وكما أن البنوك العقارية يصح لها أن تقدم هذه القروض على أن تكون
مضمونة برهون عقارية ولكن بالنسبة للقليل الذي يحتاجه الفلاح تكون
هذه السلفيات غالية نظرا لما تطلبه من مصاريف قضائية عند إنشائها وتسديد

مما يرفع معدل سعر الفائدة وكما أنها تقدم القروض لصغار الفلاحين لضعف قيمة ضمانهم أو لمستأجرى الأراضى الذين يعجزون عن تقديم الضمان .

يبدو لنا سؤال الآن عن المصدر الذى يلجأ إليه الفلاح للحصول على حاجياته من الأموال ، والجواب على هذا أن الفلاح يمكنه أن يقرض بسهولة بالنسبة لزراعتين فقط (زراعة القطن وزراعة القصب) .

تمويل زراعة القطن

سواء كان الفلاح مالكا كبيراً أو فلاحاً عادياً صغيراً ، فانه عندما يعزم أن يزرع قطناً يكون فى حاجة إلى نقود لمواجهة المصاريف الزراعية اللازمة له ، قد يكون معه جزء منها وينقصه الباقي فيولى وجهه قبل من يتعامل معهم من التجار ، وغالباً ما يكونون إما ييوتا لتصدير القطن أو تجاراً محليين للقطن ويرى الفلاح فيهم مصاريفه المالية لأنهم يمدونه بكل ما يحتاجه على شرط أن يبيعهم محصوله المقبل .

إذن لم تكن هذه قروض بالمعنى التى تؤدي إليها كلمة قرض ولكنها ليست إلا عبارة عن مقدم ثمن شراء (Avance) نظير ارتباط بيع وشراء المحصول المقبل ، وهذا التحويل السريع للملكية المحصول ينفى بل يقطع بانعدام كل صفة للقروض فى هذه العملية .

هكذا كان يمول الفلاح قطنه فيقبض على محصوله جزء الثمن مقدماً ليساعده على القيام بمصاريف الزراعة ولكن هذا الجزء كان يتلى بأجزاء أخرى نتيجة للمصاريف الطارئة ، وحاجة الفلاح للصرف ، فكانت تغطى ثمن المحصول .

وقبل أن أنتقل إلى نقطة أخرى أرى لزوماً على أن أناقش أهم شروط العقد الذى يعقد بين الزارع والتاجر ، وهو شرط السعر الذى يتفق على أن يكون قطعه حسب تسعيرة بورصة عقود الاسكندرية إما وقت التسليم أو فى اليوم الذى يختاره البائع على أن يكون هذا اليوم واقعا فى فترة محددة لا تزيد على الشهر إلا فى النادر .

يبد أن هذا الاختيار لتحديد يوم البيع وقطع السعر فيه والذى يظهر للناس أنه فى صالح البائع ليس إلا خدعة تجارية بارعة حيث أن طمع الفلاح يوحى إليه بالانتظار يوما بعد الآخر على أمل ارتفاع السعر وغالبا ما يؤخذ على غرة بموعدهم استحقاق القطع وبما أن غالبية العقود تقريبا تحوى نفس الشروط والمهلة فنرى فى نهاية المهلة تكاثراً لعروض القطع مسببة الهبوط فى الأسعار وبالرغم من تكرار هذا الحادث سنويا فقلما من تنبه له .

تمويل زراعة القصب :

أما من حيث تمويل زراعة القصب التى تمارس فى صعيد مصر فإن شركة السكر هى التى تمول المحصول بمنح الزارع كل ما يحتاجه من امدادات مالية مقابل توقيعه لعقد يرتبط فيه بتوريد كل محصوله .

هذا بالنسبة لزراعتى القطن والقصب ولكن مما لاشك فيه أن الزارع المصرى يمارس زراعات أخرى فى حاجة إلى الإمدادات المالية كما أن حاجاته تتضاعف بتقدمه فحاجاته إلى الآلات الزراعية الحديثة والماشية تلجئه إلى الاقتراض ، فمن أين له إذن الحصول على هذه القروض ؟

المرايون :

الجواب على هذا يسير لأننا كلنا نعلم أن بعض أغنياء قرى مصر ومستوطنها الأجانب المحترفين التجارة فيها وخاصة اليونانيين منهم يمارسون مهنة الإقراض بجوار أعمالهم الأخرى ، ولكنهم يمارسونها بدافع العون والمساعدة أو برغبة كسب ربح معقول نظير ما يقدمونه من قروض ، وإنما يمارسونها بدافع الجشع والطمع والرغبة في الإثراء السريع فيغالون في تقدير أرباحهم التي تصل أحيانا إلى ٤٠ ٪ أو تزيد فهؤلاء هم المرايون الذين استغلوا حاجة أخيم الإنسان إلى عونهم فيقدموه له بعد أخذ صك منه يكون دائما أعلى بكثير من المبلغ المقرض تغطية لمركزهم أمام القانون الذي حدد سعر الفائدة وحرّم التعامل بالربا .

ولهؤلاء المرايين طرق بارعة في اصطياد فريستهم وانتهاز الفرصة لإيقاعه بين أيديهم فيظهرون له حسن استعدادهم لمعاونته على الخروج من مأزقه حتى يقع بين أيديهم فيأخذون في تقييده بأغلال صكوكهم ويحيطونه بسيج من التوقعات التي لا نجاة له منها إلا بتسليمه ما يملك لهم فيخرج من ملكه ليعمل فيه أجيرا بعد أن جرده منه هؤلاء .

البيع بالآجال :

وهناك صورة أخرى للربا ولكنها مستترة تحت ما يسمونه البيع بالتقسيط .

فقد يفضل الفلاح أن يشتري ما يلزمه من التاجر رأسا على أن يدفع الثمن على أقساط ، ويظن بذلك أنه هرب من المراي غير شاعر أنه وقع تحت

نوع جديد من الربا أشد خطراً من السابق إذ أن التاجر يرفع من ثمن سلعته المباعة بأجل أكثر من ٤٠ ٪ ، وهذا ما كان يظن الفلاح أنه نجاح منه .

فلذا كان الفلاح إما محاطا بجشع الرباى أو طمع التاجر فهال الحكومة الأمر فتدخلت بعدة محاولات وتجارب على أمل أن تخفف من وطأة المربايين على صغار الزراع .

المحاولات الحكومية لمساعدة الزراع :

فكرت الحكومة فى أواخر القرن الماضى فى أن تمد يد المساعدة لصغار المزارعين فبدأت أول تجاربها سنة ١٨٩٤ بتوزيع ٥٥٠٠ أردب من البذرة ثم زادت الكمية فى العام الثانى إلى أن وصلت فى العام الثالث سنة ١٨٩٦ إلى ٨٤٥٠ إردباً .

غير أن المربايين لم يرتاحوا لهذه المنافسة الحكومية لهم والى كانت من الضعف بحيث أن المربايين وفقوا إلى إحباط ذلك المشروع بإغراقهم للسوق ببذرة أقل جودة من الأولى وأرخص ثمناً ولذا اتجهت فكرة الحكومة وقتئذ لإنشاء بنك زراعى يزاحم مرباى القرى ويقدم الأموال بسعر معتدل كما اقترح أن يحل محل كل أو بعض دائئى الفلاحين .

على أن الحكومة رأيت وقتئذ أن هذا المشروع لا يخلو من أخطار علاوة على ما يتطلبه من رأس مال لا يستهان به وفضلاً عما ينجم عنه من أن تصبح الحكومة يوماً ما دائنة للسواد الأعظم ، وهو أمر غير مرغوب من الوجهة السياسية .

فعدل مؤقتا عن إنشاء البنك إلى إجراء تجربة أخرى تقضى بتسليف
صغار الفلاحين ق بعض القرى من الوجه البحرى ، وخصصت الحكومة لهذا
الغرض مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه مصرى .

وقد نجحت التجربة حتى جاء فى تقرير مسيو شينى موظف المالية الذى
أشرف على هذه العملية ما يفيد اقتناعه بلزوم قيام بنك للتسليف الزراعى
كما أنه نصح الحكومة بعدم التوسع فى هذه العملية .

وعلى أثر ما لقيه المشروع من نجاح فاوضت الحكومة المصرية البنك العقارى
المصرى فى تخفيض الحد الأدنى لقروضه إلى ١٠٠ ج م .

وما أنشئ البنك الأهلى سنة ١٨٩٨ حتى انتهزت الحكومة الفرصة للقيام
بإجراء تجربة أخرى فى ظروف أكثر ملاءمة وذلك بإحلال البنك الاهلى
محلها فى منافسة المرابين وفى مد يد المعونة للفلاحين واتفق على أن يكون
سعر الفائدة ٩ ٪ .

ولكى تشجعه الحكومة على القيام بهذه العملية كلفت الصيارفة بتحصيل
أقساطه مع الأموال الأميرية وفى سنة ١٨٩٨ بدى بإجراء التجربة فأقرض
البنك الأهلى ١٨٥٠ مزارعا من ناحية بليس مبلغ ٤٨٧٠ ج م أى أن
متوسط القرض ٣٠٨٢ ج م ، وقد سدد كله فى ميعاده كما جاء فى تقرير
مستر بلمر محافظ البنك الأهلى وقدئذ إذ قال « إن النتيجة كانت وافية بالغرض
وقد استرد صيارف الحكومة ما كان مستحقا للبنك فى تلك السنة . »

وإلى جانب هذه القروض قصيرة الأجل عقد البنك ٨٧٠ قرضا طويلة
الأجل تسدد على خمس سنوات ، وقد بلغت قيمتها ٢٦٧٢٠ ج م وقد استفاد
منها بعض الزراع فى سداد قروض كانت مقرضة لهم بأسعار فاحشة .

وقد توسعوا بعد ذلك في هذه العملية حتى شملت الوجه البحري كافة ، وكانت حركة التسديد مشجعة على استمرار البنك الأهلي في هذه العملية . إلا أنه لم يكن مستعداً لأن يذهب إلى مدى أوسع مما ذهب إليه باعتبار أن هذا العمل يخالف طبيعة أعماله التجارية ، وهو من شؤون بنوك الأراضي .

ولكن ليس معنى هذا أن البنك الأهلي نفّض يده من عملية رابحة كهذه ، بل ساهم مع جماعة « سيرارنس كاسل » من كبار مؤسسيه في إنشاء مؤسسة للقيام بهذا الغرض ، شجعته الحكومة بأن ضمنت أرباحاً لأسهمها بمقدار ٣ ٪ من قيمتها .

البنك الزراعي المصري :

في ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ صدر مرسوم خديوي بإنشاء شركة مساهمة باسم « البنك الزراعي المصري » الغرض من إنشائها إيجاد مؤسسة لتقديم القروض للمزارعين .

ونص نظام هذه الشركة الجديدة التي عرفت باسم البنك الزراعي المصري على منح قروض زراعية قسمها إلى قسمين الأول قصير الأجل لا تتجاوز قيمتها ثلاثة أمثال الضريبة وتسدد في مدة لا تتعدى ١٥ شهراً والثاني طويل الأجل يسدد على خمس سنوات وتبلغ قيمة القرض ٢٠ مثلاً للضريبة .

ونظراً للظروف التي قام فيها البنك وحاجة الفلاح إليه رغبة في التخلص من غير المربين فقد نجح نجاحاً عظيماً جعل القائمين على أمره يقررون زيادة رأس

ماله وقد وافقت الحكومة على هذه الزيادة بشرط أن يخفض البنك سعر الفائدة إلى ٨ في المائة .

وقد تدرجت قيمة السلف التي أقرضها هذا البنك منذ إنشائه سنة ١٩٠٢ من مبلغ ٢٠٨٠٠٠ ج ٠ م ٠ إلى مبلغ ٨ ملايين سنة ١٩٠٧ موزعة على ٢١٢٩٨١ سلفة .

وبالرغم من نجاح تلك المؤسسة في التسليف الزراعى إلا أن ظروف عديدة كصعوبة الإجراءات أو بعد فروعه عن بعض القرى أو الدعاية التي شنها المرابون عليه كنا نرى عدداً لا يستهان به من الزراع يلجئ إلى المرايين .

التشريعات الحكومية لحماية الفلاح :

ولذا رأت الحكومة نفسها مضطرة إلى الضرب على أيدي المرايين بقوة القانون فأصدرت في عام ١٩١٢ قانوناً يحدد حد أعلى لسعر الفائدة إذ جعلته ٩ في المائة ثم عدلته بعد ذلك إلى ٨ ٪ وقد عدله القانون المدنى الأخير إلى ٧ ٪ ، كما أنها أصدرت قانوناً ينص على معاقبة المعتادين على الإقراض بالربا بالغرامة والحبس .

وبما أن التخلص من نصوص هذين القانونين كان ميسوراً فما كان على المقرض إلا أن يحرر وثيقة دينه بمبلغ أكبر من المبلغ المقرض هرباً من ذكر الفائدة وكما أن حاجة الفلاح كانت تلزمه بالسكوت عما يقترفه معه المرابى لهذا أصبح القانونان المذكوران معطلين عن التنفيذ اللهم إلا في الحالات النادرة . يتبين لنا مما تقدم أن القانونين المذكورين لم يؤديا إلى أى إصلاح كما أن الحاجة كانت تدفع الفلاح إلى الإقراض دون تبصر لإمكانيته للسداد سواء كان اقترضه من المرايين أو من البنك الزراعى ولذا كان جزء كبير يتأخر في السداد

عما يلجىء الدائنين إلى اتخاذ الإجراءات ضده ونزع ملكيته .

وقد فزع أولوا الأمر لما سيصير إليه حال صغار المزارعين وتحولهم من ملاك إلى أجراء فرأوا حماية لهذه الحالة أن يسنوا قانونا يحمى الملكيات الصغيرة . فسنوا القانون المعروف بقانون الخمسة أفدنة .

قانون الخمسة أفدنة :

سنت الحكومة هذا القانون في عام ١٩١٣ ويقضى بعدم جواز الحجز على أملاك المزارع الذى يمتلك خمسة أفدنة فما دون ذلك .

وقد يظن أن هذا القانون أدى مهمته أو كان فيه العلاج الشافى لهذه المشكلة التى سن من أجلها . ولكن لم يحدث شئ من هذا على الإطلاق بل اتى أعلن غير متحرج أن ضرره كان أكثر من نفعه للأسباب الآتية .

١ — لقد حرم هذا القانون الفلاح الصغير من استئجار بعض أراضى التفاتيش (لأنه كان يرهن أرضه ضمانا لسداد الإيجار) فلما أنشئ هذا القانون أصبح غير قادر على تقديم الضمان .

٢ — حرمه من القروض الملائمة السعر الممنوحة له من البنك الزراعى الذى أوقف التسليف لصغار الزراع لضعف ضمان التحصيل .

٣ — أضاف إلى المساحات الموقوفة واتى لا يجوز عليها الحجز مساحات أخرى فساعد على تعطيل عجلة التقدم للبلاد .

أغلقت إذن أبواب الاقتراض المشروعة بسبب هذا القانون فى وجه الفلاح الذى لجىء من جديد إلى المرابين الذين وسعت حيلهم من التخلص من نصوص

هذا القانون فاحذوا في إقراضه وبدلا من تحرير وثيقة بالدين كان يبيعهم الفلاح أرضه بيعا وفائيا ليستردها بعد إعادته للثمن .

ولما كان القانون قد وضع على قدم المساواة جميع الأراضي دون التمييز بينها مما جعل الفلاح يوسع ملكيته بشراء أراض لا قيعة لها كأراض رملية مالحة أو مستنقعات لتوسيع ملكيته للتخلص من التزام القانون المذكور .

أغلقت إذن أبواب الإقراض القانوني في وجه الفلاح بحجة حمايته وإضيفت إلى مشكلاته مشكلة أخرى وغبنته أكثر مما كان فمن أين له بالأموال ؟ التي تساعد على القيام بمشروعاته ؟ الجواب على هذا كان جاهزا تصديقا لحكمة المثل القائل (يدبر قبل أن يبلى) .

الجمعيات التعاونية

فكان قد قيض الله لمصر من كبار المصلحين من فطن إلى الفوائد العظيمة التي يجنيها الوطن من إدخال نظام التعاون بها ذلك النظام الذي يبعث في النفوس روح الاتحاد والتضافر والغيرة على مصلحه الجماعة وإنارة بصائر أعضائه بارشادهم إلى حقوقهم فضلا عما يقدمه لهم من خدمات كإقراضهم بفائدة مناسبة وبيع الأسمدة أو البذور أو الآلات بأسعار آجلة معقولة .

وجدير بنا أن نختي الرأس هنا إجلالا لرجلين كان لهما الفضل في إدخال هذا النظام إلى مصر وهما عمر بك لطفى الذي لقب بحق زعيم التعاون في مصر والأمير حسين كامل (السلطان فيما بعد) رئيس الجمعية الزراعية فقد رعيا هذا النظام إلى أن اهتمت به الحكومة فاستدعت من فرنسا الميسو ريبه (مفتش عام التسليف الزراعي التعاوني بوزارة الزراعة الفرنسية) وقد قدم تقريرا عن مهمته في ١٥ مارس سنة ١٩١٢ قدم على أثره مشروع قانون

الجمعيات التعاونية للجمعية التشريعية التي وافقت عليه بعد أن أدخلت عليه عدة تعديلات ولكن لم يعمل بهذا القانون نظرا للظروف الدولية حينذاك . ولما وضعت الحرب أوزارها وسرت في البلاد روح الاستقلال والحرية في كل الشؤون وفي مقدمتها الشؤون الاقتصادية اتجهت الأنظار من جديد إلى نشر النظام التعاوني ووضع قانون يتفق مع نهضة الشعب وذلك لاشتمال القانون القديم على عدة قيود أهمها جعل سلطة كبيرة للحكومة في تأليف الجمعيات التعاونية ومراقبتها خشية من أن تصبح مراکز سياسية تناوئها .

فعهد بوضع القانون إلى المجلس الاقتصادي المنشئ في ذلك الحين فقدم القانون للحكومة وصادقت عليه في يولييه سنة ١٩٢٣ .

ولما بعثت الحياة النيابية في مصر رأى أن يكون القانون مسيرا لروح ذلك العصر ولاسيما بعد أن تبين أن القانون التي أصدرته في حاجة إلى تعديل فعهد بذلك إلى لجنة مكونة من بعض الشيوخ والنواب ومديرى البنوك والموظفين الفنيين وتم وضع هذا القانون وإصداره في سنة ١٩٢٧ ويعرف بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ وقد عدل أخيرا هذا القانون في ١٩٤٤ بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ .

ومنذ بداية إنشاء هذه الجمعيات التعاونية كان تقوم بوظيفة الإقراض الزراعى بجوار البنك الزراعى الذى كف عن إقراض صغار المزارعين من وقت صدور قانون الخمسة أفدنة .

وقد انتشرت هذه الجمعيات حتى بلغ عددها ٧٠٣ جمعية في سنة ١٩٣٥ مجموع رأس مالها ١٩٨٠٠٠ جنيه مصرى .

وتسأل هنا هل حققت الجمعيات التعاونية مطالب أعضائها وكففتهم ذل

السؤال . الجواب بالنفي لأن رأس المال الذى بلغته سنة ١٩٣٥ يظهر لنا جليا ضعفها لإجابة طلباتهم وكيف إذن يحصل الفلاح على الأموال وخاصة أن هذه الفترة مرت بها أزمات ؟ الرد على هذا هو ما قدمته الحكومة المصرية من مساعدات كما سبق أن فعلت فى سنة ١٨٩٨ فاتفقت فى سنة ١٩٢٠ مع البنك الأهلى أن يقدم للملاك الذين يملكون خمسة أفدنة أو أقل قروضا للقيام بنفقات الزراعة بشروط أهمها ما يأتى :

١ — أن تكون القروض بضمانة إمضاء المقرض وفى مناطق زراعة القطن بشرط ألا يتعدى مقدارها ثلاثة أمثال الضريبة .

٢ — أن يكون سعر الفائدة ٩٪

٣ — حدد مجموع القروض التى تمنح تطبيقا لهذا النظام بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه

٤ — ان السلف تعطى لحساب الحكومة وتسترد فى حالة عدم السداد بطريق الحجز الإدارى طبقا لديكريتو ١٥ يونيه ١٩١٥ .

٥ — أن تقوم الحكومة بسداد المبلغ المقرض الذى لم يسدد مع فوائده فى ميعاد غايته ١٥ سبتمبر .

وفى ١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ اتفقت الحكومة مع البنك الزراعى على أن يقدم للملاك الأراضى المزروعة قطنا سلفا بشروط جديدة أهمها :

أولا : أن تمنح سلف للزراع الذين يملكون لغاية خمسين فدان بضمان الإمضاء على ألا تزيد على ثلاثة أمثال الضريبة .

ثانيا : خفض سعر الفائدة إلى ٦ بالمائة .

ثالثا : ألا تتجاوز مدة السلفة سنة .

رابعاً : أن تسدد الحكومة المتأخرات للبنك بعد شهر من استحقاقها .
وفي سنة ١٩٢٣ اتفق مع البنك الأهلى على أن يقرض المزارعين على ما يودعون من أقطانهم فى شون البنك .

وفي سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٧ رأت الحكومة أن تفتح اعتماداً قدره ٤ ملايين من الجنيهات خصصتها للتسليف فى حدود واسعة النطاق ولجأت إلى عدد من البنوك ولما ظهر بطء حركة التسليف عن طريق تلك المنشآت أقامت لـحلقات والشون فى القرى وأخذت تـقرض بواسطة الصيارفة تحت إشراف مدير الإقليم .

وفي سنة ١٩٢٩ فسـكـرت الحكومة فى اجراء تجرية أخرى لمساعدة الفلاحين فأصدرت القانون رقم ٥٤ الخاص بالتسليف الزراعى وكان الغرض منه إمداد المزارعين بالبذور والأسمدة حتى لا يضطروا للاقتراض لذلك الغرض بأسعار باهظة وقد أقرضت الحكومة طبقاً لهذا القانون ما يقرب من المليونين جنيه .

يتضح مما بيناه أنه حتى إنشاء البنك الزراعى فى عام ١٩٠٢ لم تكن هناك خطة مرسومة لتنظيم السلفيات الزراعية بل كانت هناك تجارب باء بعضها بالفشل والبعض الآخر لم يـقـم على قدميه سوى فترة قصيرة نتيجة للتشريعات العكسية أو ضعف إدارة المشروع . أما نجاح البنك الزراعى فيرجع الفضل فيه إلى ما قدمته له الحكومة من مساعدات سواء بضمان ربح الأسهم أو تسليف الصيارفة بتحصيل أقساطه وطالما كان البنك قائماً بغرضه فقد شعر الفلاحون أن هناك جهة أخرى غير المـرايين يمكن الالتجاء إليها بدلاً من المـرايين ولكن سرعان ما تحول البنك عن غرضه سواء نتيجة قانون الخمسة أفدنة أو بحجة أن السلفيات الصغيرة تحتاج إلى مصاريف أكثر مما تحققه من

ربح فتضاءلت عمليات إقراضه لصغار المزارعين فاضطر هؤلاء إلى الالتجاء من جديد للمرابين وعادت الحكومة إلى إجراء التجارب السابق الإشارة إليها فتارة تسلف على المحصول وأخرى تسلف لإعدادة وسنه تسكثر فيها من توزيع البذور وأخرى يضمحل فيها اعتماد السماد وهكذا كانت سلسلة من التجارب المرتجلة بعيدة كل البعد عن تنظيم عملية التسليف الزراعي ولهذا الاعتبار رأت الحكومة أن تنشئ مؤسسة تقوم بوظيفة الإقراض الزراعي فاتفقت مع البنوك الموحدة في مصر على أن تشاركها في إنشاء هذه المؤسسة . وفعلا تم الاتفاق على إنشائها برأس مال قدره مليون جنيه دفعت منه الحكومة نصفه واكتسبت في الأسهم الباقية البنوك الآتية (البنك الأهلي ، وبنك مصر ، العقارى المصرى ، البنك الألمانى ، الكريدى ليونيه ، بنك الأراضى العثمانى ، بنك أثينا ، بنك الخصم الباريسى ، بنك الأناضول ، الإيطالى المصرى ، باركليز ، البلجيكي الدولى ، الإيطالى التجارى ، شركة (ليون وشركاه) موصيرى وشركاه والبنك العقارى الشرقى ، وصندوق الرهنيات المصرى ، يونيان بنك) ، وقد غطى بذلك رأس المال كله

وقد قامت هذه الشركة تحت اسم بنك التسليف الزراعي وأهم أغراضها حسب ما جاء فى مرسوم إنشائها هو التسليف الزراعي وعلى وجه الخصوص العمليات الآتية :

أولا عمليات لاجل قصير لا يتجاوز ١٤ شهرا بضمان حق الامتياز .

(١) تقديم سلفيات للجمعيات التعاونية الخاضعة للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧
ولصغار ملاك الأراضى الزراعية لنفقات الزراعة والحصاد .

(ب) تقديم سلفيات على الحاصلات للجمعيات التعاونية السالفة الذكر
ولصغار المزارعين

(ج) بيع الأسمدة والبذور لاجل لجميع المزارعين على السواء .

ثانيا : عمليات لمدة لا تتجاوز عشر سنين .

(١) تقديم سلفيات لشراء الآلات الزراعية والماشية .

(ب) تقديم سلفيات لإصلاح الأراضي الزراعية بواسطة حفر المساقى
والترع والمصارف .

وفيما عدا الأحوال الاستثنائية يكون هذان النوعان من السلفيات مقصورين
على صغار الملاك أو جماعتهم وعلى الجمعيات التعاونية المشار إليها للمساعدة على
تكوينها وانتشارها

ثالثا : عمليات لمدة لا تتجاوز ٢٠ سنة

تقديم سلفيات لاستغلال واصلاح الأراضي التي يمكن أن تفيدها أعمال
الرى والصرف .

رابعا : تمويل المنشآت التي تعمل لمنفعة الزراعة بقصد المساعدة على إيجاد
هذه المنشآت وانتشارها .

وقد قدمت هذه المؤسسة خدمات جليلة للبلاد وخاصة في ظروف
الحرب الأخيرة اذ يرجع إليها الفضل في تنظيم تموين البلاد بالأسمدة طيلة مدة
الحرب مما جعلنا نحفظ بقوة انتاجنا الزراعى .

بنك التسليف الزراعى والتعاونى :

ولما كانت ظروف المجتمع تغيرت بعد الحرب وانتشرت روح التعاون بين الناس وساد الوئام بعد الحصار عدلت الحكومة تسمية البنك بمرسوم صدر فى ٦ يناير سنة ١٩٤٩ إلى بنك التسليف الزراعى والتعاونى كما أنها زادت رأس ماله بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٨ إذ ا كتبت بموجب هذا القانون بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنية .

وبهذا يمكننا أن نعلن أن التسليف الزراعى فى مصر قد تقدم بالرغم من حداثة عهده وذلك لاستفادتها من جميع التجارب التى أجريت فى البلاد الأخرى واختيار الأصلح لمصر مع ملاءمتها لحاجات البلاد الخاصة مما جعله يقدم للوطن خدمات ساعدت على تقدم الزراعة المصرية وزادت فى ثروة البلاد .

حامد حسن ابو الخير

ماذا تعرف عن العالم العربي

بقلم حميد جرى السامر

(أولا) الحياة السياسية للبلاد العربية

العراق :

تأسست الدولة العراقية سنة ١٩٣١ متخذة النظام الملكي الدستوري تحت حكم جلالة الملك فيصل الأول وقد توفي في ٨ سبتمبر سنة ١٩٣٣ وتولى العرش بعده ابنه جلالة الملك غازي الأول الذي وافته المنية في ٤ أبريل سنة ١٩٣٩ وقد ولي الحكم من بعده ابنه فيصل الثاني بوصاية الأمير عبد الإله .

وتتكون العراق إداريا من أربعة عشر لواء (مديرية) وهي من الجنوب إلى الشمال (البصرة ، العمارة ، الكويت ، المنتفلة ، الديوانية ، الحلة ، كربلاء ، الديلم ، بغداد ، ديالى ، كركوك ، السليمانية ، أربيل ، الموصل) .

ويقوم بإدارة اللواء متصرف (مدير) أو محافظ ويتقسم اللواء إلى أقضية ويديرها قائم مقام ، وتنقسم الأقضية إلى نواحي يديرها مدير الناحية والنواحي تنقسم إلى قرى ويديرها مختار القرية أو العمدة .

السلطة التشريعية :

وهي منوطة بالبرلمان ويتكون من مجلس النواب والأعيان ويحتوى الأول على ١٣٠ نائبا والنائب يمثل ٢٠٠٠٠ نسمة والانتخاب على درجتين وأما الثانى فيعين أعضاؤه تعيينا من قبل الملك أو من يقوم مقامه .

السلطة التنفيذية :

وتتكون من الوزراء والوكلاء وهناك أحد عشر وزيرا (الرئاسة ، المالية ، الداخلية ، المعارف ، المواصلات ، الأشغال ، الشؤون الاجتماعية ، الدفاع ، العدل ، الاقتصاد ، التموين ، الخارجية) .

سوريا :

سوريا دولة جمهورية نيابية مستقلة استقلالها تاما منذ جلاء آخر جندي أجنبي عن الأرض السورية في ١٨ أبريل سنة ١٩٤٥ ، ويرجع تأسيس الدولة السورية بشكلها الحالي إلى سنة ١٩٢٢ عند ما أعلن الانتداب على سوريا .

السلطة التنفيذية (١) :

يمارسها رئيس الجمهورية من قبل مجلس النواب ، ويعاونه مجلس الوزراء مؤلف من سبع وزراء كما نص في دستور سنة ١٩٤٧ ويمكن انتخابهم من غير النواب ، ثم عدل هذا النص ولم يعد للعدد قيد .

السلطة التشريعية (٢) :

منوطة بمجلس نيابي واحد ينتخب لمدة أربع سنوات على درجة واحدة فقد كان على درجتين ثم عدل ، حق الانتخاب يمارسه كل سوري بلغ العشرين من عمره غير محروم من الحقوق المدنية .

(١) و (٢) لم يصدر بعد الدستور السوري الجديد .

وسوريا من الناحية الإدارية مقسمة إلى محافظات تسع، وكل محافظة مقسمة إلى أقضية والأقضية إلى نواحي والنواحي إلى قرى.

والمحافظات السورية هي : محافظة دمشق الممتازة وحوران ومركزها درعا، جبل الدروز ومركزها السويداء، حمص ومركزها حمص، حما ومركزها حما، حلب ومركزها حلب، العلويين ومركزها اللاذقية، الفرات ومركزها دير الزور، الجزيرة ومركزها الحسكة.

ويقوم بإدارة المحافظات محافظ (مدير) والأقضية قائم مقام والنواحي مدير الناحية والقرى مختار أو العمدة.

لبنان :

لبنان جمهورية نيابية مستقلة استقلالاً تاماً منذ جلاء آخر جندي أجنبي عن البلاد في شهر يوليو سنة ١٩٤٥ ويرجع تأسيس الدولة اللبنانية بشكلها الحالي إلى سنة ١٧٢٥ عند إعلان الانتداب على البلاد.

السلطة التنفيذية

يمارسها رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري الذي ينتخب لمدة ست سنوات وقد أعيد انتخابه يعاونه مجلس وزراء.

السلطة التشريعية

منوطة بمجلس النواب المنتخب على درجة واحدة لمدة أربع سنوات. ولبنان من الناحية الإدارية مقسمة إلى خمس محافظات وهي لبنان الشمالي

ومركزه طرابلس ، لبنان الجنوبي ومركزه صيدا ، والبقاع ومركزه زحلة ،
ومحافظة بيروت ومركزها بيروت .

المملكة العربية السعودية

المملكة العربية السعودية مملكة مستقلة استقلالاً تاماً تحت حكم جلالة
الملك عبد العزيز آل سعود الذي أعلن توحيد الممالك الخاضعة لجلالته باسم
المملكة العربية السعودية في ٣٢ سبتمبر سنة ١٩٣٢ .

التقسيمات الادارية :

تنقسم إدارة البلاد إلى ثلاث مقاطعات : مقاطعة نجد (الرياض وتوابعها)
ويشرف عليها ديوان حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سعود ،
مقاطعة الحجاز وعسير ويشرف عليها ديوان النائب العام حضرة صاحب
السمو الملكي الأمير فيصل ، مقاطعة الحسا ويشرف عليها سمو الأمير
سعود بن حلوى .

ويشرف حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود على جميع
هذه المقاطعات ومنه يستمد كل من المشرفين الأوامر ولا تسن القوانين إلا
بعد دراستها في مجلس الشورى ومن ثم تصدر بها مراسيم ملكية . والأحكام
تكون دوماً منطبقة على كتاب الله وسنة الرسول . وكل مقاطعة تنقسم إلى
عدة أمارات يعين بها أمير من قبل جلالة الملك وفي كل أمانة مجلس إداري
منتخب من الشعب للنظر في أمور الناس واقتراح المشروعات الخاصة بكل بلد .
وترفع قرارات المجلس الإداري إلى النيابة للتصديق عليها أو لإحالتها إلى الجهات
الختصة وقد تأسس سنة ١٩٣١ في الحجاز مجلس الوكلاء برئاسة الأمير فيصل

النائب العام لجلالة والده في الحجاز مؤلف من تسعة أعضاء للنظر في كل ما يحال عليه من الأمور والموضوعات والأعمال .

وفي سنة ١٩٣٥ شكل مجلس الشورى وعدد أعضائه ستة عشر عضوا برئاسة الأمير فيصل واختصاصه النظر في كل ما يهم المملكة والمحاكم الشرعية والبلديات والتعليم ، والاقتصاد ، وميزانية الدولة ، ونظام الانتخاب علي درجتين في كل المجالس والهيئات .

الكويت :

الكويت قطر عربي صغير يقدر عدد سكانه بمائتي ألف نسمة ، وتقع على الخليج الفارسي يعيش أهلها علي التجارة والملاحة والبترول ويحكمها أمير عربي من عائلة الصباح وهي تحت الحماية الإنكليزية . تتصل بالعرب اتصالا مباشرا وتستعين بالدول العربية لأداء المهمات التي لا يقدر الكويتيون على أدائها ، وهناك أكثر من ٥٠ مصريا بين أساتذة وأطباء .

مستعمرة عدن وسلطنات لحج والنواحي التسع المحمية :

عدن قسم من اليمن . وهي مستعمرة إنكليزية كانت منذ ٨٥ سنة في حوزة سلطان لحج وقبلها في حكم اليمن وقد دخلها الإنكليز سنة ١٨٣٩ واضطروا سلطان لحج إلى تركها .

النواحي التسع المحمية ويحكمها اليوم تسعة سلاطين (ما عدا سلطان لحج) يتقاضى كل منهم مرتبا من الحكومة الإنكليزية ومثلهم سلطان لحج ويختلف عنهم بزيادة المرتب .

مضرموت :

تقع على ساحل بحر العرب شرق عدن وتسمى الأحقاف ولانكلترا حق الإشراف على هذه البلاد بواسطة سلطانها ويسمى سلطان السكلا نسبة إلى مدينة السكلا أكبر مدنها .

عمارة :

سلطنة عربية في الجنوب الشرقي لجزيرة العرب وأهم مدنها مسقط وتدار بإشراف انكلترا .

البحرين :

عدة جزر على خليج البصرة قرب ساحل الحسا أهمها المنامة والمحرق والبديع ويحكمها أمير عربي من آل خليفة تحت إشراف انكلترا .

اليمن :

مملكة عربية مستقلة استقلالاً تاماً .

السلطة التنفيذية :

يبد ملكها سيف الإسلام أحمد الذي اعتلى العرش بعد ثورة اليمن الأخيرة ، أثر مقتل أبيه وقد تم ذلك بالمبايعة حسب الطريقة المتبعة هناك . جميع السلطات متركزة في الإمام ، التنفيذية والتشريعية والإدارية ، ويمارس السلطات جميعها مباشرة . والبلاد مقسمة من الناحية الإدارية إلى صنعاء وتعز والحديدة ويقوم بإدارة كل منها أحد إخوة الملك .

المملكة الأردنية الهاشمية :

مملكة عربية مستقلة تربطها مع بريطانيا معاهدة عقدت سنة ١٩٤٨ اعترفت فيها بريطانيا باستقلال شرق الأردن وبالمملك عبد الله بن الحسين ملكا عليها .

السلطة التنفيذية :

يبد الملك يعاونه مجلس الوزراء .

السلطة التشريعية :

يبد مجلس الأمة وهو مجلس النواب ومجلس الأعيان - والأول ينتخب على درجة واحدة أما الثاني فيعين تعيينا .

وشرق الأردن من الناحية الإدارية مقسمة إلى محافظة عمان وخمسة ألوية أخرى هي : أربد وجرش والبلقاء والسلط .

(ثانيا) : بيانات عن الزراعة في الشرق العربي

عدد السكان في الشرق العربي وعدد المقيمين في الريف

(١٩٤٣ - ١٩٤٤)

البلد	عدد السكان	أهل الريف منهم
مصر	(١٩٤٣) ١٧٣٨٧٨٥٢	١٢٠٠٠٠٠٠
فلسطين	(١٩٤٤) ١٠١٧٣٠٠٠	٨٧٢٠٠٠
شرق الأردن	(١٩٤٣) ٤٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
سوريا ولبنان	(١٩٤٣) ٣١٨٧٠١٢	٢٨٠٠٠٠٠
العراق	(١٩٤٤) ٤٥٠١٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠
	٢٧١٤٨٨٦٤	

(المساحة المنزرعة ومساحة المحصول)

البلد	المساحة الكلية بالأفدنة	المساحة المنزرعة	مساحة المحصول نسبة الأرض المنزرعة إلى المساحة الكلية
مصر	١٥١٠٠٠٠٠٠	٤٣٦٤٠٠٠	٨٤٣٧٠٠٠ ٢١٣
فلسطين	٦٦٨٠٠٠٠٠	٢١٦٠٠٠	١٦٣٠٠٠٠ ٣٢٤
شرق الأردن	٢٢١٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٦٠٠٠٠٠ ٥٢
سوريا ولبنان	٣٨٤٠٠٠٠٠	٥٨٠٠٠٠	٣٩٧٠٠٠٠ ٥١
العراق	١١١٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠ ١٠٨
			٦٦١٣

ملاحظات :

- (١) مساحة المحصول في مصر أكبر من المساحة المنزرعة نظراً لاتباع نظام الزراعة الكثيفة نتيجة الري المستديم الذي بدأ منذ عهد محمد علي حتى الآن .
- (٢) حوالي ثلث المساحة المنزرعة يروى بالأنهار بما في ذلك ٥ مليون فدان (مصر ٤ مليون فدان (العراق) وحوالي نصف مليون (سوريا ولبنان)
- (٣) فيما عدا مناطق الري فإن نصف الأرض يترك بدون زراعة في بعض مناطق العراق وهناك ما يعرف باسم الزراعة المتنقلة وذلك أنه لعدم وجود نظام للصرف فيها تغطي الأرض بالأملاح فلا تصلح للزراعة ومن هنا ينتقل الفلاحون إلى جهات أخرى .

إنتاج الحبوب في الشرق العربي

السنة	الإنتاج الكلي من الحبوب بالاطنان المترية	عدد أهل الريف	البلد
١٩٣٩	٣١٨٤٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠	مصر
١٩٤٢	٢٨٠٠٢٦٤	٨٧٨٤٠٠	فلسطين
١٩٤٣	١٦١٣٥٠	٣٠٠٠٠٠	شرق الأردن
١٩٣٨	٩٦٦٠٥٠٠	٢٧٠٠٠٠٠	سوريا ولبنان
١٩٤٢	١٣٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠	العراق

ملاحظات على الغلات الزراعية الرئيسية

- ١ — إنتاج البلاد العربية من الحبوب يعادل أقل من ٢٪ من الإنتاج العالمي .
- ٢ — هذا الإقليم يكفي نفسه بنفسه من ناحية الحبوب والزيوت .

٣ — أهم محاصيل الاصدار هي القطن (مصر) والموايح (فلسطين) والتمر (العراق والمملكة السعودية) .

٤ — قبل الحرب : — العراق تصدر الحبوب إلى لبنان وكذلك فعلت سوريا ومصر تسد حاجة سوريا ولبنان من السكر وجزءاً من حاجة العراق وكذلك كانت مصر تصدر جزءاً من بذرة القطن إلى فلسطين. وسوريا تصدر معظم ما تنتجه من زيت الزيتون إلى العراق .

ملاحظة : —

لقد حاولنا الحصول على بيانات رقمية عن المملكة العربية السعودية ولكن لعدم تمكننا من الحصول عليها تقدم لمحة عن الزراعة في هذا البلد .

تنقسم المملكة إلى خمسة مناطق زراعية وهي منطقة الطائف ، وادي فاطمة ، المدينة المنورة ، الاحساء ، الخرج ، ويزرع بهذه المناطق الفواكه والخضروات غير أن محاصيل الحبوب لا تكفي لسد حاجة البلاد .

وطرق الري : هي الآبار والعيون التي تنبع من الجبال والسيول التي تتجمع من الأمطار . وقد اهتمت المملكة العربية السعودية بالناحية الزراعية اهتماماً كبيراً وذلك في السنوات الأخيرة .

محمد جريء السامر

حضر موت من الناحية الاقتصادية

بقلم «س» في كلية التجارة بجامعة فاروق الأول

يعتقد الكثير أن حضر موت قطر فقير بحجة هجرة أغلبية سكانه إلى الخارج . وهذا اعتقاد باطل بدليل قيام المدينت والحضارات المعينة والسبائية والحميدية في الأجزاء الجنوبية للجزيرة ، مما يقوم دليلا على حيوية هذه البلاد من الناحية الاقتصادية إذ لا يجوز عقلا قيام مثل هذه المدينت دون أن يكون لها سند من العوامل الاقتصادية تقوم عليها أركانها .

الجغرافية الزراعية

تقع حضر موت على الساحل الجنوبي للجزيرة العربية وحدودها البحر العربي في الجنوب وصحراء الربع الخالي في الشمال وبلاد عمان في الشرق واليمن ومحمية عدن في الغرب ومسطحها سلسلة من الجبال تمتد من الجنوب إلى الشمال الشرقي وتلتقي بسلسلة أخرى تتفرع من هضبة اليمن متجهة نحو الشمال الشرقي أيضا ثم تنحدر هذه السلاسل نحو الجنوب الشرقي وارتفاعها يقل تدريجيا كلما اتجهت نحو الجنوب الشرقي ولذلك نجد مياه الأمطار تسير في اتجاه من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي وتتجمع مياه السيول في بطون الوديان الجنوبية الشرقية وبعضها يصب في البحر العربي ولذلك نجد الوديان الخصبة هي تلك التي تقع في الجنوب الشرقي من حضر موت مثل وادي حضر موت الذي تقوم فيه أكبر المدن وتنتشر على جوانبه حقول النخل والزراع .

ويروى الفلاح أرضه بالمياه التي ترفع من الآبار بواسطة البقر والحمير والجمال وهي طريقة عقيمة لأنها تسبب هلاك المواشي وتنهك قواها فضلا عن أنها لا ترفع كمية وافرة من المياه . وأرض الوديان على العموم خصبة ومشبعة بأفلاج

معدنية مذابة من سفوح الجبال في بطون مياه الأمطار ، وكان قدماء الجضميين قد أشأوا سدودا لحجز مياه الأمطار كسد مأرب الشهير . ونظرية السدود هذه بسيطة إذ يساعد على إنشائها التكوين الجبلى لجضم موت . وفي بعض الجهات عيون تنفجر منها المياه المعدنية ويستغلها سكان هذه المناطق في ارواء أرضهم ولكنه استغلال ضئيل كما في غيل باوزير حيث يزرع الأهالى الغلال والتبغ (الحمى) للشهور وبعض الفواكة كالموز والمنجو . وفي أقصى الحدود الغربية لجضم موت يوجد نهر دائم الجريان في واد حجر اسمه نهر ميفع طوله ٢٠٠ ميل ويصب في البحر العربى غير أن سكان هذا الوادى من البادية الذين لا يعملون للاستقرار وحياة الحرث والزرع ، وأرض هذا الوادى خصبة جيدة .

الثروة المعدنية

لم تدرس جضم موت دراسة جيولوجية دقيقة وقد قامت عدة بعثات بريطانية خلال السنين العشر الأخيرة بدراسة بعض المناطق من الناحية الجيولوجية غير أن أبحاثها بقيت في طى السكتان ولم تنشر بعد . وقد قام الأستاذ ليتل مدرس علم الجيولوجيا بجامعة فؤاد بزيارة قصيرة للساحل الجنوبى لجضم موت سنة ١٩١٩ وقرر أنه توجد عروق للذهب والفحم والنحاس في الجبال الساحلية وذكر جون فيلبى في كتابه Sheaba's Daughter وجود مناجم لأملاح الصوديوم - ملح الطعام - وأملاح الفوسفات في مدينة شبوة التى كانت عاصمة الدولة المعنية وقد اكتشف جون فيلبى وفريا ستارك Frya stark هذه المدينة ويوجد بها حوالى ٦٠ معبدا أثريا لاتزال بقاياها قائمة إلى الآن . واكتشفت بعثة انجليزية أخيرا منابع بترول في شبوة وقام من أجلها خلاف بين بريطانيا وإمام اليمن كل يدعى أنها داخلية في منطقة نفوذه . والحقيقة التى لا غبار عليها

أن شبة بلد حضرمي من قديم الزمان بدليل ان أفراد قبائل شبة
الحاليين يمتون إلى قبائل حضر موت بصلة في النسب والعادات والتقاليد ومنهم
قبيلة آل بريك .

التجارة

تتميز التجارة في حضر موت في العهود القديمة بظاهرتين وهما طرق القوافل
وتجارة البخور . فقد كانت بضائع الهند أول مرحلة لها إلى الشام موافق
حضر موت وكذلك لقرب حضر موت من قارة الهند . فكانت القوافل
تقوم في فترات متوالية من حضر موت إلى اليمن فالحجاز ثم إلى الشام . وأما
تجارة البخور فقد كانت موردا اقتصاديا سخيا لحضر موت فكانت يمتون بها
بلاد الشام والهند ومعابد بابل بالعراق وذكر مس فريا ستارك في كتابها
The Southern Gates of Arabia أرقاما احصائية لصادرات البخور من
حضر موت إلى بابل .

السلطان وهجرتهم

لم يتم احصاء رسمي لسكان حضر موت ولكنهم يبلغون على وجه التقريب
٥٠٠ ألف نسمة بما فيهم المهاجرون . وقد اعتاد الحضرميون الهجرة من
بلادهم منذ العصور التاريخية فقبائل كنده في نجد وغيرها في الحجاز كانت
تقطن الأجزاء الجنوبية للجزيرة وذكر امرئ القيس في شعره مدينتين
بحضر موت كانتا زاهيتين بالشعراء والسمار :

كأنى لم أسمع بدمون مرة ولم أشهد الغارات يوما بعندل
ومدينة دمون هذه ذكرتها فريا ستارك بأنها تقع في الشمال من حضر موت

وكذلك عندل. وتمتاز مدن حضرموت بطابعها الهندسي الحميري هكذا وصفها فاندن مولن الوزير المفوض لهولنده بجدة في كتابه Hadramaut. ونشطت الهجرة في عصر الاسلام وازدادت نشاطا في القرن التاسع عشر فغزا أبناء حضرموت شرقي أفريقيا والحبشة واريتريا واليمن والحجاز واتسع نطاق هجرتهم إلى جزائر الهند الشرقية والهند ويرجع إليهم الفضل في دخول الاسلام بجزائر أندونيسيا أو على الأقل في توطيد أركانه بتلك الجزائر. ويمتاز الحضرميون بنشاطهم التجاري وهم يسيطرون على الأسواق التجارية في الحجاز والحبشة وجزائر أندونيسيا. وهم يتصفون بالأمانة وحسن المعاملة وعفة النفس والجلد غير أنه يغلب عليهم الجمود الفكري وغلوهم في المحافظة على التقاليد.

الحالة السياسية :

كانت حضرموت منذ القرن الثامن عشر تخضع لقبائل يافع والكثير وكان بين هاتين القبيلتين عدا، مستحكم قديم من جرائه طوت الحروب بينهما عددا من النفوس. وقد أنشأت قبيلة يافع حكومة على الساحل عاصمتها المكلا وهي الدولة القعيطية أما دولة الكثير وهي الكثيرية فكانت أقدم من الدولة القعيطية بقرون ولم يبق لها الآن من النفوذ إلا القليل في وادي حضرموت وعاصمتها سيون في الداخل. وكان نفوذ سلاطين هاتين الدولتين إلى عهد قريب لا يتعدى أسوار المدن أما الضواحي والوديان والجبال فكانت مسرحا للقتل والنهب بين أفراد القبائل من حملة السلاح. وكانت بريطانيا في عدن لا تفكر إن تدخل حضرموت في منطقة نفوذها كما فعلت بالمناطق الغربية من عدن كلحج وشقرة وأبين وذلك لبعد حضرموت عن عدن ولم تر في تلك الفوضى بحضرموت ما يهدد سلامة حصنها عدن أو يؤثر علي مواصلاتها المرتبطة بها.

غير أنه قبيل الحرب العالمية الثانية قامت إيطاليا بمناورة سياسية تستهدف الوصول إلى المحيط الهندي بإنشاء ميناء حربي فبادرت بريطانيا إلى عقد معاهدة بينها وبين سلاطين حضرموت وضعت بمقتضاها البلاد تحت الحماية البريطانية مباشرة وعينت مراقبا سياسيا في المسكلا هو المستر انجرامس واستطاع أن يقضى على أيدي الفساد والعبث بالأمن في فترة قصيرة وذلك لما قام به من أعمال العنف والارهاب وضرب القبائل الثائرة بالقنابل من الطائرات . غير أنه على الرغم من نجاح موظفي بريطانيا في الأعمال الارهابية واستقرار الأمن فانهم لم ينجحوا في مشروعاتهم الاقتصادية لتنمية حالة البلاد ورفاهيتها كانشاء السدود واقراض الفلاحين وإنشاء خطوط للمواصلات بين مدن الساحل والمدن الداخلية وذلك لسوء الادارة المشرفة على المرافق وجهل رجالها بالشئون الادارية الصحيحة .

وأخيرا حاول الانجليز اتقاذ المحاولة بإنشاء اتحاد بين الدولتين Federation غير أن هذا المشروع فشل لعدم توفر العناصر العملية فيه والتمهيدات الأولية لربط الدولتين بعلاقة اقتصادية تتبادل فيها المنافع الاقتصادية على قدم المساواة ، ومحاولة إزالة الضغائن القديمة بينها والسكامة في نفوس أفراد كل منهما . وقد ظهر أخيرا أيضا بعد فشل هذا المشروع مشروع آخر أكثر تعميما من الأول وذلك هو انشاء اتحاد عام يشمل المحميات الجنوبية كلها وقد تزعم هذا المشروع سلطان لحج ولا نظن أن مثل هذا الاتحاد يمكن تحقيقه اعدم قيام أى علاقة بين المحميات فيما بينها سواء كان من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية .

مشكلة فلسطين من واقع الوثائق الرسمية

بقلم تحسين محمد بشير

تصريح بلفور :

في ١٩١٤ كانت فلسطين ولاية عثمانية ثم نشبت الحرب العظمى ، وانضمت تركيا إلى ألمانيا ثم استولت الجيوش البريطانية على فلسطين . وفي ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ أرسل وزير الخارجية البريطاني خطابا إلى اللورد روتشيلد ضمنه التصريح المشهور باسم تصريح بلفور الذي ينص على أن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف والارتياح إلى المشروع الذي يراد به أن ينشأ في فلسطين وطن قومي لليهود ، وأنها ستبذل كل ما في مقدورها لتحقيق هذه المهمة ، على أن يكون مفهوما بوضوح ألا ينتج عن ذلك إجحاف بالمصالح المدنية والدينية للسكان غير اليهود في فلسطين ، ولا بالحقوق السياسية التي يتمتع بها اليهود في غير فلسطين .

وفي ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ وافق مجلس عصبة الأمم على صك الانتداب على فلسطين ، والذي أشير فيه إلى التصريح السالف الذكر وبذلك اتخذ التصريح الصيغة الدولية ..

وقد أثار ذلك التصريح الكثير من التعليقات وقال يزمن « إن هدفنا

هو تكوين دولة صهيونية وذلك لا يتم إلا خطوات أولها وضع فلسطين تحت حماية دولة صديقة كبريطانيا تسهل الهجرة»، ورأى فيه العرب خيانة لقضيتهم وتعارضاً مع الوعود السابقة التي بذلها الحلفاء لهم.

الانتداب البريطاني :

وقام الانتداب البريطاني بتحقيق السياسة التي أشار بها صك الانتداب ، وقام اليهود ممثلين في الوكالة اليهودية بتشجيع الهجرة إلى فلسطين وتوطيد مركزهم في البلاد ، وقام العرب ببذل المجهودات المتتالية لتحقيق عروية فلسطين ومنع الهجرة، ويلاحظ أن جهود العرب في تلك الفترة كانت موجهة إلى الإنجليز .

وكان من الطبيعي أن ينشأ الاحتكاك بين القوى الثلاث المتنازعة وهي العرب واليهود والإنجليز واتسمت تلك الفترة التي امتدت حتى قيام الحرب العالمية الثانية بلجان التحقيق والبحث نجمل أمرها فيما يلي : —

(١) لجنة شو The Shaw Commission

أرسلت هذه اللجنة نتيجة للاضطرابات حول حائط المبكى وأصدرت تقريرها في ١٢ مارس سنة ١٩٣٠ وأوصت الحكومة الإنجليزية بتقرير سياسة واضحة ، وخاصة فيما يتعلق بالأراضي والهجرة .

(٢) لجنة سمبسون Simpson

وصدر تقرير المهندس سير جون سمبسون في أغسطس سنة ١٩٣٠ مشيراً

إلى ظاهرة البطالة ، وعدم كفاية الأراضي للمهاجرين جدد وأوصى بإيجاد عمل للمتعطلين وتحديد الهجرة .

ثم صدر الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٠ فهاج اليهود لما جاء فيه من تحديد الهجرة كعلاج لحالة البطالة في فلسطين ، ونتج عن هياج اليهود أن أرسل الوزير الإنجليزى ماكدونالد خطاباً إلى ويزمن يجعل سياسة ذلك الكتاب الأبيض لاغية ، ومن ثم أطلق العرب عليه اسم الكتاب الأسود .

ثم صدر تقرير فرانش سنة ١٩٣١ ويوصى بعدم إباحة بيع جزء من الأراضي العربية ، لأن إباحة بيع الأراضي سيجعل العرب بلا أرض .

وفي سنة ١٩٣٣ فازت النازية في ألمانيا وقامت بسياسة الاسامية واضطهاد اليهود مما ترتب عليه تدفق المهاجرين إلى فلسطين .

وتفاعلت عدة عوامل منها تدفق الهجرة ، وازدياد بيع الأراضي ، والازمة الاقتصادية ، فقامت الثورة العربية سنة ١٩٣٦ ويقول عنها جون^(١) مارلو « إنها تختلف عن الاضطرابات السابقة بسبب اشتراك الجماهير التي تأثرت تأثراً بالغاً بالضغط الاقتصادي اليهودي » .

لجنة بيل Peel سنة ١٩٣٦ :

قامت تلك اللجنة ببحث سبب الثورة وإيجاد حل للمشكلة ، وصدر تقريرها في يونيو سنة ١٩٣٧ وكانت توصيتها الاساسية إنهاء الانتداب وتقسيم فلسطين ، وذلك بخلق دولة يهودية تمتد على الساحل من حدود لبنان إلى جنوب

(1) Rebellion in Palestine by John Marlowe.

يافا وتشمل عكا وحيفا وتل أبيب ، مع ارتباط تلك الدولة بالبحر المتوسط بمعاهدة صداقة وتحالف ، كما رأت وضع منطقة القدس وبيت لحم وممر يصل القدس بيافا ماراً باللد والرملة تحت انتداب انجليزي بواسطة عصبة الأمم ، وضم بقية أراضي فلسطين إلى شرق الأردن مع ارتباطها ببريطانيا بمعاهدة صداقة وتحالف .

وأوصى كذلك بإعطاء ضمانات للأقليات في كلتا الدولتين وتبادل السكان بينهما وإعطاء العرب مساعدات مالية للقيام بمشروعات الري . وهنا نلاحظ التشابه بين تقرير لجنة بيل وما آلت إليه الحالة في فلسطين الآن .

وفي سبتمبر سنة ١٩٣٧ أقر مجلس عصبة الأمم خطة التقسيم وطلب إلى إنجلترا عرض البيانات التفصيلية . وقامت لجنة ودهد Woodhead يبحث مشروع التقسيم ولكنها أعلنت في نوفمبر سنة ١٩٣٨ تعذر قيام مشروع ناجح للتقسيم .

الكتاب الأبيض سنة ١٩٣٩ :

وفي ذلك الوقت بدت بوادر الحرب العالمية وأصدرت الحكومة البريطانية كتابها هذا وتقرر فيه أنها تأمل تكوين دولة مستقلة في فلسطين في مدى عشر سنوات يشترك فيها العرب واليهود . وأنه إذا نتج عن الهجرة اليهودية ضرر بالمركز الاقتصادي والسياسي للبلاد فلا مناص من تحديدها . وعلى ذلك اتبع الإنجليز سياسة جديدة نحو الهجرة فسمح بهجرة ٧٥ ألف مهاجر خلال الخمس سنوات التالية وبعد ذلك لا يسمح بالهجرة إلا بموافقة العرب ، كما منع تحويل جزء من الأراضي إلى اليهود .

ويرى جون مارلو أن سياسة الكتاب الأبيض كانت حلا وسطا لنهضة

الطرفين وخاصة لإضعاف المتطرفين في كلا الجانبين .

فترة الحرب العالمية الثانية :

بقيام الحرب وازدياد الاضطهاد لليهود في أوروبا ازدادت الهجرة وخاصة الهجرة غير الشرعية ونشطت الصناعة اليهودية واستغل اليهود الدعاية ضد النازية في اكتساب الرأي العام العالمي لمصلحتهم ، بينما نجد الهيئة العربية العليا التي تضم الأحزاب العربية وقد نفى أعضاؤها من البلاد واقتصرت نشاطها عرب فلسطين في تلك الفترة على المقاومة السلمية وذلك بالمقالات والمؤتمرات حتى لا يعوقوا مجهود الحلفاء للنصر بينما اكتسب اليهود في فترة الحرب ميزات واضحة .

لجنة التحري الانجليزي امريكية :

بناء على توصية من لجنة اللاجئين الدولية طلب المستر ترومان في أغسطس سنة ١٩٤٥ إلى المستر أثلي السباح لمائة ألف يهودي بالهجرة إلى فلسطين . ثم اتفق الانجليز والأمريكان على إرسال لجنة مشتركة لبحث مشكلة فلسطين . وفي أبريل سنة ١٩٤٦ صدر تقرير اللجنة بالسماح فوراً لمائة ألف مهاجر بالدخول إلى فلسطين وبقاء الانتداب الانجليزي ريثما يوضع الأمر تحت نظر هيئة الأمم مع العمل على تخفيف حدة العداء بين العرب واليهود .

جامعة الدول العربية وفلسطين :

وقعت الدول العربية في ٣ أبريل سنة ١٩٤٥ ميثاق جامعة الدول العربية وملحقاً خاصاً بفلسطين ، ومن يونيو سنة ١٩٤٦ على أثر نشر مقترحات لجنة التحقيق

الانجليوا — أمريكية قررت الجامعة العربية في اجتماعها بيلودان رفض المقترحات واتخذت عدة قرارات كما قررت الدخول مع بريطانيا في مفاوضات لإنهاء الانتداب ، واستمرت المفاوضات حتى ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧ ورفض العرب مشروعاً بريطانياً للتقسيم وإقامة دولة فيدرالية واعترفت إنجلترا عرض المشكلة على هيئة الأمم التي قررت بدورها تأليف لجنة لدراسة وتحري المشكلة .

قرار هيئة الأمم بتقسيم فلسطين :

وبناء على توصيات لجنة التحقيق الدولية أصدرت هيئة الأمم في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ قراراً بتقسيم فلسطين يتضمن إنهاء الانتداب البريطاني وقيام مجلس الأمن بحفظ الأمن والسلام الدوليين في فترة الانتقال ، والموافقة على مشروع لجنة التحقيق لتقسيم فلسطين ، والذي يتضمن إنشاء دولة يهودية وأخرى عربية وقيام تعاون اقتصادي بينهما مع وضع القدس تحت الوصاية الدولية . وتشمل الدولة اليهودية المنطقة الساحلية من لبنان إلى جنوب يافا مع بقاء يافا عربية وكذلك منطقة النقب . ويلاحظ أن التقسيم أعطى العرب واليهود مساحة تكاد تكون متساوية إلا أن المنطقة اليهودية تمتاز بالحصب وسهولة الاتصال بالخارج .

١٥ مايو ١٩٤٨ :

على أثر اذاعة قرار التقسيم قامت الاضطرابات في فلسطين وأعلنت جامعة الدول العربية بطلان القرار وصرحت اللجنة الخماسية التي ألفتها مجلس

الأمن للإشراف على فترة الانتقال بتعذر قيامها بعملها إلا إذا وضع مجلس الأمن
قوة عسكرية رهن تصرفها . وصرح الإنجليز بانتهاء الانتداب يوم ١٥ مايو
سنة ١٩٤٨ .

وفي ذلك اليوم دخلت القوات العربية أراضي فلسطين لإعادة الأمن
والسلام إلى تلك البلاد وبدأت الحرب مع اليهود ، وفي ٩ يونيو قبل الطرفان
الهدنة الأولى وعين السكونت فولك برنادوت وسيطا دوليا .

مشروع برنادوت الاول لتقسيم فلسطين :

عرض برنادوت على الطرفين في أواخر يونيو سنة ١٩٤٨ مشروع معدلا
للتقسيم يتضمن :

١ — إمكان إنشاء نظام اتحادي في فلسطين مؤلف من العرب واليهود
على أن يشمل هذا الاتحاد شرق الأردن باعتبار أن أساس الانتداب البريطاني
كان يشمل فلسطين وشرق الأردن معا .

٢ — يجري تعيين الحدود باتفاق الطرفين .

٣ — ينشأ مجلس مركزي لتحقيق أغراض الاتحاد مع سيادة كل عضو
على إقليمه سيادة تامة مع وضع نظام الهجرة التي يرغب بها في منطقته ، على أنه
يحق لكل عضو أن يطلب بعد سنتين من مجلس الاتحاد أن ينظر في سياسة
الهجرة التي يتبناها الطرف الآخر . وإذا لم يتفق الطرفان بعرض الأمر على
المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة ويكون قراره في هذا
مبنيا على المقدرة الاقتصادية للاستيعاب .

٤ — اقترح ضم النقب أو جزء منه للمنطقة العربية في مقابل ضم الجليل أو جزء منه للمنطقة اليهودية ، وضم القدس للمنطقة العربية مع تمتع اليهود فيها ببلدية مستقلة .

ورفض الطرفان المقترحات ونشبت الحرب مرة أخرى وأعلنت الهدنة الثانية في ١٥ يوليو وهدد مجلس الأمن باتخاذ العقوبات ضد الطرف المخالف. وبرغم الهدنة توالى اعتداءات اليهود وخاصة الهجوم على الجبهة المصرية في ١٤ أكتوبر.

مشروع برنادوت الثاني - سبتمبر سنة ١٩٤٩ :

١ - إن دولة إسرائيل قائمة في فلسطين وإيس تمت احتمال لعدم دوامها

٢ — استبدال الهدنة المؤقتة truce بهدنة دائمة armistice وعمل
مناطق حرام بين الفريقين .

٣ — تحديد التخوم بين الدولتين باتفاق الطرفين وإشراف هيئة الأمم .
وعرض المشروع اقتراحا للحدود بموجبه يضم النقب كله للعرب وكذلك اللد
والرملة . ويضم الجليل المدولة اليهودية . وجعل حيفا ميناء حرا رغم بقائها في
الدولة اليهودية ، وجعل مطار اللد مطارا حرا ، وأنه من الأفضل ضم الأقاليم
العربية إلى دولة شرق الأردن بدلا من خلق دولة عربية جديدة . وأخيرا
توضع القدس تحت إشراف هيئة الأمم .

لنا في هذا

٤ — تأليف لجنة توفيق لوضع حل سلمي لمشكلة فلسطين والاهتمام
بمشكلة اللاجئين .

لجنة التوفيق التابعة للهيئة الدائمة

١ — قررت الهيئة في ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بعد إبداء عميق تأثرها
لخدمات الكونت برنادوت وشكرها للمستر بانس تكوين لجنة توفيق دولية
من ثلاث دول (فرنسا وأمريكا وتركيا) لتقوم بالمهام التي تعهد بها إليها هيئة
الأمم أو مجلس الأمن .

٢ — تخول اللجنة بناء على طلب مجلس الأمن حق القيام بالمهام الموكولة
حينذاك إلى الوسيط المؤقت أو لجنة الهدنة .

٣ — أن تشكل لجنة فنية لتحديد التخوم وأن تتعاون مع الحكومات
والسلطات صاحبة الشأن في شأن إقرار الصلح النهائي سواء بطريق المفاوضات
المباشرة أو عن طريق لجنة التوفيق .

٤ — تقرر أن الأماكن المقدسة بما في ذلك الناصرة ينبغي حمايتها وأن
تكفل حرية الحج إليها طبقاً للحقوق القائمة وما يجري عليه العمل منذ القدم ،
وأن تقدم اللجنة للجمعية العامة في دورتها الرابعة مقترحات مفصلة للنظام
الدولي الدائم للقدس .

٥ — السماح للاجئين العرب الراغبين في العودة إلى بلادهم في أقرب وقت
مستطاع ، كما تدفع تعويضات عن أملاك اللاجئين الذين يؤثرون عدم العودة

إلى بلادهم الأصلية ، وكذلك دفع تعويضات عن الخسائر أو التدمير الذي لحق الممتلكات طبقا لقواعد القانون الدولي .

وقد نجحت لجنة التوفيق في إقرار الهدنة الدائمة في فلسطين .

تدويل القدس :

واجتمعت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة وانجلى الامر عن إصدار قرار بتدويل القدس (وقد نشر النص في قسم الوثائق من هذا الكتاب)

نحسين محمد بشير

بكالوريوس الاقتصاد - جامعة فاروق الأول

حديث مع سعادة بشير بك السعداوى^(١)

رئيس المؤتمر الوطنى الطرابلسى

س : إلى أى حد تعد التسوية الأخيرة بشأن ليبيا محققة لأهداف ذلك

القطر أو متفقة معها ؟

إن القرار الذى أصدرته الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة القاضى باستقلال ليبيا المشتملة على برقة وطرابلس وفزان دولة مستقلة ذات سيادة فإنه وإن كان لم يحقق رغبة البلاد بحققها فى الاستقلال والوحدة فوراً وتضمن قيام فترة انتقال يسبق هذا الاستقلال يتم فى أثناءها تسليم الوطنيين شؤون الادارة فى مدة لا تتجاوز أول يناير سنة ١٩٥٢ ، فإن الشعب الليبى الذى جاهد وناضل فى سبيل حريته واستقلاله جهاداً منقطع النظير لا يزال عاقداً العزم على الوصول إلى ما يصبو إليه من أهداف سامية ، وسيصل إليها بفضل ثباته وقوة إيمانه بعون الله .

وإني على ثقة تامة بأننا سنحقق هذا الاستقلال ونبنى صرح كيانه فى خلال هذه الفترة التى حددتها هيئة الأمم المتحدة ونسير بإذن الله قدماً فى قافلة الحضارة والمدنية الحديثة .

س : هل تدخل ليبيا فى عداد الدول المستقلة عند انتهاء فترة الوصاية ؟

لقد جاء فى البند الحادى عشر من المادة الأولى التى تنص على استقلال ليبيا أن ليبيا تقبل فى عضوية الأمم المتحدة فور تأسيسها دولة مستقلة .

(١) هذا هو الحديث الذى تفضل به سعادته على حضرة الأديب فائق سامى عضوا الجمعية .

٣ — هل تمت خلاف بين الأحزاب والجماعات السياسية في ليبيا بشأن

نظام الحكم الذي يكون فيها حين يأتي الوقت المناسب ؟

يوجد في برقة مؤتمر وطني يجمع أهل الحل والعقد في البلاد وهذا المؤتمر من مبادئه وحدة البلاد واستقلالها تحت إمارة سمو الأمير السيد إدريس السنوسي ، كما يوجد في طرابلس مؤتمر وطني يمثل الأثرية الساحقة من أهل البلاد .

وقد جاء في ميثاقه التمسك بالاستقلال والوحدة تحت الأمانة السنوسية ولم يشذ عن هذا الميثاق إلا بعض أفراد حزب الكتلة الوطنية الذي اشترك جل أعضائه في المؤتمر الوطني ، وقد أصبح أقلية لا تذكر .

وهناك حزب ثان هو حزب الاستقلال الطرابلسي وقد تألف عقب فشل مشروع يفرن — سفورزا ، وقد تأسس بالاتفاق مع بعض السلطات الإيطالية لمساعدتها على استرجاع سيطرتها المفقودة على طرابلس .

وبالرغم من جميع محاولات السلطة الإيطالية وبذاتها الأموال الطائلة الأفراد هذا الحزب فإنه يلاقى من الشعب كل الإعراض .

وماعدا هذين الحزبين فإن الأمة الطرابلسية بأجمعها متحدة متراسة الصفوف ، كتلة واحدة وجهة واحدة تعمل على تحقيق استقلال البلاد ووحدتها وهي بالغة ما تعمل لأجله بمشيئة الله ؟

أهمية الاحصائيات في الشرق الأوسط

للاستاذ سليمان نور الدين

لقد أصبح الإحصاء في عصرنا هذا حاجة ماسة لكل حكومة أو هيئة أو مؤسسة تريد أن تنظم أعمالها تنظيماً صحيحاً وتوجهها التوجيه الحسن كي تسير على هدى في إدارة أمورها وتقويم ما أعوج من مشاكلها ولا أغالى إذا أسمينا عصرنا هذا بعصر الإحصاء .

والإحصاء علم حديث ولكن تحقق له الذبوع والانتشار بسرعة فائقة وإن كان البعض لا يزال يلتبس عليه معنى الإحصاء بمعنى العدد والواقع أن العدد ما هو إلا خطوة أولية من خطوات البحث الإحصائي .

البحث الإحصائي في العلوم المختلفة :

يبدأ البحث العلمي في أغلب الأحوال على أساس تحليل لبعض الحقائق والبيدييات بغرض استخلاص القوانين العامة التي يسير عليها هذا العلم . هذا ما يسمى التحليل المنطقي الاستنتاجي . ثم إذا رسخت أقدام العلم وتكونت له بعض النظريات يقضى التطور في البحث أن يقوم على أساس إحصائي ، الذي لا شك أكثر تعبيراً وتصويراً للحقائق من البحث المنطقي الذي يعتمد على الجدل والحدس والتخمين في كثير من الأحوال . فمنطق الأرقام أصدق من أي منطق آخر وعلى هذا فالبحث الإحصائي هو حلقة التطور التي يرقى إليها العلم بعد أن ينمو وينضج وتثبت دعائمه .

كما أن الوصول إلى نظرية اقتصادية موحدة سليمة لن يتسنى إلا على أساس بحث احصائي للظواهر الاقتصادية . فعلم الاقتصاد من فروع علم الاجتماع ويتصل بسلوك الملايين من الأفراد المتباينين في أهوائهم وعاداتهم وتصرفاتهم فلا يمكن أن يكون للفرد الواحد أساس لتقرير حقيقة معينة بل يجب أن تفبنى القوانين الاقتصادية على أساس عام شامل لا أساس فردى .

لقد اتفق الاقتصاديون على أن الهدف النهائي لعلم الاقتصاد الوصول إلى أكبر المنافع بأقل التضحيات ، ومع هذا الاتفاق في الهدف خرجوا لنا بنظريات اقتصادية مختلفة تمام الاختلاف . وهذا التضارب راجع إلى اختلاف الفروض المتخذة أساس لهذه النظريات ولكن نستطيع أن نوحده هذه الفروض ونضمن مطابقتها للفروض الواقعية التي تنقسم بها الحياة الاقتصادية إذا بحثت الظواهر الاقتصادية بحثاً منطقياً استنباطياً (استنتاجياً) .

وقد ظهرت بوادر تقدم البحث الإحصائي في الاقتصاد في السنين الأخيرة تقدماً يبشر بزوال العقم الذي لازم علم الاقتصاد فترة طويلة من الزمن .

أهمية الإحصائيات للدولة والأفراد

إذا سلمنا أن الإنسان الرشيد هو الذى يعالج مشاكل حياته على أساس ما يحيط به من ظروف وملابسات متخذاً من الماضى والحاضر معياراً لقرارات المستقبل فما أجدر بالدولة ومشاكلها أكثر تشعباً وتعقيداً أن ترسم سياستها على ضوء ما تجمعها من معلومات عن مختلف نواحي المجتمع أى على ضوء تلك الإحصائيات التى تجمعها عن النواحي الاجتماعية والاقتصادية للدولة وبذلك تستطيع أن توجه سياستها على أسس صحيحة من الواقع لا على أساس ارتجالي ، وإلا فهى كمن يعمل فى الظلام .

والواقع ملء بالأمثلة المختلفة . فهناك الأزمات الاقتصادية التي توالى على العالم فمن رواج إلى كساد وبطالة وانهيار في الأداة الإنتاجية راجع إلى إفراط في الإنتاج كان يمكن تلافيه لو اعتمدت الدول على إحصاءات دقيقة دورية عن النشاط في الإنتاج الصناعي والزراعي وإحصاءات عن حركة الأسعار وبذلك تستطيع أن توقف موجة الرواج قبل أن تنذر بالانهيار ، فتنفادى الأزمات الاقتصادية ، وتوجيه الانتاج توجيهاً رشيداً حكماً دون تضییع للموارد الاقتصادية .

ولا أستطيع في هذا المجال الضيق أن أطيل من الأمثلة التي إن دلت على شيء فانما تدل على مدى أهمية اعتماد الدولة على الإحصاءات كأساس ترتكز عليه في تقرير سياستها .

أما بالنسبة للأفراد ، فيكفي القول أن رب العمل الناجح هو الذي يقرر سياسة مشروعه على أساس إحصائي ، وقد أصبح هذا هو الاتجاه السائد في جميع المشروعات الكبيرة في البلاد المتمدينة .

الاحصائيات في الشرق الأوسط :

من الحقائق المسلم بها أن وجود إحصاءات دقيقة في أي بلد يتوقف على درجة مدنيته وراقيها ومدى وعى أفرادها لأهمية هذه الإحصاءات ، فالإحصاءات الدقيقة توجد حيث توجد الأداة الحازمة المستنيرة والأفراد المثقفون الذين يدركون الغرض من هذه الإحصاءات ، فلا يتوانوا عن إعطاء البيانات الصحيحة التي تتطلبها منهم الإدارات الإحصائية . على ضوء هذه الحقائق لا غرابة أن نجد الإحصاءات في أغلب بلاد الشرق الأوسط لازالت مفقورة إلى الدقة ، مع

بعدها الشديد عن الكمال ، وذلك راجع إلى عدم وجود إدارات إحصائية منظمة في أغلب هذه البلاد أولاً ، وجهل الأفراد ثانياً . إلا أن التطور والزمن كفيلا أن يهيئا لهذه البلاد العقلية الإحصائية التي تضمن توفر هذه الإحصاءات الكاملة الدقيقة عن مختلف نواحي الدولة فهناك فترة من الزمن قد تطول أو تقصر لا بد وأن يمر بها أي نظام حتى ترسخ أقدامه .

عرض عام لطبيعة الإحصائيات في الشرق الأوسط :

لا شك أن الإحصائيات المصرية هي أكثر الإحصائيات في الشرق الأوسط تقدماً وإن كانت لم ترق في بعض نواحيها إلى مستوى الإحصائيات في البلاد الأخرى في أوروبا وأمريكا القديمة العهد بالنظم الإحصائية ، كما أنه لا زالت هناك نواح اجتماعية واقتصادية في مصر تفتقر إلى وجود إحصائيات دقيقة يعتمد عليها كالنواحي الخاصة بمستوى المعيشة ، أو الدخل الأهلي ، أو النشاط الصناعي .

وإذا بحثنا الإحصائيات الخاصة بسوريا ولبنان والعراق لوجدنا أنها لا زالت في دور التكوين ، ويكفي القول أن أول إدارة إحصائية تكونت في سوريا كانت في سنة ١٩٤٧ .

أما عن فلسطين فقد قامت السلطات الإنجليزية فيها بتدعيم الإدارة الإحصائية تدعياً لها مستوى لا تقا من الإحصائيات المنتظمة ، ولعل مصر وفلسطين هما البلدان الوحيدان في بلاد الشرق الأوسط اللذان ينشر عنهما بيانات إحصائية في الكتاب الإحصائي السنوي الذي كانت تصدره عصابة الأمم حتى عام ١٩٤٣ .

وبالنسبة للحجاز وشرق الأردن فلا زال كل منهما مفتقرا كلية إلى أى إحصائيات منظمة ، ولعل الحكومات هناك بدأت تشعر بحاجتها الشديدة إلى مثل هذه الإحصائيات لبناء هيكلها ، وأود في هذا المجال الضيق أن استعرض لنواحي الإحصائيات المختلفة الموجودة في بلاد الشرق الأوسط عامة .

أولا الإحصاءات الحيوية :

وهي الإحصائيات الخاصة بعدد السكان وحركتهم وتوزيعهم ومواليدهم ووفياتهم وزواجهم الخ . . من المعلومات التي تتعلق بالفرد بوصفه كائن حي ومصادر هذه الإحصائيات هي : (١) تعداد السكان (٢) إحصائيات التسجيل .
(١) تعداد السكان : قامت مصر بعمل تعداد للسكان منذ سنة ١٩٠٧ على فترات دورية كل ١٠ سنوات وكان آخر تعداد للسكان سنة ١٩٤٧ . ويعمل التعداد في مصر على أحدث الأسس العلمية وإن كانت بعض نتائجها تفتقر إلى الدقة الكافية وهذا مالا يسلم منه أى تعداد في أى بلد في العالم مهما بلغت من المدنية والتقدم .

أما عن تعداد السكان في سوريا ولبنان والعراق فإنه لا يتعدى كونه إحصائيات تقديرية عن عدد السكان حسب المناطق الجغرافية مما يبعدها عن الغرض الأساسي من التعداد وهو إعطاء صورة حقيقية عن حالة الشعب من نواحيه الاجتماعية والاقتصادية وهذا لاشك يتطلب وجود كشف أسئلة يقوم الأفراد بالإجابة عليها لتعرف هذه النواحي السابقة وهذا مالا يحدث في هذه البلاد . كما أن التعدادات في هذه البلاد ليس لها صفة دورية وإن كان من أهم أغراض التعداد مقارنة مدى التطور والتقدم من وقت إلى آخر على أساس منتظم .

(٢) احصائيات التسجيل : وهى الاحصائيات الخاصة بتسجيل المواليد والوفيات والزواج والطلاق والأمراض . هذه الاحصائيات وإن كانت منظمة إلى حد ما في مصر إلا أن هناك مواطن ضعف فيها نتيجة لعدم انتظام التسجيل إلا في المناطق التي بهامكاتب صحة ، علاوة على إهمال الأفراد التسجيل لاعتبارات شخصية واجتماعية .

ولم تبلغ احصائيات التسجيل في سوريا ولبنان مستوى هذه الاحصائيات في مصر من حيث الدقة والتفصيل في المعلومات . ويفتقر العراق إلى هذه الاحصائيات مما يصعب معه معرفة معدل للمواليد أو الوفيات .

ثانيا : الاحصاءات التجارية

وهى الاحصائيات الخاصة ب (١) الأسعار (٢) التجارة الداخلية (٣) التجارة الخارجية

(١) الأسعار : الطريقة المتبعة لدراسة احصائيات الأسعار وهو تركيب أرقام قياسية للأسعار تمثل درجة التغير فيها من وقت إلى آخر وأهم الأرقام القياسية للأسعار هى الرقم القياسى لأسعار الجملة والرقم القياسى لنفقة المعيشة حيث يمثل الأول التغير فى أسعار السلع فى أسواق الجملة وهذه تهم أرباب الأعمال والصناعة ، ويمثل الثانى التغير فى أسعار السلع التى يستهلكها الأفراد فى حياتهم العادية وهى تهم الأفراد والمستهلكين عامة .

وابتدىء فى عمل الرقم القياسى لأسعار الجملة فى مصر منذ سنة ١٩١٣ وأخذت الأسعار فى سنة ١٩١٣ كأساس ، وكان عدد السلع الواردة الداخلة فى تركيب الرقم ٢٦ سلعة كلها زراعية ، ولكن ابتداء من سنة ١٩٣٥

ابتدىء بعمل الرقم الجديد على أساس أسعار ١٩٢٢ سلعة شاملة زراعية وصناعية وأخذت الأسعار سنة ١٩٣٥ كأساس مع استخدام نظام الترجيحات للسلع حسب أهميتها .

ويعمل الرقم القياسى لنفقة المعيشة على أساس بحث عملي عن مستوى المعيشة لطبقة من العمال سنة ١٩٢٠ وتقاس التغيرات في أسعار السلع على أساس أسعارها سنة ١٩١٣ أيضا وتنشر هذه الأرقام في نشرات مصلحة الإحصاء .

ويقوم لبنان بعمل رقم قياسى لأسعار الجملة وإن كان عدد السلع الداخلة في تركيبها قليل نسبيا كما أن الأسعار تجمع من سوق واحد فقط هو سوق بيروت مما لا يضمن عدم تحيزها وتعامل السلع الداخلة بترجيحات مختلفة حسب أهميتها .

ويعمل رقم قياسى لنفقة المعيشة في لبنان يتبع نفس التقسيم المتبع في مصر وهو الغذاء، والمسكن والملبس والنفقات المختلفة مضافا إليه بند آخر هو الضرائب المباشرة مع اتباع نظام الترجيح وأخذ كأساس للبحث مستوى المعيشة لعائلة لبنانية متوسطة .

ويعمل علاوة على الرقمين السابقين رقم قياسى لأسعار ثمانية عشر سلعة من الضروريات في كل من حلب ودمشق وبيروت وأخذت أسعار سنة ١٩٣٩ كأساس في جميع هذه الأرقام السابقة ونشرت في الكتاب الإحصائى الذى أصدره المجلس الأعلى للمصالح المشتركة لسوريا ولبنان .

(٢) إحصائيات التجارة الداخلية : وتختص هذه الإحصائيات بجمع البيانات من المتاجر والمشتغلين بها ورأس مالها وحركة دورانها والبيانات الخاصة بالتوزيع وكل هذه البيانات تحتاج لجمعها إلى إدارة إحصائية منظمة تماما .

والإحصائيات التجارية عن التجارة الداخلية في مصر لا تتعدى ما أمكن تبويبه من بيانات التعداد التجاري الذي عمل سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٣٧ وهي تقتصر على بعض البيانات الخاصة بعدد المتاجر وعدد المشتغلين بها وتقسيم المتاجر حسب رأس مالها وحسب نوع المتجر وعدد المشتغلين بالتجارة وتقسيمهم حسب السن والنوع وهذه البيانات وإن كانت ذات أهمية إلا أن الأهم منها هو وجود بيانات عن حركة رأس المال في التجارة وحركة توزيع السلع لتعطى فكرة صحيحة عن النشاط التجاري الداخلي .

وتفتقر الدول الأخرى في الشرق الأوسط إلى بيانات إحصائية عن التجارة الداخلية .

(٣) إحصائيات التجارة الخارجية : وهي الإحصائيات الخاصة بالصادرات والواردات والترانزيت . وهذه الإحصائيات في بلاد الشرق الأوسط عامة هي أدق الإحصائيات نسبياً حيث تقوم الإدارات الجمركية في مصر وسوريا ولبنان والعراق بتحضيرها من البيانات التي تحصل عليها من المصدرين والمستوردين .

ثالثاً - الإحصائيات الصناعية :

وهي تشمل الإحصائيات الخاصة بقيمة وكمية المنتج الصناعي وعدد المشتغلين في الصناعة وأجورهم وساعات عملهم والبطالة والمنازعات العمالية . وتمشياً مع الحقيقة القائلة بأن تقدم الإحصائيات في ناحية معينة من نواحي المجتمع دليل على أهمية هذه الناحية وتقدمها النسبي ، فتقدم الإحصائيات الزراعية في مصر مثلاً نتيجة لأهمية الزراعة في الاقتصاد القومي ، وتقدمها

النسبي ، كما أن تقدم الاحصائيات المالية والتجارية في أمريكا نتيجة طبيعية لما حققته الولايات المتحدة من سبق في الميدان المالى والتجارى ، ولذا فلا غرابة أن تجد الاحصائيات الصناعية في بلاد الشرق الأوسط لا زالت في مستوى منخفض نتيجة لتأخر هذه البلاد فى المجال الصناعى .

وعمل أول تعداد منتظم للإنتاج الصناعى فى مصر سنة ١٩٤٤ وظهرت نتائجه وهوى شتمل على بيانات خاصة بقيمة المنتج من مختلف الصناعات ورأس مالها وعدد المشتغلين بها وتعداد الاجور المدفوعة وقيمة المواد الخام المستهلكة والاستهلاكات والصيانة علاوة على جداول أخرى تفصيلية ولا يتسع المجال هنا لنقد هذا التعداد. وتنفيذا للاتفاقات الدولية عمل فى مصر احصاء كامل للمشتغلين فى الصناعة لبحث الاجور وساعات العمل ابتداء من سنة ١٩٤٢ كما أن يعمل هذا الحصر كل ٣ سنوات ويكتفى بدراسة الاجور وساعات العمل على أساس عينة من المصانع : وتدعو الحاجة فى مصر إلى وجود احصائيات منظمة عن البطالة لما لها من أهمية كمشكلة اقتصادية ، كذلك لابد من وجود رقم قياسى دورى للإنتاج الصناعى يصور لنا مدى التغير فى النشاط الصناعى من وقت لآخر .

ولا توجد إحصائيات صناعية فى بلاد الشرق الأوسط جميعا بالمعنى السابق غير أن سوريا ولبنان تقومان بعمل تقديرات عن المنتج الصناعى من مختلف الصناعات تعتمد فى كثير منها على التقريب .

رابعا — الإحصاءات المالية :

يقوم بعمل هذه الاحصائيات فى بلاد الشرق الأوسط غالبا الإدارات المالية فى الحكومة والبنوك وهى غالبا إدارات منظمة نسبيا . فتتشر فى مصر

وسوريا ولبنان والعراق إحصائيات عن حركة الودائع في البنوك وحركة التوفير وغرفة المقاصة وكمية النقد المتداول غير أن العراق له السبق في تحضير الميزان التجارى للدولة على أساس توصيات اللجنة الإحصائية في عصبة الأمم .

وتفتقر هذه البلاد كلها ومنها مصر إلى إحصائيات شاملة عن الدخل الأهلى والثروة الأهلية مع أهميتها فى معرفة مدى رفاهية الشعب وعدالة توزيع الثروة بين أفرادها .

ولعل بلاد الشرق الأوسط تدرك أهمية الإحصائيات للدولة فتعمل على تدعيم الإدارات الإحصائية بها بما يكفل لها دقة هذه الإحصائيات وشمولها لنواحي المجتمع المختلفة . على أن أهم ما يجب أن تراعيه هذه الإدارات هو العمل على سرعة نشر النتائج الإحصائية للأبحاث التى تقوم بعملها حتى لا تفقد هذه البيانات أهميتها الحقيقية ولا تسكتسب سوى صفة تاريخية .

وتعمل الهيئات الإحصائية فى المنظمة الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة على نشر الدعوة إلى تدعيم النظم الإحصائية فى بلاد العالم ولاسيما دول الشرق التى تعتبر أكثر الدول حاجة لهذه النظم . وتعهدت الهيئة بتقديم المساعدات الفنية اللازمة لهذه الدول للنهوض بإحصائياتها كما أنها ستعمل من جانبها على توحيد التعاريف والطرق المستخدمة لتحقيق نوع من المقارنة الصحيحة بين هذه الدول المختلفة . وتستعد المنظمة الدولية للزراعة والأغذية لعمل تعداد زراعى عام سنة ١٩٥٠ تحقيقاً لأهداف المنظمة من تحقيق تعاون اقتصادى بين الدول لرفع مستوى المعيشة للسكان فى مختلف بقاع العالم وهذا يتطلب بالضرورة وجود إحصائيات شاملة عن الإنتاج والسكان .

التيارات والمشكلات السياسية في بلاد الشرق العربي

بقلم حامد مصطفى الغماز

إن الحالة السياسية لبلاد الشرق العربي متفاوتة إذ تختلف في بلد عن الآخر . فسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية تتمتع كل منها باستقلال مطلق من التعهدات ، أما بقية بلاد الشرق العربي ، فبعضها يتمتع بالاستقلال المقيد بالالتزامات بعضها مرزئة مثل المملكة الأردنية الهاشمية أو ثقيلة مثل مصر والسودان والعراق واليمن . أما الكويت والبحرين فهما تحت الحماية ، وعدن مستعمرة ، وفلسطين معلقة في ميزان القدر . وتفصيل ذلك ، أنه بالنسبة لمصر ، مازالت معاهدة سنة ١٩٣٦ قائمة ، ولا زالت الجيوش البريطانية تحتل منطقة القنال . وفي السودان لا زال الانجليز أصحاب السلطة الفعلية ، ولا تزال المشاريع الانجليزية تسير في طريقها سواء وافقت عليها مصر أو لم توافق ، ولا تزال أصابع التفريق والاضطهاد تعمل بنشاط لقطع الأوتار التي تربط وادي النيل وترآ بعد وتر . والعراق أمرها أمر مصر ، إذ لا تزال معاهدة سنة ١٩٣٠ قائمة ، ولا تزال الجيوش البريطانية تحتل المطارات وتشرف على طرق المواصلات ، ولا تزال الأيدي الانجليزية تمتد إلى قلب البلاد فتتلاعب بقبائل الأكراد تثيرهم تارة وتهدد بهم تارة أخرى . أما المملكة الأردنية الهاشمية ، فالمعاهدة التي بينها وبين انجلترا معاهدة مرزئة بالنسبة لها ، إذ تجعل منها شبه تابع للامبراطورية البريطانية ، وبعبارة أخرى فهي وثيقة احتلال مهذب . ولكل من بلاد الشرق العربي مشاكله السياسية الخاصة ، فلسوريا خلافاً

القائم بينها وبين تركيا على لواء الاسكندرونة ، ولليمن إشكالها مع إنجلترا بشأن المحميات ، وللمملكة العربية السعودية خلافها مع شرق الأردن على العقبة ، وللمصر خلافها مع إنجلترا بصدد الجلاء والسودان ، وللعراق مشكلتها مع إنجلترا بخصوص المعاهدة ، ومشكلة إقليم عربستان الذي تريد انتزاعه من إيران ، وشرق الأردن أطباعها في تحقيق مشروع سوريا الكبرى ، هذا المشروع (الذي يظهر على مسرح العربية حيناً ثم يختفى ليعود إلى الظهور من جديد ومن ثم إلى الانزواء كما يقول الدكتور راشد البراوي في كتابه عن هذا الموضوع) ، وكذا مشروع الهلال الخصيب ، الذي يخشى أن يسيطر النفوذ الأجنبي على أحد المشروعين فيكون كلاهما أدعى إلى تحقيق ما فيه خير الدول الأجنبية دون العرب أولى الشأن ، وأخيراً فلسطين أزمته المزمته بخصوص إنشاء دولة إسرائيل فيها .

هذا عرض موجز للأحوال السياسية في بلاد الشرق العربي ، وللوضع الذي تحتله هذه البلاد في عباب الخصم الدولي . وقد جاهدت بلدانه في سبيل شق طريقها إلى شاطئ السلامة ، ونتج عن ذلك الجهاد إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ وعرضها كما نص الميثاق (توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها) .

ويعاني الشرق العربي في الآونة الحاضرة صراعاً قوياً بين الدول الكبرى ، صراعاً عليه المصالح الاقتصادية والاعتبارات العسكرية . فكل دولة من الدول الكبرى تريد أن يكون لها النفوذ الأعلى في بلاد الشرق العربي نظراً لأهمية هذه البلاد من الناحيتين الإستراتيجية والاقتصادية . فمصر قاعدة حربية هامة تعتبر مفتاحاً من مفاتيح الشرق الأوسط إذ تتوسط قارات ثلاثاً ، وفيها تجرى

قناة السويس ، وهى على رأس الدول العربية يتضامن أكثرها معها أوثق التضامن . وسوريا ولبنان وشرق الأردن تربض كل منهما فى موقع حيوى هام من الناحية الاستراتيجية . ومن الناحية الاقتصادية فبلاد الشرق العربى مورد هام للبترول الذى عظمته أهميته ، ومزرعة خصبة لرؤوس الأموال الاجنبية ، وسوق كبيرة للمنتجات الصناعية . ولعل هذا يفسر لنا موقف الدول الكبرى ألا وهى الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا وروسيا من بلاد الشرق العربى . فالإنجليز لا يريدون بأى حال من الاحوال أن تفلت أعنة الموقف فى الشرق العربى من أيديهم . والولايات المتحدة تحاول الإشراف على بلدانه عن طريق الانعاش الاقتصادى . وفرنسا تبغى استرداد مركزها القديم أو على الأقل نفوذها الثقافى السابق فى الشرق العربى . وروسيا تسعى لانتهاز فلسطين قاعدة لنشر نفوذها ومبادئها فى الشرق الاوسط ومحاربة نفوذ الدول الغربية فى هذه المنطقة الحيوية . فدول الجامعة العربية تعاني تحكما من طراز آخر أشبه بحق الفيتو أو هو حق الفيتو فى معناه المجازى ، تصطنعه الدول الاربع على صورتى وفقا لأساليبها وتحقيقا لأغراضها . فتصطنعه انجلترا فى حبك مفاوضاتها السياسية ، وأمريكا فى وضع مشروعاتها الاقتصادية ، وفرنسا فى تنظيم مشونها الاستعمارية ، وروسيا فى بث مبادئها .

وقد كثرت الآراء فى علة هذه المشكلات السياسية التى يعانها الشرق العربى . فينسب البعض هذه المشكلات إلى التراث المتخلف من الاجيال الماضية التى تميزت بسوء الادارة وعدم نمو فكرة الدولة ، ويعزوه بعض آخر إلى تأخر هذه البلاد فى الميدان الصناعى ، ويؤيدون رأيهم هذا بقولهم أننا إذا ألقينا نظرة سريعة على التقسيم الدولى بين القوى والضعيف ، بين الحضارة والتأخر ، بين الحركة والجود ، لوجدنا أن الدول التى تعتمد على الزراعة

وحدها تقف في آخر الصف ، بينما تقف في القيادة الامم التي مهتت في الصناعة وسيطرت على الأسواق فقد أعطتها الصناعة ليس الثروة والمستوى المرتفع فحسب ، بل والقوة العسكرية أيضا . وسيظل لهذه القوة أثرها ما دام العالم منساقا وراء الصراع والتكتل . فالدول العربية إذن لن تأخذ مكانها بين الدول إن لم تبلغ بواسطة الصناعة مبلغ القوة في المال والسياسة والحرب .

وهنا يجدر بي أن أذكر اقتراحا لأستاذي الدكتور راشد البراوي نشره بجمريدة الأهرام تحت عنوان (الحاجة إلى إنشاء معهد لدراسة شؤون الشرق العربي) وأقتبس هنا فقرة من هذا المقال : « تحتل بلدان الشرق العربي مركزا له أهميته وخطورته في المجال الدولي بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي من جهة ، وما تملك من موارد مادية وبشرية من جهة أخرى . ولقد شهد هذا الإقليم نهضة متشعبة الجوانب تشمل مسائل السياسة والاقتصاد والثقافة وغير ذلك من مرافق الحياة . ولا شك في أن هذا النهوض لا بد أن يستند إلى أساس سليم . وليس من سبيل إلى إقامة هذا الصرح إلا بالدراسة العلمية الخالصة من جميع النواحي . ولهذا نرى من الواجب المحتوم علينا أن نقوم بالدعوة إلى إنشاء معهد يختص بدراسة مختلف شؤون الشرق العربي » ، وأنه لكسب عظيم حقا لهذا الشرق العربي أن تقوم فيه مؤسسة علمية على هذا النحو تعنى بدراسة مسأله المختلفة ومشكلاته المتشعبة .

وينسب فريق آخر من الكتاب بعض ما تعانيه بلاد الشرق العربي إلى عدم وجود تنظيم حزبي بالمعنى العلمي السليم في بلاد الشرق العربي . فالحزب بالمعنى العلمي السليم هو هيئة يتجانس أعضاؤها أو أغليتهم الساحقة من حيث الوضع الاقتصادي في المجتمع . وله أيديولوجية واضحة المعالم في المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن أحزابنا خليط من التجار والصناع والزراع

والموظفين والعمال ، ومن هنا نلقى الخلط في البرامج والخطط والتشريعات ، ومن هنا أيضا أهملت المصالح الرئيسية للبلاد ، ووجه الاهتمام نحو المسائل الداخلية الثانوية . ويرتبط بهذا كله عدم وضع سياسات واضحة محدودة للإصلاح في مختلف مجالى حياة هذه البلدان في عصر صار التقدم فيه متوقفا على التنظيم العلمى .

وأنتقل الآن إلى بيان بعض المسائل السياسية التى تشغل أذهان الجماهير فى بلاد الشرق العربى فى الوقت الحاضر . من المعلوم أنه منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، اتضح بجلاء أن الدول المتحدة أخذت تنقسم إلى كتلتين ، شرقية يتزعمها اتحاد الجمهوريات السوفيتية وغربية تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية . وراحت كل كتلة بطبيعة الحال تعمل على كسب الأنصار والاستعداد لمواجهة المستقبل وخصوصا لليوم العسير الذى تقع فيه السكارثة الكبرى بإندلاع الحرب العالمية الثالثة . وتحاول الكتلة الغربية بقدر المستطاع وقاية الشرق العربى من النفوذ السوفيتى متوسلة إلى ذلك بالمشروعات السياسية والاقتصادية كمشروع الانعاش الاقتصادى ومشروع الدفاع المشترك . وكل ما يهمنا هو كيف تقف بلاد الشرق العربى فى حالة قيام حرب ثالثة ، هل تنضم إلى أحد المعسكرين أم تقف على الحياد ؟ شئ من ذلك لم يعرف بعد ، ولذا يحسن بالبلاد العربية أن تسلك ذلك المنهج القويم الذى قال به البانديت نهرو حينما مثل نفس السؤال بالنسبة للهند فأجاب بأنه حينما تنشب الحرب ستقرر الهند سياستها حسب ما تقتضيه مصالحها .

وتمت أمر آخر يشغل الأذهان فى الوقت الحاضر وكثر ذكره على صفحات الصحف ، أقصد بذلك ، مسألة الضمان الجماعى الذى نشرت نصوص المشاريع

التي قدمتها كل من مصر ولبنان وسوريا والعراق بشأنه . ومن خصائص هذا الضمان أنه حلف دفاعي بين الدول العربية ، ليس من أغراضه الهجوم أو العدوان . ويرى محبذوه أن قيام مثل هذا الضمان أمر ضروري لأننا نعيش في عالم مضطرب يغلي ويفور وتشتبك مصالحه ، وإسرائيل وسط هذا كله . فقيام الضمان الجماعي يبعد الشر عن الشرق العربي إذ تتجمع القوى العربية في صف واحد ضد أي اعتداء يوجه إلى إحدى الدول العربية . وهناك فريق آخر من الساسة أبدوا دهشتهم من التفكير في الضمان الجماعي بين الدول العربية في الوقت الذي يعلم فيه الجميع أن هناك خلافات سياسية ظاهرة بين هذه الدول ويرون أنه يجب تصفية هذه المشاكل أولاً ، بالإضافة إلى ضرورة حل المشاكل التي بين الدول الأجنبية وبين بلاد الشرق العربي ، كما يحسن الاهتمام أولاً بدعم الاقتصاديات في هذه البلدان والالتفات إلى تنمية عناصر النهوض الاجتماعي .

ومن المسائل السياسية التي لعبت دورها على مسرح السياسة العربية ، مسألة الاتحاد بين سوريا والعراق . وقد يكون من سبق الحوادث القطع بأن مثل هذا الاتحاد موشك أن يتم سواء في نطاق صغير أو كبير بضم شرق الأردن وفلسطين العربية إليه : فإن هناك عقبات لا بد من تخطيها أولاً أهمها اختلاف الوضع السياسي بين هذه البلاد وبعضها البعض . وقد طرأ حادث جديد بالنسبة لهذه المسألة ، إذ أن القامئين بالانقلاب السوري الأخير ، وهو الانقلاب الثالث في خلال تسعة شهور ، يقولون ان الغرض من الانقلاب هو القضاء على فكرة الاتحاد السوري العراقي . فنحن لا نعلم ما تخفيه الأيام بالنسبة لهذا المشروع ، وبمناسبة ذكر الانقلابات في سوريا يجدر بنا أن نذكر أن هذه الانقلابات ثغرة تنفذ منها الأطماع والسموم الدولية ، فتوالى هذه الانقلابات خطر بلاشك

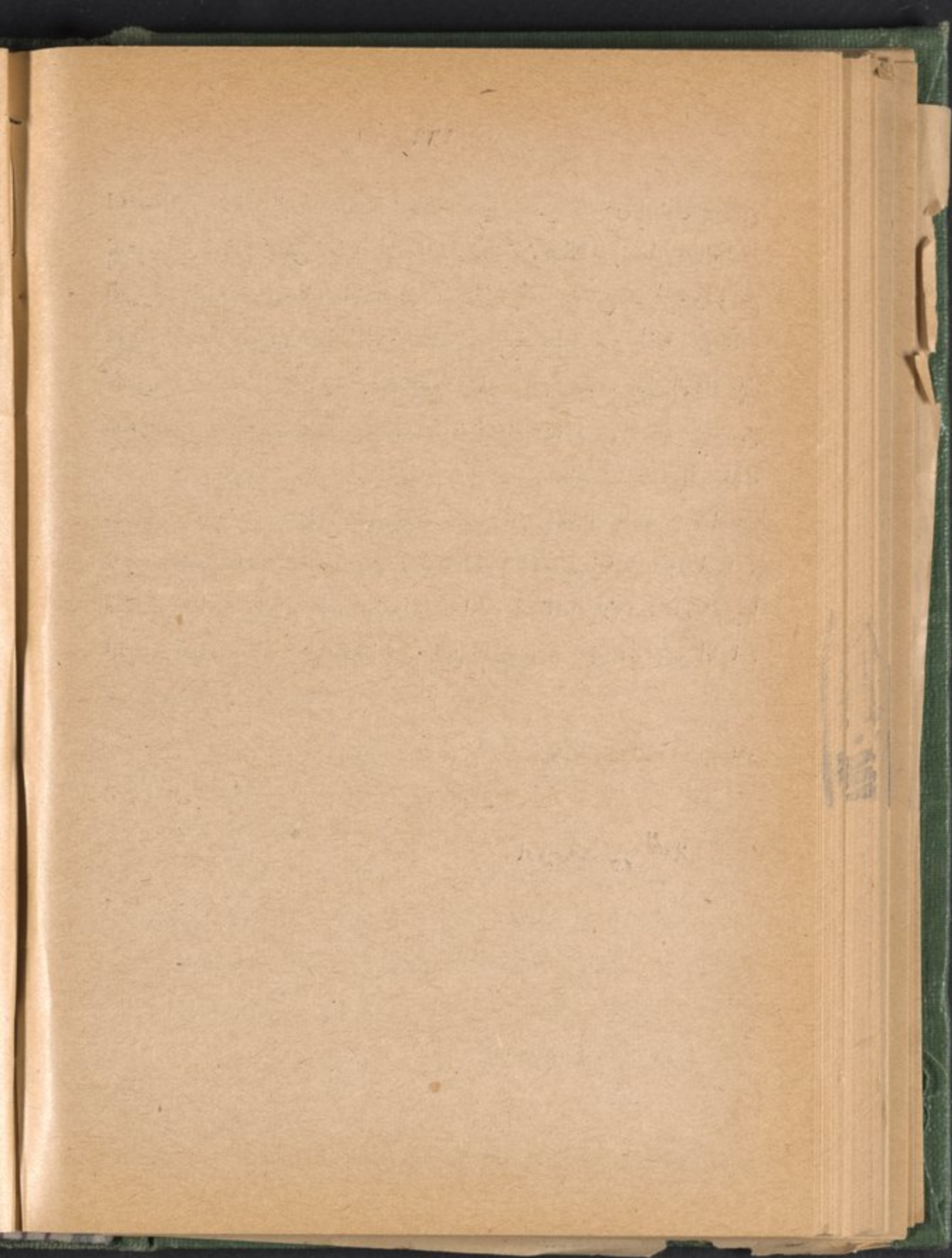
على استقلال سوريا . ولترك جانباً ما يقال عن الذرائع لهذه الانقلابات ولنضع نصب أعيننا الحقيقة التالية . من المعلوم أنه نظراً لتحول تجارة البترول في المستقبل ، فإن الشرق الأوسط سيصبح المصدر الرئيسي لتموين أوروبا بالبترول . وهذا يفسر لنا اهتمام شركات البترول بالشرق الأوسط ، وهي شركات تسيطر عليها الرأسمالية الأمريكية والإنجليزية ، بتوصيل الأنابيب المتعددة من مراكز الانتاج إلى ساحل البحر المتوسط . فعلاوة على خطى الانابيب الممتدين من العراق إلى حيفا وطرابلس نجد شركة بترول العراق تمتد خطين جديدين إلى نفس الميناءين ، انتهى العمل في أحدهما في طرابلس ، ولم يبق على اتمام خط حيفا الجديد إلا أعمال بسيطة توقفت بسبب حرب فلسطين . كما نجد شركة بترول المملكة العربية السعودية تمتد خطاً جديداً إلى صيدا ، وشركة البترول الإيرانية تتفاوض في مد خط جديد إلى سوريا قد ينقل أيضاً بعض انتاج الكويت والبحرين . وبذلك تكون سوريا هي المركز الرئيسي لانايب البترول الموصلة إلى ساحل البحر المتوسط . وإذا علمنا أن الدول الكبرى تستخدم كافة الأساليب النزيهة وغير النزيهة من ضغط سياسي واقتصادي للسيطرة على موارد زيت البترول وإن أمكن على المناطق التي يمر بها . فهذه الحقيقة قد تلقى ضوءاً جديداً على مسألة الانقلابات في سوريا وتبين لنا الدور الذي يقوم به الإصبع الأجنبي باثارة القلق والاضطراب في ربوع سوريا . ومما يؤيد هذه الحقيقة أن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى تؤيدان مشروع تقسيم فلسطين تأييداً تاماً لنفس الغرض وهو الإشراف على الأنايب التي تمتد إلى حيفا .

وقد كثرت الحديث حول جامعة الدول العربية في الأيام القليلة الماضية مما يرمي إلى شجب وحدتها ودحض رسالتها . وإزاء ما أثير من جدل حول إدارة

الجامعة العربية وأماثتها قدمت اقتراحات لتعديل بعض نصوص الميثاق بغرض تدعيمها في اجتماع مجلس الجامعة الأخير . ولئن كان هناك ما يؤخذ على الجامعة العربية ، فليوضع إلى جانبه ما أدته في هذه الفترة القصيرة من عمرها ، وليوضع موضع الاعتبار القوى التي تألّبت ضدها والتيارات الظاهرة والخفية التي كانت تضيق بها . وقد تؤدي كثرة تردد هذه المآخذ إلى انصرام حبل الوداد بين الدول العربية في وقت هي أحوج ما تكون فيه إلى التآلف والتضافر . ونحن نرجو أن تكون الجامعة أداة خير وإصلاح ما استطاعت إلى ذلك سبيلا . ويجدر بقيادة الشعوب العربية أن يعملوا جاهدين مخلصين لما فيه خلاص هذه الشعوب من سيطرة النفوذ الأجنبي اقتصاديا وسياسيا . فسيظل اهتمام الدول الكبرى بهذه المنطقة الحيوية قائما إلى أن تستكمل شعوبها أسباب نهضتها ، أو تلغى مادة الحرب من القاموس الدولي ، والأمر الثاني في حكم الاستحالة تقريبا .

هذا عرض موجز للتيارات وبعض المشكلات السياسية من بلاد الشرق العربي ؟

•
حامد مصطفى الغمّاز



أثر الحرب العالمية الأخيرة في

الاقتصاد القومى المصرى

بقلم السيد حافظ على عبد الرحمن
بكالوريوس كلية التجارة (جامعة فؤاد الأول)
قسم الاقتصاد

« هذا البحث هو الفائز بالجائزة التى قررتها كلية
التجارة فى جامعة فؤاد الأول ، وقدرها ثلاثون جنيها .
وقد تفضل عميد الكلية الأستاذ حسين كامل سليم بك
فعهد إلى الجمعية بضم البحث إلى كتابها حتى يتاح نشره
وتعم الفائدة » .

مراجع البحث

التقارير السنوية المقدمة من مديري البنوك للجمعيات العمومية .

تقارير اللجنة المالية بمجلسي الشيوخ والنواب .

التقارير السنوية عن تجارة مصر الخارجية .

تقرير لجنة الصناعات .

النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري .

الإحصاء السنوي العام للقطر المصري .

إحصائيات عن الميزانية والتجارة الخارجية .

(إدارة شئون ما بعد الحرب)

مجلة العرفة التجارية بالقاهرة والاسكندرية .

صحيفة التجارة والصناعة

الأهرام (بمناسبة المعرض) ١٤/٢/١٩٤٩

المصري (بمناسبة المعرض) ١٥/٢/١٩٤٩ .

بحوث في الشؤون المالية والاقتصادية الدولية والقومية

(محمود صالح الفلكي بك)

الأرصدة الاسترلينية (سني اللقاني بك) .

تطور صناعة غزل ونسج القطن في مصر من عصر محمد علي باشا إلى الآن

(رسالة الأستاذ عبد المنعم سلامة)

Egypt : An Economic and Social Analysis

(Charles Issawi)

Economic Development in Selected Countries

(Monetary Fund)

خاطر عابر...

من حرب إلى حرب !...

في صيف سنة ١٩٤٥ سقطت ألمانيا الهتلرية واستسلمت وراءها اليابان ، فانتهدت بسقوط هذه واستسلام تلك حرب فادحة طاحنة هي الحرب العالمية الأخيرة ، وكما كنا نود أن نؤكد أن تكون هي الأخيرة في تاريخ البشرية فلقد خلفت وراءها بحوراً من الدماء وألواناً من الخراب والدمار وضروباً من الجوع والحرمان ... انقضت تلك الحرب التي كانت ثقيلة كل الثقل على كاهل المصريين وغير المصريين ، فلقد وجه الاقتصاد المصري لخدمة الديمقراطية طيلة ذلك القتال الحار المرير . ولم تنج مصر من ضربات قاسية صوبها إليها النازيون والفاشيون في غاراتهم وحملاتهم ، ولكنها تحملت كل ذلك وعرضت اقتصادها في شق نواحيه لآثار الحرب وويلاتها ، ولشد ما كانت فرحتها عندما طويت تلك الصفحة الرهيبة ورفرت راية السلام .

ولسكن لم يطل عهد السلام بل إن شئت قل لم ندق طعم السلام فيها هوذا العالم ما زال في قلقه واضطرابه وشكه وارتيابه ، وها هي ذى الحرب في كل مكان ، حرب وانتقالات في أوروبا الشرقية ، وحرب في أندونيسيا (١) ، وحرب في الصين ، وحرب في فلسطين ، وبجانب كل هذا نجد حرباً عالمية مكبوتة يشنها المعسكران المتنازعان ، وهي ما يسمونها بالحرب الباردة ، أو حرب الأعصاب .

ولست أدري أمن حسن طالعنا ، أو من سوء طالعنا أن نصاب بعد

(١) انتهت الحرب بالاتفاق بين اندونيسيا وهولنده (الجمعية) .

ثلاثة أعوام من الحرب الأخيرة بحرب جديدة أفدح في مسئولياتها والتزاماتها .
ففى صيف سنة ١٩٤٨ وجدت مصر نفسها مضطرة إلى أن ترسل جيشها
لإعادة الأمن والنظام فى الأرض المقدسة التى انتهك حرمتها الصهيونيون ،
وأشاعت عصاباتهم الارهابية فى ربوعها الخوف والفرع ، وأخرجت أهلها من
ديارهم ظلما وعدوانا ... ولم تعبأ تلك العصابات الإجرامية بالمخالف الدولية
وتشكيلاتها ومنظماتها ، إذ أن إسرائيل لم تعدم العون والتأييد من الدول
الديمقراطية وغير الديمقراطية ، فكانت روسيا بعثاها ورجالاتها ، وكانت
أمريكا بأسلحتها ودولاراتها ، وكانت بريطانيا بحركاتها ومناوراتها .

تكتلت كل هذه القوى أمام مصر — ولا أقول العرب فى وحدتهم —
وما كانت مصر لتبغى من وراء هذا العمل الإنسانى النبيل كسبا ماديا فها هى
ذى أرواح شهدائها البررة قد أزهقت فى ميدان الشرف والنضحية من أجل
المثل العليا ... وها هو ذا اقتصادنا القومى لم يكدر يفىق من حرب حقى ووجه
بأخرى ... ولكن تلك الملايين التى تحملتها وتحملها مالتنا لتهون وتصغر
أمام ذلك الكسب الأدبى بل الإنسانى الذى جنته مصر وجيش مصر ...

هذه الخواطر السريعة جاشت فى صدرى فترجمتها فى تلك العبارات الموجزة
ولعل تناول هذا الموضوع ، أعنى « أثر الحرب العالمية الأخيرة فى الاقتصاد
القومى » هو الذى أوحى إلى بهذه الخواطر فأردت أن أسجلها إذ أنه لمن
دواعى العجب — وأى عجب ! — أن يكون الاقتصاد القومى المصرى بالأمس
لليدقراطيات عوناً ، ثم لا تلبث أن تكون هى اليوم عليه حرباً .

مقدمة

ليس من السهل على مثلى أن يتناول بالبحث مثل هذا الموضوع الاقتصادى الواسع إذ أننى بطبيعة الحال لن أستطيع الإلمام بكل نواحيه ومختلف زواياه وإذا كنت سأحاول قدر استطاعتي أن أعالجه فى هذه الصفحات فأنى أعتقد أننى لن أحيط بأطرافه ونهاياته .

تعتبر الحرب بمثابة ظرف استثنائى يتناول وجوه النشاط الاقتصادى عموما بالتغيير والتبديل ، ذلك لأن الموارد الإنتاجية تعبأ كى توجه لخدمة الحرب وما يتصل بها من عمليات ، وإذا نظرنا إلى موقفنا من الحرب العالمية الأخيرة ، وجدنا أن الاقتصاد المصرى قد وجه طيلة الحرب لخدمة جيوش الحلفاء التى رابطت فى الأراضى المصرية وفقا للمعاهدات والاتفاقات ، وقد أحدث هذا التحول تغييراً شاملاً كانت له آثار جمة فى النواحي المختلفة للنشاط الاقتصادى كما كانت له آثار فى المالية العامة .

ولن تظهر آثار الحرب فى اقتصادنا القومى جلية واضحة إلا إذا تبينا الحالة الاقتصادية العامة فى السنين التى سبقتها فلمعرفة أثر الحرب فى الزراعة مثلاً سأشير بقدر الإمكان إلى الحالة فى سنة ١٩٣٩ ، أو ما قبلها مباشرة ، من حيث غلة الفدان وكمية الأسمدة الكيماوية المستوردة ، وقيمة الإيجار ، وكثافة لزراعة وما إلى ذلك .

ولا شك فى أن آثار الحرب كانت بعيدة المدى شديدة الوطأة على اقتصادنا القومى ، فإذا كان لغيرنا أن يباهى بفداحة العبء الذى تحمله أثناء الحرب

فيتكامل بلغة الدم والعرق والدموع فان لنا — نحن المصريين — أن نباهى كل المباهاة بذلك القسط الكبير الذى ساهمنا به طيلة ذلك النضال ، إذ كانت أرضنا مسرحاً لجيوشهم وكانت حاجاتهم تقدم إليهم بأثمان معقولة ، وكانت خدمات عاملنا طوع وإرادتهم ، وكانت دورنا ميداناً لمنشآتهم ومنظمااتهم وكانت مواصلتنا حركة دائمة لأسفارهم وانتقالاتهم ، وبالجملة كان اقتصادنا فى شتى نواحيه موجهاً لخدمتهم ، ولا أحسب أحداً ينكر أن هذا كله كان على حساب الشعب المصرى بل كان هذا كله على حساب قوته وراحته وهناءته .

ولا أخالنى قد نسيت الحرب وذكرياتها يوم أن كان رغبة العيش عزيز المنال ، يوم أو كانت الدور تموج بأهلها وساكنيها .. يوم أن كنا حيارى فى مأكلنا وملبسنا ومأواننا .. لقد كانت تلك الحرب محنة قاسية على الشعب المصرى إذ لاقى خلالها كثيراً من ضروب الجوع والحرمان ونقص الطيبات مما أثر تأثيراً سيئاً فى مستوى معيشتهم ، ولعل من الحقائق المرة أن نعرف أن الحرب كانت سبباً مباشراً فى اتساع الهوة بين الغنى والفقر فى مصر إذ كانت فرصة استثنائية تصيدها نفر من الناس وابتزوا الأموال ، وهذه الظاهرة الغريبة قد لانشاهدها فى إنجلترا مثلاً ، إذ أن مستوى المعيشة هناك وإن كان قد انخفض انخفاضاً بالغاً بالنسبة للطبقات الغنية إلا أن مستوى الصحة وحالة التغذية قد تحسنتا عن دى قبل للطبقات ذات الإيراد القليل فتقاربت الشقة — فى إنجلترا — بين ذوى الإيراد الكبير والأجر المحدود ، بينما نجد عكس هذه الظاهرة تماماً فى مصر ، ولا أكون مغالياً إذا قلت إن هذه الآثار السيئة كانت بذرة لقيام تلك التيارات والدعايات اليسارية المتطرفة وتلك القلاقل الاجتماعية الهدامة .

ولقد خلفت الحرب وراءها كثيراً من المشكلات والأدواء التى مازلنا نتلمس لها

حلا أو علاجا ، فهناك مشكلة الأرصدة وهناك مشكلة التضخم النقدي وهناك مشكلة الغلاء إلى غير ذلك من المشكلات والمعضلات .

علي أنه يجب أن أنوه رغم تلك القلاقل والمشاكل بأثر الحرب في القضاء على البطالة وامتصاص العمال المتعطلين واستيعابهم جميعا ، ولكن يجب أن نلاحظ أننا لم نحقق توظفا كاملا بالمعنى الصحيح ، لأن البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment كانت تحدث في بعض الأحيان . وقد شاهدنا هذا النوع من البطالة عند تسريح مجموعات كبيرة من العمال الملحقين بخدمة الجيش البريطاني .

ولعل من أبرز آثار الحرب زيادة الثروة القومية ونهضة الصناعة في ظل تلك الظروف المواتية في وقت نحن أحوج ما نكون فيه لتصنيع اقتصادنا . وقد شاهدنا في تلك الفترة صناعات تزدهر وأخرى تخرج إلى حيز الوجود فكان تطورنا الصناعي أثناء الحرب أكبر وأعظم من كل تطور وتدرج في أية فترة أخرى وأنه لم يكن القول بأن تقدمنا الصناعي أصبح تقدما ثابتا مدعم الأساس موطن الأركان بعد أن اجتاز دور التجربة في ظل تلك الظروف وأنه وإن سار سيرا بطيئا فإن خطواته ستكون منتظمة لا تتعثر ولا تلوى على شيء Slow but sure .

وسنرى خلال هذه الدراسة أن الحرب كانت شديدة الوطأة على مواصلاتنا وتجارتنا خصوصا وأنها أثرت تأثيرا سيئا في تجارتنا الخارجية حيث عطلت وعرقلت سير التجارة العالمية في مجموعها ولعل أخشى ما نخشاه بعد تلك المحنة القاسية أن تتكرر المأساة من جديد نخشى أن يعود ذلك الاضطراب وتلك الفوضى التي تميز بها عهد ما بين الحربين ففي تلك الفترة من التقلقل

الاقتصادى الشنيع استخدمت كافة الوسائل لتعطيل سير التجارة الخارجية وعرقلة التعاون الدولى وتشجيع العزلة الاقتصادية إلى غير ذلك من الوسائل والأساليب . وقد انتهى الأمر كما نعلم باجتياح أزمة سنة ١٩٢٩ العالم بأسره . نخشى أن تتكرر تلك المأساة من جديد لان التجارة الخارجية التى خنقت فى وقت الحرب لم يطلق لها العنان بعد أن حاولت الدول إعادة بناء كيائها الاقتصادى . . . إن العالم متعطش إلى سير التجارة الدولية سيرا طريا لينا ولكن سحبا وغيوما تترام أمام أعيننا فتجعلنا نتشكك ونرتاب . وإن مصر التى أثرت الحرب فى تجارتها تأثيرا سيئاً لم تحجم عن الاشتراك فى المنظمات والمؤتمرات الدولية التى تهدف إلى تسهيل وتنمية حركة التبادل الخارجى .

بعد هذه الإشارات والتلميحات يحذر بى أن أحدد الخطوط الرئيسية للبحث . . . ساتعرض فى هذا البحث لدراسة أثر الحرب فى وجوه النشاط الاقتصادى من زراعة وصناعة وتجارة ومواصلات ثم أبين أثرها فى مالية الدولة ثم أتناول مشكلات الحرب فأوضح مشكلة التضخم النقدى وارتفاع الاسعار ومشكلة الأرصد الإسترلينية .

والآن أناقش أثر الحرب فى وجوه النشاط الاقتصادى ولأبدأ بالزراعة .

أثر الحرب في وجوه النشاط الاقتصادي

(١) - الزراعة

تعتبر الزراعة عماد الاقتصاد القومي المصري إذ يعيش عليها ملايين من السكان ما بين ملاك ومستأجرين وعمال زراعيين كما أن محصولها الرئيسي وهو القطن يحتل مكان الصدارة في اقتصاديات البلاد وهي فوق هذا وذاك المورد الذي يستمد منه الشعب حاجته من الحبوب . لذلك كانت الزراعة من أكبر وجوه النشاط الاقتصادي حساسية وتأثراً بالهزات والتقلبات . وإن حرباً دامت ست سنوات كالحرب العالمية الثانية لا بد وأن تكون قد تركت آثاراً كثيرة في هذه الناحية .

ويمكنني أن أجمال العناصر الرئيسية التي سيقوم عليها تفصيل أثر الحرب في النشاط الزراعي في الموضوعين التاليين .

أولاً : التنظيم الزراعي والمحاصيل الزراعية .

ثانياً : الملاك والمستأجرون والعمال الزراعيون .

ولأبدأ بمناقشة الموضوع الأول .

التنظيم الزراعي والمحاصيل الزراعية

في غضون ١٩٤١ - ١٩٤٢ رأت الحكومة المصرية أن ظروف الحرب قد أثرت تأثيراً سيئاً في الميدان الاقتصادي الزراعي وأنها إذا وقفت مكتوفة

٤ ر
١ علمنا أن
١ مقدار

ظل باديا
الحاصلات
في الغلة

١٩

٤

٦

٧

١

٤

٥

٣

٣

جما إلى
لى هذه
مويض
ضحا

الأيدى إزاء هذه المسألة الحيوية فإن الأمر لا يلبث أن يتفاقم ويتعقد . . .
كان علي الحكومة إذن أن تتدخل بعد أن صار تدخلها أمراً لا مفر منه
لأن الأحوال غير العادية التي تمخضت عنها الحرب أثارت في النشاط الزراعي
غبار مشاكل في وسع الحكومة وحدها الوقوف على مسبباتها والعمل على
تلافيها أو تخفيف حدتها .

وكان الغرض من هذا التدخل هو تخفيض المساحة المزروعة قطناً لأن
المحصول حتى سنة ١٩٤١ كان يتراكم ويتراكم في مستودعات التخزين لعدم
وجود طرق لتصديره . وبتخفيض تلك المساحة أمكن الاكثار من زراعة المواد
الغذائية لإطعام بلد اضطر أن يعيش بذات موارده وهي لا تكاد تكفيه .

وقد نظمت الحكومة النشاط الزراعي تنظيمًا يتلاءم مع تلك الظروف
بحيث تناول تقسيم الزراعات كما اشترت وتوزيع المنتجات اللازمة للزراعة
(التقاوى والأسمدة) وتسليم الحكومة جزءاً من بعض المحصولات (القمح
والأرز) وأخيراً تحديد أسعار أهم المنتجات الزراعية (القمح . الشعير . الأرز . الخ)

ومع أن هذه السياسة التي أجبرت الحكومة على انتهاجها كانت حكيمة
وكانت واجبة في مثل تلك الظروف العصيبة ألا أنها قد خلفت آثاراً سيئة في
ذلك الميدان . . . ومن أبرز هذه الآثار وأمرها هبوط غلة القدان نتيجة
لدورة الزراعة المفروضة والتي ترتب عليها تعاقب زراعات الغلال إذ أدى ذلك
إلى إنهاك الأرض وتأخير النمو كما أنه كثيراً ما كانت تتفق أعمال التحضير
لزراعة مهمة مع أوان الحصاد لزراعة أخرى لا تقل عنها أهمية مما كان يؤدي
في أغلب الأحيان إلى إعداد سيء .

والدليل على الهبوط المستمر في الغلة في فترة الحرب أن متوسط غلة

الفدان من القمح بلغ ٣٨٢ أردبا في ١٩٤٣ — ١٩٤٤ مقابل ٤٤٩ أردبا في ١٩٤٢ — ١٩٤٣ ، ٥٣٤ أردبا في ١٩٤١ — ١٩٤٢ . فإذا علمنا أن متوسط غلة الفدان من القمح كان ٦١٥ أردبا في ١٩٣٩ تبين لنا مقدار النقص الذي كان يطرأ باستمرار على تلك الغلة .

ونظرا لأن التربة قد أنهكت تماما في فترة الحرب فإن أثر ذلك ظل باديا بعد سنى الحرب أيضا فصار متوسط غلة الفدان بالنسبة لمختلف الحاصلات يتناقص من سنة إلى أخرى ويتبين من الجدول الآتي مدى النقص في الغلة بالنسبة إلى سنة ١٩٣٩ .

النوع	١٩٣٩	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧
القمح (بالأردب)	٦١٥	٤٧٩	٤٨٨	٤٢٧
الذرة الشامي »	٧٠٣	٦٤٦	٦١٥	٦٢١
» العويجة »	٩٢٦	٧٦٦	٦٨٠	٧٦١
الأرز (بالضريبة)	١٧٤	١٤٥	١٥٧	١٧٤
الفول (بالأردب)	٥١٣	٥٠٧	٥٠٨	٤٤٢
الشعير »	٧٥٥	٦٠٨	٦٠٥	٥٩٦
العدس »	٤٨٤	٤٤٠	٤٠١	٣٩١
الحلبة »	٣٨٤	٣٩٤	٣٨٣	٣٧٤

ولم يكن ضعف التربة وتناقص غلة الفدان خلال فترة الحرب راجعا إلى الدورة الزراعية المفروضة فحسب بل إن هناك سببا مهما آخر أدى إلى هذه الظاهرة وهو عدم وجود كمية كبيرة من الأسمدة الكيماوية تكفى لتعويض التربة ما تفتقده من عناصر . وهنا يظهر أثر الحرب السيء جليا واضحا .

فلقد أدت الحرب إلى تعطيل المواصلات وعرقلة سير التجارة الخارجية فحُرمت الأرض الزراعية من جزء كبير من واردات الأسمدة الكيميائية التي تعيد إليها خصبها . ويتبين من الجدول الآتي كمية الأسمدة المستوردة من الخارج من سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤٧ .

السنة	كمية الأسمدة المستوردة (بآلاف القناطر)
١٩٣٨	٥١٤
١٩٣٩	٤٧٢
١٩٤٠	٣٥٨
١٩٤١	٥
١٩٤٢	١٤٩
١٩٤٣	١٥٩
١٩٤٤	٢٧٢
١٩٤٥	٢٦١
١٩٤٦	٢١٥
١٩٤٧	٤٥٩

نرى من الجدول أن الكميات كانت في تناقص مستمر من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٢ وأنها لم تتجاوز خمسة آلاف طناً في ١٩٤١ وذلك بسبب إعلان إيطاليا الحرب على الحلفاء وانسداد مسالك التجارة في البحر المتوسط ، كما أن الكمية المستوردة لم تصل حتى سنة ١٩٤٧ إلى كمية ما قبل الحرب .
والآن بعد أن بينت بعض مظاهر وآثار التنظيم الزراعي في فترة الحرب أطبق ذلك على الحاصلات الزراعية .

القطن

كان من نتيجة تراكم محصول القطن من سنة إلى أخرى حتى سنة ١٩٤١ حاجة البلاد الملحة إلى الجبوب أن لجأت الحكومة منذ تلك السنة إلى تحديد المساحة المزروعة قطناً فجعلتها ٢٢٪ لأراضي شمال الدلتا ، ١٦٪ لباقي البلاد وربما كانت ترخص بنسبة أكبر في بعض الأحيان . وقد تغيرت هذه النسب في آخر الحرب فأصبحت في ١٩٤٤ - ١٩٤٥ ٢٧٪ لأراضي شمال الدلتا ، ٢٠٪ للأراضي الأخرى .

وقد أتاح تخفيض المساحة المزروعة قطناً فرصة لمكافحة الطفيليات بطريقة فعالة وسريعة . ولم تتناقص غلة الفدان من القطن كما رأينا بالنسبة للمحصولات الأخرى فقد كان محصول الفدان ٦٨٤ قنطاراً في ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ، ٣٥٥ قنطاراً في ١٩٣٩ - ١٩٤٠ ، ٤٤٥ قنطاراً في ١٩٤٠ - ١٩٤١ ، ٩١٤ قنطاراً في ١٩٤١ - ١٩٤٢ .

والذي يلفت النظر في هذا الصدد أنه على الرغم من تحديد المساحة المزروعة قطناً فإن المحصول قد أثار مشكلة كبرى في تصريفه ذلك أنه لما كان تصدير كميات كبيرة من القطن للخارج مستحيلاً وكان استهلاك المصانع المحلية استهلاكاً محدوداً لا يمكن زيادته بنسبة كبيرة اضطرت الحكومة — رعاية للصالح العام — إلى التدخل في سوق القطن مما أدى إلى استمرار ارتفاع أسعاره من سنة إلى أخرى رغم قصور الطلب الخارجي . وقد جنى المزارعون ثمرة هذا الارتفاع النسبي في الأسعار .

وبين الجدول الآتي أسعار القطن بيورصة ميناء البصل بالريالات
للقنطار الواحد .

في آخر سنة	كرنك (جود)	أشموني (جود)
١٩٣٩	—	١٨
١٩٤٠	١٨	١٥
١٩٤١	٢٠	١٧
١٩٤٢	٣٣	٢١,٢٥
١٩٤٣	٣٥	٢٩
١٩٤٤	٤١	٣٧

لكن إذا نظرنا إلى المسألة نظرة أعمق وجدنا أن الحرب قد ألقت على
عائق الحكومة عبثاً ثقيلاً لأن الحكومة قد قامت بشراء وتخزين كميات كبيرة
من القطن وكان عليها أن تتحمل تبعه تصريفها بعد انتهاء ظروف الحرب .
وقد شاهدنا كيف كان تدخل الحكومة المستمر في سوق القطن مسبباً في
حدوث هزات وتقلبات عنيفة في هذا السوق .

الحبوب

كان إنتاج مصر من الحبوب قبل الحرب لا يكاد يفي بحاجتها . فلما نشبت
الحرب وقل الوارد من الأسمدة وهبطت غلة الفدان كما بينت من قبل اضطرت
الحكومة إلى التدخل منذ سنة ١٩٤١ لتعويض النقص في الغلة بزيادة المساحة
المزروعة حبوباً . وبالرغم من زيادة تلك المساحة إلا أن الإنتاج الكلي ظل
أقل مما كان عليه قبل الحرب وذلك نظراً للنقص الكبير في غلة الفدان

خصوصا بالنسبة للقمح والذرة الشامي والذرة العويجة وجميعها من أهم المحاصيل ولولا محصول الأرز لبلغ الموقف غاية الخطورة . وقد شهدنا أثناء الحرب كيف كان يخلط العيش بنسبة من دقيق الأرز .

وقد قامت الحكومة أثناء الحرب بالاستيلاء على مقادير كبيرة من بعض المحصولات وخاصة القمح ولجأت إلى تخزينه بطرق عرضت المحصول المستولى عليه لحسارة فادحة ولولا ظروف الحرب لتمكنت الحكومة من بناء صوامع حديثة على نظام الـ (Silos) لتكفل صيانة المحصول وسلامة تخزينه . وقد أشارت وزارة التموين إلى ذلك في أوائل سنة ١٩٤٣ حينما رفعت مذكرة إلى مجلس الوزراء بينت فيها أن الحكومة تكبدت خسارة قدرتها إذا ذاك بـ ٢٥٠.٠٠٠ أردباً وهي كمية كبيرة حرمت منها البلاد في وقت كانت في أمس الحاجة إليها .

وكان نقص محاصيل الحبوب في فترة الحرب سبباً في زيادة الطلب عليها فارتفعت أثمانها ارتفاعاً كبيراً في السوق ضاربة عرض الحائط بالأسعار الرسمية التي حددتها الحكومة فكان ذلك غنماً كبيراً للمزارعين .

المحاصيل الأخرى :

أقصد بذلك المحاصيل الثانوية كالفاكهة والخضر والبقول ، أما عن الفاكهة فإنه نظراً لانقطاع الواردات الأجنبية فإن الطلب عليها قد ازداد وخاصة لوجود الجيوش المتحالفة ، فارتفع ثمنها ارتفاعاً كبيراً تبعاً لذلك ، وجنى المزارعون ثمرة هذا الارتفاع ، وقد زادت مساحات زراعة قصب السكر زيادة محسوسة .

أما عن الخضر والبقول فقد ازدادت المساحات التي تشغلها في ضواحي

القاهرة والمدن الكبيرة زيادة ظاهرة ، وارتفعت أسعارها ارتفاعاً فاحشاً مما عاد على الفلاح بالغنم الكبير .
بهذا القدر يمكن أن أكون قد وضحت أثر الحرب في الزراعة من حيث تنظيمها ومحصولاتها ولأنتقل لبيان أثر الحرب على كل من الملاك والمستأجرين والعمال الزراعيين .

الملاك والمستأجرين والعمال الزراعيين

لا شك في أن الحرب قد أثرت تأثيراً واضحاً في هذه الطبقات الثلاث .
أما عن الطبقة الأولى — وهى طبقة الملاك — فقد استفادت من الحرب بلا ريب ولعله كان من صالحها أن تستمر تلك الحرب سنوات وسنوات . وقبل أن أوضح مقدار ما جنته تلك الطبقة خلال فترة الحرب أحب أن أشير إلى أن طبقة الملاك في مصر لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من مجموع السكان إذ بلغ عدد الملاك في سنة ١٩٣٨ ١٨١ ٤٤٤ ٢ مالكا في حين أن عدد السكان إذ ذاك كان حوالى الستة عشر مليوناً . وهناك مسألة أخرى يجب أن نأخذها في الحسبان وهى أن هناك تفاوتاً كبيراً في مقدار ما يملكه كل فرد . فبينما نجد أنه في سنة ١٩٣٨ كان عدد الملاك الذين يملكون أقل من فدان هو ١٧١٦٧٠٧ مالكا وأن مقدار ما يملكونه مقدراً بالأقدنة هو ٧١٠٣٥٠ رجباً في نفس الوقت أن عدد الملاك الذين يملكون أكثر من خمسين فداناً هو ١٢٥٥٩ مالكا وأن مقدار ما يملكونه مقدراً بالأقدنة هو ٢٢٠٦٤٥٠ رجباً فإذا علمنا أن مجموع المساحة المنزرعة في تلك السنة التى سبقت الحرب كان ٥٥٦ ٨٣١ ٥ فداناً تبين لنا أن الفريق الأخير من الملاك يملك حوالى ٣٨٪ من مجموع مساحة الأراضى الزراعية .

ومعنى هذا كله أن الحرب ولو أنها أفادت طبقة الملاك عموماً — وهم كما بينت يمثلون نسبة ضئيلة من مجموع السكان — إلا أن الفائدة الكبرى قد جناها ذلك الفريق من كبار الملاك وهذا راجع إلى سوء توزيع الملكية الزراعية كما سبق أن بينت .

والآن لنا أن نتساءل لماذا أفادت الحرب طبقة الملاك أو بعبارة أدق طبقة كبار الملاك ؟ . . .

في الواقع أن هذه الطبقة قد استفادت من الحرب لعدة أسباب أولها ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية وأهمها القطن والحبوب . وكان من جراء ارتفاع أثمان تلك الحاصلات أن زاد ريع الأراضى وأدى هذا بالتالى إلى ارتفاع فئات الإيجار . وارتفاع إيجاز الأرض في مصر ظاهرة لاحظناها بوضوح في فترة الحرب الأخيرة فقد كانت إيجاز الفدان في السنوات التى سبقت الحرب لا يعدو العشرة جنيهات في أغلب الأحيان كما يتبين من الاحصائية الآتية :

متوسط إيجاز الفدان في مصر سنة ١٩٣٧

الجهة	فئة الإيجار بالجنيه
شمال الدلتا	٥
جنوب الدلتا	٧ — ٨
المنيا	١٠ — ١٢

بينما كان الأمر كذلك إذا بطروف الحرب ترفع هذه الفئات فيربو إيجاز

القدان على ضعف ما كان عليه ويصبح عشرين جنيتها أو أكثر في بعض الحالات ومعنى هذا كله أنه سواء كانت الأرض مزروعة على الدمة أم مؤجرة فإن المالك قد استفاد في كلتا الحالتين .

ولا يخفى علينا أن نذكر في هذا الصدد أن جمود الضريبة على الأطنان كان عاملاً مساعداً لطبقة الملاك فإن ثبات هذه الضريبة وعدم مرونتها وتمشيها مع ارتفاع القيمة التجارية أتاح لهذه الطبقة فرصة الظفر بكل ذلك العائد الكبير الذي حصلت عليه في ظل تلك الظروف .

ولا يمكن أن ننكر أن المزارع كان يتحمل تكاليف متزايدة باستمرار منذ سنة ١٩٣٩ أى منذ قيام الحرب فقد ارتفعت أثمان الأسمدة الكيميائية (النترات) إلى ثلاثة أمثالها كذلك تضاعف أثمان الوقود (الزيت الثقيل والبترو) ، أما الآلات الزراعية فكان يتعذر تغييرها وكانت نفقات إصلاحها باهظة جداً وقد ارتفعت أثمان الآلات الزراعية الصغيرة لمحجم كالمحراث والزحافة إلى ما يزيد على ثلاثة أمثالها في سنة ١٩٣٩ وارتفعت أثمان المواشى فبلغت أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب وعلى الرغم من تلك التكاليف المتزايدة فقد استفاد المزارع من فترة الحرب نظراً للزيادة الكبيرة في زرع الأرض .

ومن الظواهر التي شوهدت أثناء فترة الحرب وتدل دلالة واضحة على مدى استفادة الملاك الزراعيين من تلك الظروف الاستثنائية ومدى التحسن الذي طرأ على مركزهم المالى . . . من هذه الظواهر تقلص حجم الديون العقارية نتيجة لزيادة قدرة الملاك على الدفع . وليس أدل على ذلك من أن نرجع إلى تقرير مجلس إدارة البنك العقارى المصرى المرفوع للجمعية العمومية للمساهمين في ١٠ يناير سنة ١٩٤٥ إذ أن كاتب هذا التقرير قد استهله بإيضاح

تلك الحقيقة التي كانت قاسية على البنك كل القسوة فراح يقول « فلقد قام المشترون بتسديد ثمن صفقاتهم العقارية — على كثرتها في السوق المصرية من مواردهم الخاصة دون الالتجاء إلى الاقتراض . فكانت قروضنا الجديدة لا تذكر . ومما يقطع في الدلالة على حالة يسر الملاك المصريين أن دفعات كبيرة سددت من أصل الديون التي لنا إذ دفع لنا من رأس المال ١٠٠.٠٠٠ ١٢٢١ جنيها مصريا منها ٩٥٦.٠٠٠ عن تسديدات معجلة فهبط مجموع ديوننا العقارية من ٩.٦١٠.٠٠٠ جنيها في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٣ إلى ٨٩٤.٠٠٠ جنيها في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٤ » — وبعد أن ناقش التقرير بعض الأرقام وتعرض لبعض المقارنات قال « وتدل هذه الأرقام على النقص الذي اعتور نشاطنا العقاري كما تبين إلى أي حد استطاعت مصر أن تخفف من دينها في غضون السنين الأخيرة »

ومن الظواهر التي شوهدت في أثناء فترة الحرب أيضا زيادة عدد الجمعيات التعاونية الزراعية وزيادة عدد أعضائها ورأس مالها . ويمكن أن نستنتج هذه الحقيقة من الجدول الآتي :

السنة	عدد الجمعيات	متوسط عدد الأعضاء	متوسط رأس المال بال جنيه
١٩٤٠	٧٦٤	٩٥	٤٠٠
١٩٤٥	١٦٤١	٣١٨	٤٩٠

وعلى العموم يمكن القول بأن ظروف الحرب قد حسنت الحالة المالية للملاك تحسينا رفع عن كاهلهم أعباء والتزامات ثقيلة وخلق في نفوسهم روح التعاون . هذا عن طبقة الملاك . أما عن طبقة المستأجرين فيمكن القول بأنها

لم تستفد كثيرا من ظروف الحرب إذ أن مركز المالك بطبيعة الحال أقوى وأمتن من مركز المستاجر لأن الأخير لا يحصل على عائده إلا بعد أن يقدم إلى مالك الأرض قيمة الإيجار المطلوب . فإذا عرفنا أن فئات الإيجار في فترة الحرب قد ارتفعت أيما ارتفاع كما سبق أن بينت . وإذا أضفنا إلى ذلك استيلاء الحكومة على جانب كبير من محصول الحبوب — ربما زاد على النصف في بعض الأحيان — وهو المعروف باسم « الحيازة » وذلك بضمن يقل عن الثمن السائد في السوق . وإذا عرفنا أن زراعة الحبوب كانت تمثل نسبة كبيرة من المساحة المزروعة نتيجة تحديد زراعة القطن . وإذا عرفنا أيضا أن غلة الفدان كانت تتناقص باستمرار لقلّة الخصبات وزيادة تكاليف الإنتاج . وإذا أضفنا إلى كل ذلك التجاء الملاك إلى بيع محاصيل أراضيهم المؤجرة بعد الحصاد مباشرة دون انتظار فرصة ما بعد الموسم . إذا أخذنا كل هذه الاعتبارات في الحسبان تبين لنا حرج مركز طبقة المستاجرين في تلك الفترة .

على أنه يجب أن نلاحظ أن الملاك كانوا كثيرا ما يرون أن من صالحهم تباع سياسة لينية تجاه المستاجرين ذلك لأن الفريق الأخير إذا لم يلق مثل تلك المعاملة فإن الكثيرين منه كانوا يؤثرّون التحول إلى عمال زراعيين نظرا لارتفاع الأجور الزراعية نتيجة نزوح عدد كبير من الريف للالتحاق بخدمة الجيش البريطاني حيث الأجور مرتفعة كل الارتفاع وحيث العمل سهل وميسور لزيادة الطلب على العمال سواء كانوا متخصصين أو غير متخصصين . ولعل هذه الحالة كانت سببا في الالتجاء إلى الإيجار العيني وتسامح الملاك وتساهلهم مع المستاجرين مما مكنهم من الاستفادة — إلى حد ما — من ظروف الحرب .

أما عن طبقة العمال الزراعيين فلا شك أن أجورهم النقدية قد ارتفعت ارتفاعا محسوسا في فترة الحرب . ذلك لأن نزوح عدد كبير من الريف للالتحاق

بخدمة الجيش كما بينت قد عمل على تقليل المعروض من عمال الزراعة . وإذا قل المعروض من هؤلاء العمال مع بقاء الطلب عليهم كما هو فلا بد أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع أجورهم . وقد تحقق هذا تماما لأن حاجة الزراعة إلى الأيدي العاملة حاجة ملحة . ولذلك كنا نجد رغبة أكيدة من جانب الملاك وغيرهم في رفع أجور العمال لإغرائهم واجتذابهم حتى لا يتحولوا عن العمل الزراعى — وفيه ما فيه من إرهاق وإجهاد — إلى الناحية الأخرى وهى خدمة الجيش .

على أنه يجب أن نلاحظ في هذا الصدد أن الأجور الحقيقية للعمال الزراعيين في فترة الحرب كانت منخفضة ، فمع الاعتراف بأن أجورهم النقدية قد زادت زيادة محسوسة خصوصا منذ سنة ١٩٤١ وأنها وصلت في مجموعها إلى ضعف ما كانت عليه في سنة ١٩٣٩ . وربما كانت تزيد الأجور بشكل ظاهر في أوقات الأعمال المستعجلة أو عند الالتجاء إلى عمال غرباء عن المنطقة ، أقول مع الاعتراف بكل هذا إلا أننا نلاحظ أن تلك الزيادة في الأجر النقدى لم تكن لتعوض العامل الزراعى الزيادة الكبيرة في أثمان المواد الغذائية اللازمة له وأهمها القمح .

إلى هنا أكون قد انتهيت من بيان أثر الحرب العالمية الأخيرة في النشاط الزراعى ، وقد رأينا أن تلك الفترة كانت فترة رخاء على المشتغلين بالزراعة بوجه عام وشاهدنا في الوقت ذاته بعض نواح شغلت البال وأثارت الاهتمام كصعوبة الحصول على الآلات والأدوات اللازمة للزراعة وإنهاك التربة وهبوط غلة الفدان وما إلى ذلك .

ولانتقل الآن لمناقشة الموضوع الثانى في وجوه النشاط الاقتصادى لتبيين أثر الحرب في الصناعة المصرية .

(٢) الصناعة

مصر حديثة العهد بالصناعة إذ يمكن أن يقال إن النهضة الصناعية بمعناها العصري لم تبدأ إلا منذ عشرين سنة أى منذ عدلت التعريفة الجمركية في سنة ١٩٣١ على نحو كفل للصناعة الوطنية قدراً من الحماية إذ نقصت واردات السلع المخصصة للاستهلاك نقصاً كبيراً وزادت واردات المواد اللازمة للصناعة من أدوات وآلات وخامات زيادة ملموسة . وقد كان من نتيجة ذلك أن سرت الحياة ودبت الروح في كياننا الصناعي ، ولو أن نهوض الصناعة في تلك الفترة كان أقل بكثير من نهوضها في الفترة التي تلتها ، أى في فترة الحرب .

ويذكر إحصاء التعداد الصناعي والتجاري لسنة ١٩٣٧ أن جملة عدد المصانع في القطر المصري بلغ ٩٢٠٢١ مصنعاً منها ٤٨٥٢٨٢ مصنعاً لا يوجد بها مستخدمون أى أن ٥٢٪ من تلك المصانع لم يكن بها غير صاحبها كما أن المصانع التي كان بها أكثر من عشرة مستخدمين لم تسكن تمثل أكثر من ٣٪ من المجموع . وكان عدد عمال المصانع في تلك السنة ٤٦٧ و ٢٧٣ عاملاً وبالنسبة لرؤوس الأموال نجد أن المصانع التي يزيد رأس مالها على ألف جنيه لم تبلغ سوى ٢٪ وأن المصانع التي يزيد رأس مالها على عشرة آلاف جنيه كانت تمثل ١٪ من مجموع المصانع .

ولقد قدر أن الصناعة الوطنية قبل الحرب كانت تسفي الطلب المحلي بالنسب الآتية :

السكر ١٠٠٪ ، الكحول ١٠٠٪ ، السجائر ١٠٠٪ ، ملح الطعام ١٠٠٪ ، طحن الغلال ٩٩٪ ، غزل القطن ٩٦٪ ، الأحذية ٩٠٪ ،

الأسمت ٩٠٪ ، الصابون ٩٠٪ ، الطرايش ٩٠٪ ، الأثاث ٨٠٪ ،
الكبريت ٨٠٪ ، البيرة ٦٥٪ ، الزيوت النباتية ٦٠٪ ، والصودا الكاوية
٥٠٪ والأقمشة القطنية ٤٠٪ .

من هذه الأرقام يمكن أن نتبين حالة الصناعة بوجه عام في السنين التي
سبقت الحرب . وفي فترة الحرب نجد أن الصناعة قد وثبتت وثبة كبيرة وخطت
خطوات واسعة إذ أتاحت لها ظروف الحرب فرصة طيبة للنمو والازدهار
فأصبحت الصناعة المصرية أكثر ثباتا واستقرارا من صناعات البلاد المجاورة .
وها هو ذا Charles Issawi يشهد بذلك في كتابه Egypt, an economic and social analysis
« Compared with other countries, Egyptian industry shows a remarkable degree
of stability. »

وإذا أمعنا النظر في تلك الظروف التي هيئت للصناعة المصرية في فترة
الحرب لوجدنا أنها أدت إلى خلق كثير من الصناعات الجديدة وعملت
وساعدت على نمو الصناعات بصفة عامة وخاصة صناعات النسيج والمواد
الكيميائية . وكان ذلك راجعا إلى ضعف المنافسة الأجنبية لقلة السلع المستوردة
وكثرة حاجات جيوش الحلفاء في الشرق الأوسط وحاجات الشعب المصري .
ويتبع كل ذلك الارتفاع الهائل في الأسعار والزيادة الكبيرة في الأرباح إذ
حققت الصناعات المختلفة في ظل ظروف الحرب كثيرا من الأرباح الاستثنائية
أو كما يسميها البعض الأرباح القدرية « Wind - fall profits » . ويعلق
Charles Issawi على هذه الظاهرة فيقرر بأن الرقم القياسي للأرباح الصافية
كان في تزايد مستمر في فترة الحرب فبينما كان ١١٤ في ١٩٣٨ إذا به يقفز
إلى ١٥٤ في ١٩٤٠ ثم إلى ١٧٥ في ١٩٤١ . . . وهكذا .

وقد تحققت تلك الأرباح لا عن ارتفاع السعر فحسب بل عن زيادة الإنتاج أيضا إذ أن الإنتاج الصناعى بصفة عامة قد زاد زيادة كبيرة أثناء الحرب فزاد انتاج خام القطن من ٢٥ مليون كيلوجرام سنة ١٩٣٨ إلى ٣٦ مليون كيلوجرام فى سنة ١٩٤٢ وكذلك زاد إنتاج النسيج - خصوصا إنتاج الأنوال اليدوية - من ١٩٠ مليون ياردة فى ١٩٣٨ إلى ٣٠٠ مليون ياردة فى ١٩٤٤ وهكذا بالنسبة إلى إنتاج الأقمشة الأخرى كالصوف والحرير إذ زاد المنتج منها فى فترة الحرب زيادة ظاهرة ملموسة .

أما عن الصناعات الغذائية فقد ارتفعت أرقام إنتاجها أيضا فزاد إنتاج البيرة من ٧٢ر٠٠٠ هكتولتر سنة ١٩٣٨ إلى ٢٣٥ر٠٠٠ سنة ١٩٤٤ وكذلك زاد إنتاج السكر من ١٦٠ر٠٠ طنا إلى ٢٠٠ر٠٠٠ وزاد إنتاج بذرة القطن من ٤٠ر٠٠٠ طنا إلى ٩٠ر٠٠٠ طنا . أما صناعة الأسمت والصناعات الكيماوية فقد تقدمت هى الأخرى وزاد إنتاجها زيادة محسوسة .

وبالتأمل إلى الجدول التالى نرى مدى الزيادة فى الإنتاج الصناعى فى فترة الحرب خصوصا بالنسبة لإنتاج المنسوجات القطنية ومشتقات البترول بآلاف الأطنان .

السنة	القيمة بالدينار مصري	زيت بذرة القطن	مشتقات البترول			أسمت	سكر نقى	بيره	كحول
			بنزين	كيروسين	زيت ثقيل				
١٩٣٨	٢١٠٧	٦٥	٩٥	١٨	١٦٨	٣٧٥	٢٠٩	٦	٤٦٩
١٩٤١	٢٩٠١	٧٣	١٥٧	٦١	٨٠٠	٣٩٢	١٩٦	٢٥	٥٥٤
١٩٤٣	٣٤٠٩	٩٧	١٧٠	٦١	٧٢٥	٤٢٣	١٥٩	٣٤	٨٠٩
١٩٤٥	٢٧٠١	٧٤	١٧٦	٦٨	٧٣٧	٤٤٤	١٤٨	٣٨	٩١٠

ولكى أبين أثر الحرب في النشاط الصناعى بجلاء ووضوح أتناول بعض الأنواع المختلفة من الصناعات كلا على حدة .

الصناعات القطنية :

لاشك أن هذه الصناعات قد استفادت من ظروف الحرب إلى حد كبير حتى أن بنك مصر الذى تقدمت الحكومة لإعاقته وإنقاذه في أزمته المشهورة سنة ١٩٣٩ قد حققت شركانه في فترة الحرب أرباحاً طائلة وكونت احتياطات كبيرة .

ولعل من الظواهر البارزة التى شوهدت أثناء الحرب كثرة الأنوال اليدوية وخاصة في الريف ذلك لأن مشكلة الكساء كانت في مقدمة المشاكل التى عبت الجهود وتضافرت لحلها .

وقد ظهرت أزمة في خيوط الغزل القطنية عقب قيام الحرب وكان سبب ذلك انقطاع الوارد من الخيوط نظراً للأخطار التى كانت تتعرض لها المواصلات البحرية وكذلك انقطاع الوارد من المنسوجات أو ندرته ونقص القوة الإنتاجية

لمصانع غزل ونسج القطن الميكانيكية لعدم توفر قطع الغيار وصعوبة الحصول على المواد الكيميائية والحوامات التي تلزم هذه الصناعة . وقد أدى هذا إلى تلاعب في أسعار الغزل فبلغ ثمن الرزمة منه خمسة أضعاف السعر العادي مما أضر بصالح أصحاب الأنوال اليدوية . ولكن الحكومة تداركت الوقف فأصدرت منذ ١٩٤١ القوانين الخاصة بالاستيلاء على الخيوط المحلية والواردة من الخارج وقامت بتوزيعها .

وقد نشطت الصناعات القطنية في فترة الحرب فبلغ المستهلك محليا من القطن في سنة ١٩٤٤ ١٦٣ ٪ بالنسبة لما كان يستهلك في سنة ١٩٣٩ . ويمكن أن نتبين ذلك من الاحصائية الآتية :

السنة	كمية القطن المستهلك محليا بآلاف القناطير	نسبة المستهلك إلى المحصول
١٩٣٩ / ١٩٤٠	٦٥٣	٨ ٪
١٩٤٤ / ١٩٤٥	١٠٠٦٧	٢٣ ٪

وكانت المصانع تعمل إلى أقصى حد لتمتص هذه الكميات الكبيرة من القطن فكان هذا سببا في إتلاف الآلات وزيادة تكاليف الصيانة في وقت تعذر فيه استيراد قطع الغيار من الخارج . وكان من الطبيعي إذن أن يريد الانتاج في هذه الصناعة ، وفيما يلي نتبين ماسجلته مصانع الغزل والنسيج المصرية من تقدم منذ سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤٧ .

السنة	الخياط بالكيلو جرام	القطع المصنوعة (ك.ج)
١٩٣٨	٢٥٨٤٠.٠٠٠	٧٩٥٠٠.٠٠٠
١٩٤٢	٣٤٧١٣.٠٠٠	١٢٣.٠٠٠.٠٠٠
١٩٤٣	٣٦١٩٢.٠٠٠	١٣٤٩٤٢٥.٠٠٠
١٩٤٤	٣٦٣٢١.٠٠٠	١٤١١٢٨.٠٠٠
١٩٤٥	٣٨٥٢٢.٠٠٠	١٥٤٣١٤.٠٠٠
١٩٤٦	٣٩٤٨٠.٠٠٠	١٦٣٧٩٧.٠٠٠
١٩٤٧	٤١٨٨٠.٠٠٠	١٧٧٢٠٦.٠٠٠

وإن أكبر دليل على التقدم الظاهر للصناعات القطنية هو ما نلاحظه من تناقص غير عادي في وارداتنا القطنية بالنسبة إلى سني ما قبل الحرب . فقد كان مجموع وارداتنا من خيوط القطن ٧٧٢٥٤١ كيلو جراما في سنة ١٩٣٨ فأصبح ٢٠.٠٩٤ كيلو جراما في سنة ١٩٤٦ كذلك الحال بالنسبة للأقمشة القطنية فقد نقص الوارد منها نقضا بينا . . . وعلى العموم يمكن القول بأن صناعة غزل ونسج القطن استفادت من فترة الحرب أيما فائدة .

وبهذه المناسبة أشير إلى الأزمة التي تعانيها شركات الغزل في هذه الأيام والتي نجمت عن ارتفاع أسعار القطن في الوقت الذي تحاول فيه تلك المصانع تجديد آلاتها التي أنعمها الإنتاج المتواصل في فترة الحرب . ويجب على الحكومة أن تبحث هذه المسألة بكل اهتمام وتضع لها علاجا يضمن للصناعة القطنية نموها واطراد نموها .

الصناعات الغذائية

تأثرت الصناعات الغذائية بظروف الحرب فانتعشت الصناعات التي كانت قائمة قبل تلك الظروف كصناعة السكر وصناعة الزيوت وأخذت صناعات جديدة تبرز في الميدان كصناعة الحلوكوز والمنفحة والبصل والجزر المجفف والجيلاتين .

صناعة السكر

هذه هي أهم الصناعات الغذائية حتى أنها كانت تعتبر إلى عهد قريب أهم الصناعات قاطبة بما في ذلك صناعة الغزل والنسيج . ولما بدأت الحرب رأت مصانع السكر أن تضاعف إنتاجها لمقابلة الطلب المتزايد فأثر هذا في آلائها بطبيعة الحال ولـكنها في الوقت نفسه استطاعت أن تحقق أرباحا لا يستهان بها في ظل تلك الظروف .

وكان الانتاج السنوي لشركة السكر وقت أن نشبت الحرب ١٤٤ ألف طن للاستهلاك المحلي و٩٦ ألفا أخرى للتصدير إلى الخارج (أسواق الشرق الأدنى) فكان مجموع إنتاجها ٢٤٠ ألف طن في العام الواحد منها ١٦٠ ألف طن تصنع من قصب السكر المزروع محليا و ٨٠ ألف طن تصنع من السكر الخام المستورد من الخارج . وعلى الرغم من صعوبة استيراد هذا المقدار وقت الحرب وهو كما نرى يمثل ثلث المادة الخام المطلوبة لهذه الصناعة . على الرغم من ذلك استطاعت الشركة أن تمد الأسواق المحلية فيما بين ١٩٣٩، ١٩٤٦ بـ ٧٠٥ ر ١٠٠٥ طنا وأن تمد جيوش الحلفاء بـ ٧٨٥ ر ٢٧٩ طنا . وقد ساعدها على ذلك زيادة المساحة المزروعة قصباً كما سبق أن أشرت ولما كانت شركة

السكر شركة احتكارية فقد تمكنت من تحقيق أرباح قدرية كبيرة ومع أن السكر من المواد التي خضعت لنظام البطاقات إلا أن سعره في السوق السوداء كان سعراً فاحشاً .

صناعة الزيوت :

تعرضت هذه الصناعة في السنين التي سبقت الحرب ، وفي سنة ١٩٣٩ بالذات لأزمة حادة كادت تقضى عليها وكان ذلك راجعاً إلى هبوط أسعار الزيوت التي كان ثمنها في السوق لا يكاد يعادل نفقات الإنتاج ، وفي ظل ظروف الحرب تحسن مركز هذه الصناعة كثيراً فزاد إنتاج الزيت « الزيت الصناعي وزيت الطعام » من ٤٠ ألف طن إلى ٨٠ ألف طن وبذلك أمكن استنفاد جميع كميات البذرة التي خزنت قبل الحرب ... ونحن نعلم كيف خضع زيت الطعام لنظام البطاقات منذ الحرب وكيف زاد الطلب على الزيت الصناعي نتيجة للحاجة الماسة إلى كميات كبيرة منه في صناعة الصابون والمسلى النباتي .

الصناعات الكيميائية

نشطت الصناعات الكيميائية نشاطاً ملحوظاً في وقت الحرب ، وكانت أبرز هذه الصناعات نشاطاً في تلك الفترة صناعة الصابون إذ لما دخلت اليابان الحرب منعت عن تلك الصناعة مولد المواد الدهنية ولكنها سرعان ما وجدت في زيت بذرة القطن بديلاً ، وقد تمكنت من مضاعفة إنتاجها فكفت البلاد حاجتها من تلك السلعة الضرورية ، واستطاعت مصانع الصابون خلال فترة الحرب من إنتاج كميات كبيرة من صابون البشرة وحلاقة الذقن وبعض أنواع الصابون الطبي والصابون اللين والصابون المسحوق وكانت البلاد تستورد كل

هذه الأنواع من الخارج . وهذا اتجاه جديد اتجهت إليه تلك الصناعة الوطنية بعد أن اجتازت تجربة عملية في ظروف الحرب .

وليست صناعة الصابون هي الصناعة الكيميائية الوحيدة التي استفادت من ظروف الحرب فهناك صناعات أخرى هيأت لها تلك الظروف المواتية تقدما ونهوضا كصناعة الكسب الذي يستعمل وقوداً فضلاً عن قيمته الغذائية للمواشي وكصناعة المستحضرات الطبية وصناعة النشا وصناعة الأسمدة الكيميائية . وكذلك الحال بالنسبة لصناعات التعدين والمناجم والمحاجر فقد نشطت صناعة البترول وصناعة الأسمدة وأنشئت مصانع لسبك خرقة الصلب .

وعلى العموم نجد أن الصناعات المصرية المختلفة قد أتاحت لها فرصة التقدم والنهوض في فترة الحرب فما كان منها موجوداً أصلاً فقد ثبتت دعائمه وتوطدت أركانه ، أما الصناعات التي أوجدتها الحرب أو سهلت إيجادها فبعضها قد انتهى بانهاء الحرب — كصناعة وابورات الغاز — والبعض الآخر ما زال قائماً وثابتاً ، ولولا ظروف الحرب المواتية لما تحققت هذه النهضة الصناعية الكبيرة في تلك الفترة الوجيزة .

وقد أسفر إحصاء الإنتاج الصناعي الذي قامت به مصلحة الإحصاء والتعداد في سنة ١٩٤٥ — ليمثل الحالة في سنة ١٩٤٤ — عن أن عدد المصانع على اختلاف أنواعها ١٢٩ و ٢٣١ مصنعا وأن عدد المشتغلين فيها ٤٥٧ و ٩٥٤ عاملاً ومن بين هذه المصانع نجد ١١ و ١٠٧ مصنعا صغيراً بكل منها عامل واحد أما المصانع ذات الإنتاج فيبلغ عددها ٢٢ و ٢٢٠ مصنعا يعمل بها ١٤٤ و ٣١٦ عاملاً وموظفاً ما بين مصريين وأجانب ، أما رؤوس الأموال المستثمرة في هذه المصانع ذات الإنتاج فتبلغ نحو سبعين مليوناً من الجنيهات عدا الاحتياطي الذي يقرب من خمسة عشر مليوناً .

وفي هذه الأرقام خير دليل على نهضة الصناعة المصرية في فترة الحرب ،
ونرجو أن تستكمل نهضتها بعد أن تتوفر كل العوامل اللازمة لتدعيمها من
رؤوس أموال وقوة محركة ومواد أولية وأيد عاملة وفنيين ... وان إنهاض
الصناعة لهو الهدف الذي تتجه إليه الانظار في بلد يتزايد سكانه فيزداد ضغطهم على
مورد الزراعة المحدود ، ففي تصنيع الاقتصاد خير سبيل لزيادة الدخل الأهل
ونمو الثروة القومية ... وإنا لنعلق على البنك الصناعي ومشروع خزان أسوان
ونشر التعليم الفني آمالا واسعة لانعاش صناعتنا بعد أن قطعت ذلك الشوط .
ولعل خير ما أختتم به هذا الموضوع هو ما قاله Charles Issawi حينها
أجمل أثر الحرب في نهضة الصناعة المصرية في تلك السطور :

“ There is no doubt that Egyptian industry has been able
to lay aside large reserves during the war, and these will
be available for its re-equipment with modern and
efficient plant.”

(٣) التجارة

مصر من الدول التي لا يمكنها أن تعيش في عزلة عن العالم الخارجى لأن لها معه تجارة ، فتخصصها في إنتاج القطن يجعلها في حاجة إلى التجارة الدولية لتصرف هذا المحصول واستيراد ما يلزمها من سلع وخامات ... فالتجارة الخارجية بالنسبة لمصر إذن أمر حيوى لازم لتسيير عجلة النشاط الاقتصادى .

وتعتبر التجارة الداخلية في مصر ضيقة النطاق محدودة السوق لأن عدداً كبيراً من السكان لا يشترك في عملياتها ، ولأن مقدرة الأفراد على الشراء تتفاوت إلى حد كبير ، ولذا فإن أية زيادة في الطلب يتبعها حتماً زيادة في السعر .

إذا عرفنا هذه الحقائق عن عمليات التجارة أمكننا أن نتبين مدى الآثار التي نجمت عن الحرب حينما عطلت التجارة الخارجية وعرقلت سيرها بسبب توجيه الجهاز الإنتاجى في كل بلد للإنتاج الحربى ويسبب خطورة المواصلات البحرية وعدم توفر وسائل النقل ؛ كما يمكننا أن نتبين من الناحية الأخرى أثر الحرب في عمليات التجارة الداخلية إذ أدت ظروفها العسيرة إلى تقييد الاستهلاك وتطبيق نظام البطاقات وندرة كثير من السلع وشيوع لون من الاحتكار وجنوح الأسعار نحو مستويات عالية مما أدى إلى ارتفاع نفقات المعيشة بما لا يتناسب وقدرة سواد الأهلين على الشراء .

ولكى يظهر أثر الحرب في نشاطنا التجارى واضحا نناقش بحارة مصر الخارجية ثم تجارتها الداخلية .

أولا : التجارة الخارجية

ووجهت مصر في سنة ١٩٣٨ بميزان تجارة غير موافق ، وكان ذلك لأول مرة منذ سنة ١٩٣٢ ، وقدر العجز في الميزان إذ ذاك بنحو ٦٨٠٩٠٠٠ من الجنيهات ، ولكن سنة ١٩٣٩ تميزت بنشاط نسبي في حركة التجارة الخارجية فعلى الرغم من أننا استوردنا في تلك السنة أسلحة وذخائر بلغت قيمتها نحو المليون من الجنيهات إلا أن الدول المختلفة قد أقبلت على شراء كميات كبيرة من القطن المصري وعملت على تخزينها لمواجهة ظروف الحرب فأدى هذا الاتجاه إلى زيادة رقم الصادرات زيادة كبيرة فعاد الميزان التجارى إلى صالحنا مرة أخرى ، وقدرت الزيادة بنحو ٧٤١٠٠٠ من الجنيهات .

ولما اندلعت الحرب واشتد أوارها في حوض البحر المتوسط — خصوصا بعد أن اشتركت إيطاليا في القتال وانسدت مسالك التجارة ومنافذها — أقول بعد هذه الملاحظات انكشفت التجارة الخارجية وتقلص حجمها . فبالنسبة للواردات كنا نسمع شكاوى كثيرة لنقص الأسمدة الكيماوية اللازمة للزراعة وصعوبة استيراد الآلات والحوامات وغيرها من المواد اللازمة للصناعة .

وقد أشرت في الموضوع السابق إلى أن هذا النقص في الواردات لم يخل من الفائدة إذ كان حافزاً لإجراء التجارب في النشاط الصناعي لتعويض هذا النقص بإنتاج بعض المواد محليا . وبالنسبة للصادرات كنا نواجه مشكلة كبرى في تصريف محصولنا الرئيسى وهو القطن ، ويجب أن أنوه في هذا المقام بتقدم بريطانيا العظمى ومساعدتها شراء كميات كبيرة من محصول سنكى ١٩٤٠ ، ١٩٤١ مما لطف من حدة الموقف أمام الحكومة المصرية التى تحملت العبء الأكبر في شراء هذا المحصول وتخزينه . وقد قامت الحكومة في تلك الفترة

بمراقبة الصادرات عن طريق التراخيص ، كما قامت بمراقبة حركات رؤوس الأموال .

وعلى العموم كنا نلاحظ في فترة الحرب أن العجز في ميزان تجارتنا يزداد من سنة إلى أخرى ويمكن أن نتبين تلك الظاهرة من الجدول بالصفحة المقابلة (بالآلاف الجنيهات) .

هناك ملاحظات كثيرة جدية بالاهتمام بالنسبة لتجارنتنا الخارجية في فترة الحرب فقد كان لتقلبات الاسعار سواء في الاسواق المحلية أو العالمية أثرها المباشر في الارتفاع الهائل في القيمة التي قدرتها مصلحة الجمارك المصرية لكل من صادراتنا و وارداتنا وهي قيمة تزيد بوجه عام عن القيمة المحتسبة على أساس متوسط سعر الوحدة سنة ١٩٣٩ ويمكن أن نتبين ذلك بالنسبة للواردات من الجدول التالي (بآلاف الجنيهات) :

السنة	القيمة الجمركية	القيمة المحتسبة	الفرق
١٩٣٩	٣٤١٠	٣١٠٨	٣٠٢
١٩٤٠	٣١٠٣	٢٠٠٤	١٠٩٩
١٩٤١	٣٣٠١	١٥٠٦	١٧٠٥
١٩٤٢	٥٥٠٣	٢٣٠٢	٣٢٠١
١٩٤٣	٣٩٠١	١٥٠٣	٢٣٠٨
	١٩٢٠٨	١٠٦٠٣	٦٨٠٥

ظاهر من الجدول أن هناك فرقا بين القيمة الجمركية والقيمة المحتسبة طيلة الخمس سنوات المذكورة ، ويقدر هذا الفرق في مجموعة بنحو ٨١٫٢٪ .

الزيادة في الواردات (—) الصادرات (+)	جملة الصادرات	البضائع المعاد تصديرها	المجموع	الصادرات من المنتجات المصرية		الواردات	السنة
				بضائع أخرى	القطن		
٦٨٠٩ —	٣٠١٢٥	٧٧٣	٢٩٣٤٢	٨١٥٢	٢١١٩٠	٣٦٩٣٤	١٩٣٨
١٤٨ +	٣٤٧٣٢	١٥٨	٣٤٠٧٨	١٥٧٥	٢٤٣٣٠	٣٤٠٣٩	١٩٣٩
٣٠٥٧ —	٢٨٣٢١	٥١٠	٢٧٧٨١	١٩٥٣	٦٥٧٧١	٣١٣٧٨	١٩٤٠
٥١٠٠ —	٢٢٦١٢	٤٧٤	٢٢١٣٣	٦٦١٦	١٥٩٢٤	٣٣١٣٣	١٩٤١
٨٨٦٦ —	١٩٢٦١	٥٣٥	١٨٧٨١	٤٦٤٣	١٤١٣١	٥٥٥٥٥	١٩٤٢
١٢٦١٦ —	٢٦٥٨٠	٦٤٥١	٢٥٠٣٠	٦٦٥٠	١٨١٣٨	٦٦١٦٦	١٩٤٣
٢١٠٠٦ —	٤٠٠٠١	٣٠٥٦	٢١٩٤٥	٣٧٤٨	١٦٣٦١	٥١٠٠٧	١٩٤٤
٥٣٠٧ —	٤٥١٥٩	٣٥٢٩	٤١٦٣٠	٩٤٥٧	٣٢١٨١	٦٠٤٧٦	١٩٤٥
٤٢٥٣١ —	٦٧٩٦٣	٥٣٢	٦٣٦٨١	١٧٤٧١	٤٦٢٤٣	٨٣٢٤٨	١٩٤٦
١٣٠٥٨ —	٩٠٨٣٨	٣٨٥٨	٨٦٩٨٠	١٧٦٤٥	٦٩٣٣٥	١٠٣٩٠٢	١٩٤٧

وهي نسبة كبيرة جداً لم نشهد لها مثيلاً حتى في خلال الحرب العالمية الأولى إذ بلغ هذا الفرق من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٨ ٧٥٥٠٪ فقط .

والذي يلفت النظر أن الارتفاع الذي طرأ على القيمة الجمركية للصادرات — خصوصاً صادرات القطن — لم يصل إلى نصف ارتفاع القيمة الجمركية للواردات فقد بلغ الارتفاع بالنسبة للصادرات ٣٤٣٪ فقط كما يتبين من الجدول الآتي :

السنة	القيمة الجمركية	القيمة المحتسبة	الفرق
١٩٣٩	٣٣٣	٣٣٣	—
١٩٤٠	٢٧٨	٢١٤	٦٤
١٩٤١	٢٢١	١٦٤	٥٧
١٩٤٢	١٨٧	١٢٠	٦٧
١٩٤٣	٢٥٠	١١٥	١٣٥
	١٢٦٩	٩٤٦	٣٢٣

وارتفاع القيمة الجمركية لوارداتنا بنسبة أكبر من ارتفاع القيمة الجمركية لصادراتنا في فترة الحرب يدل على أننا كنا نصدر سلعا رخيصة لنستورد سلعا غالية إذا جاز التعبير ، ويمكن أن يقال ؟ أن نسبة المقايضة الدولية — Barter terms of trade — كانت تتحول إلى غير صالحنا لأن طلبنا على المنتجات الأجنبية كان أكثر إلحاحاً من الطلب الخارجي على منتجاتنا (خصوصاً القطن) .

ومجمل القول أن تجارتنا الخارجية قد قلت في فترة الحرب بشكل ظاهر

إذ كنا نواجه شحا كبيرا في واردات كثير من السلع والحامات كما كان يتعذر علينا أن نصدر تلك الفضلة من محصول القطن الذي كان يتراكم سنة بعد أخرى كما أشرت من قبل .

وهناك ملاحظة أخرى على تجارتنا الخارجية وهي أن العجز في ميزاننا التجاري ظاهرة واضحة بعد سنى الحرب أيضا — وإن كان يتناقص إلى حد ما منذ سنة ١٩٤٥ كما هو واضح من قبل — ولا يمكن أن تعلق تلك الظاهرة بأنها رد فعل للحرب بمعنى أننا نكثرت من الواردات بعد طول المنع والحرمان لأن ذلك الإكثار لا تقابله زيادة جديده في الصادرات ، ولذا فإنه يتحتم على المسؤولين أن يعيروا هذا الامر مزيداً من العناية والاعتبار ، وأرى أنه لا مندوحة لنا من التقدم بإجراء تخفيض على القيمة الجمركية للجنيه المصرى — سعر الصرف — فإن سعره الرسمى بالنسبة للعملة الأخرى وعلى الأخص الدولار سعر مرتفع بل هو في الواقع أعلى بكثير من سعره الحقيقي في السوق الحرة ، وتخفيض قيمة الجنيه المصرى يؤدي بطبيعة الحال إلى الإقبال على منتجاتنا التي نحن بصدد تشجيعها وهكذا يمكننا أن نحقق زيادة في الصادرات .

ثانيا : التجارة الداخلية

لعل أبرز ظاهرة شوهدت في فترة الحرب هي رواج التجارة الداخلية فقد زاد الطلب زيادة أكثر نتيجة وجود الجيوش الأجنبية ونتيجة زيادة الدخول النقدية لبعض الطبقات إذ زادت أجور العمال الملحقين بخدمة الجيش كما زادت عوائد عوامل الإنتاج الأخرى من ريع وربح .

ومن المعروف لنا أن أبرز خصائص تجارتنا الداخلية ضيق نطاق السوق بمعنى أنه يكفي أن يكون هناك طلب ضعيف نسبياً لترتفع الأسعار وقد شوهدت هذه الخاصية بوضوح أثناء الحرب إذ سببت ظروفها الطارئة انقطاع واردات كثيرة من السلع والخامات كما سبق أن أشرت وأدى ذلك إلى محاولات كثيرة لإنتاج بعضها محلياً . ولكن العرض في مجموعه ظل محدوداً لم يتمش مع الطلب المتزايد فارتفعت الأسعار وأمعنت في الارتفاع حتى وصلت إلى مستويات خيالية بالنسبة لبعض السلع . وقد قامت الحكومة من جانبها بالاجراءات اللازمة في مثل تلك الظروف فحدت الاستهلاك وفرضت القيود على الضرورى من السلع وذلك عن طريق نظام البطاقات فكان السكر والغاز والزيت وبعض أنواع الأقمشة خاضعة لهذا النظام . ولو صرفنا النظر عن سوء تطبيق نظام البطاقات في وقت الحرب فإنه يمكن أن يقال أن مقررات هذه السلع الضرورية لم تكن كافية في أغلب الأحيان وكان ذلك سبباً في ظهور الأسواق السوداء وتصويب الأسعار نحو الارتفاع الفاحش الأمر الذى أثقل كاهل جانب كبير من الناس وعلى الأخص أصحاب الدخل المحدودة *Fixed incomes* كالموظفين مثلاً فقد قاسى هؤلاء كثيراً من ضروب الحرمان ونقص الطيبات نتيجة ارتفاع نفقات المعيشة . لقد كان هناك ضغط من ناحية الطلب على سوقنا المحدودة العرض . ضغط من الشعب من جهة وضغط من الجيوش المتحالفة من جهة أخرى ولذا لاقى سوادنا ضيقاً في العيش تلك السنين العجاف التي تميزت بالتلاعب في الأسعار وظهور طبقة من المحتكرين وارتفاع في نفقات المعيشة .

وليس صحيحاً أن يقال إن الحكومة قد خففت عن الشعب عبئاً مادياً كبيراً حينما حذت أسعار بعض السلع لأن تلك التسعيرة الرسمية أو الجبرية لم تكن ترضى منتهمزى الفرص وغواية النهم والجشع ولأنها من جهة أخرى

كانت أمراً سورياً في أغلب الأحيان ، وإنى لأضرب مثلاً لتلك بالخبز وهو أول الضروريات بالنسبة للسواد ، كان ثمن رغيف العيش في وقت الحرب حسب التسعيرة خمسة مليات فهل يصح هذا أن يكون دليلاً على أن سعر الرغيف قد أصبح ضعف ما كان عليه قبل الحرب في الوقت الذي بلغت فيه أثمان بعض السلع ثلاثة أضعاف أو أربعة أضعاف ما كانت عليه ؟ ... الواقع أن هذا ليس صحيحاً بل مرة لأن رغيف العيش كنا نحصل عليه وقت الحرب بشق الأنفس وهو فوق ذلك كان يختلف تماماً من حيث النوع والوزن عن مثيله قبل الحرب .

وعلى العموم يمكن أن يقال ان تجارتنا الداخلية قد شهدت في سنى الحرب كثيراً من التنظيمات ، فكان هناك نظام للبطاقات كما أشرت وكانت هناك تسعيرة جبرية لكثير من السلع كالخبز والدقيق والحبوب واللحوم والأقمشة وغيرها ، وكانت هناك حدود بل وسدود بين الأسواق وبعضها البعض ، فكان انتقال بعض السلع من جهة إلى جهة ، أو من مديرية إلى أخرى أمراً محظوراً .

ومن أبرز الظواهر التي شوهدت أثناء الحرب ارتفاع أسعار الأوراق المالية نتيجة لانخفاض سعر الفائدة النقدي ، ولولا العامل النفسى أى عامل الشك والتوجس والريبة والخوف من المستقبل وميل الناس إلى الاكتناز Hoarding لكان هناك مجال أكبر من النشاط الاقتصادى وزيادة الاستثمارات وعلى أى فهذا يعمل إلى حد كبير زيادة رؤوس الأموال المتداولة للشركات ، وعلى الأخص الشركات المساهمة وقلة السندات التي أصدرتها تلك الشركات كما يتبين من الجدول الآتى :

رؤوس الأموال والسندات المتداولة لشركات المساهمة

(بآلاف الجنيهات)

١٩٤٥	١٩٣٨	
١١٧٠٥	٢٢٦٢١	بنوك الرهن العقاري والزراعى
٧٠٣٤	٥٧١٤	بنوك الأعمال والإيداع والحصم
٥٠٩	٥٨٣	الشركات المالية
١٤٥٢٨	١٢٦٤٩	شركات أراضى الزراعة والبناء
٧١٤٣	٥٥٣٠	شركات النقل
١٠٠٥٥	١١٩٦٤	شركات الترع والمياه والرى
٢٨٥٠٢	١٦٢٩٢	الشركات الصناعية
١٠٦٨٤	٨٥٠٤	شركات الأعمال التجارية
١٢٤٠	٣٢٣٩	شركات أخرى
٧٨٢٩٧	٥٨١٧٢	منها رؤوس أموال
١٣١٠٣	٢٨٩٢٤	ومنها سندات
٩١٤٠٠	٨٧٠٩٦	

وفى هذا دليل على الرخاء الذى ساد تلك الفترة خصوصا بالنسبة للشركات الصناعية وشركات الأعمال التجارية وشركات النقل وبنوك الاعمال والايداع والحصم ، وفى هذا دليل أيضا على تقلص نشاط بنوك الرهن

العقارى والزراعى لتحسن المركز المالى للملاك الزراعيين كما سبق أن بينت
في موضوع الزراعة .

هذه هى عمليات التجارة الخارجية والداخلية فى وقت الحرب . وقد
رأينا أن ظروف الحرب قد كيفت مجرى هذه العمليات ، فضاق نطاق
المبادلات الخارجية ، وانكمش حجمها بينما راجت التجارة الداخلية فى ظل
تلك الظروف .

(٤) المواصلات

يعتبر تقدم المواصلات الخارجية والداخلية الاساس الذى قامت عليه النهضة الاقتصادية الحديثة بمصر ، ذلك لأن عليه يتوقف تصريف القطن وهو المحصول الرئيسى للبلاد ، واستيراد ما يلزم من سلع وخامات ، وقد أصبحت لأجور النقل أهمية كبيرة فى اتجاهات الاسعار وميلها للارتفاع أو للانخفاض .

وآثار الحرب فى المواصلات واضحة ملموسة فى النسبة للمواصلات الخارجية نجد أن الحرب قد عرقلت سيرها إلى حد كبير ، وقد أشرت فيما سبق إلى أن بعض الآثار السيئة التى ظهرت فى الوجوه المختلفة للنشاط الاقتصادى كانت نتيجة لتعطل المواصلات فى فترة الحرب ، فنقص الاسمدة الكيماوية اللازمة للزراعة ، ونقص المواد الاولية والخامات والآلات اللازمة للصناعة ونقص عمليات التجارة الخارجية وتقلص حجمها ... كل ذلك كان راجعا إلى عدم توفر المواصلات وانسداد المسالك وتعرض السفن للأخطار .

وبالنسبة للمواصلات الداخلية يجب أن أنوه أولا وقبل كل شئ بأثر الحرب فى إنشاء بعض الطرق الزراعية وهى المعروفة « بطرق المعاهدة » ولا شك أن فى هذا فائدة كبيرة خصوصا وأنا فى حاجة ملحة إلى مثل هذه الطرق وتعتبر مصر متأخرة نسبيا من هذه الناحية .

وكان من أبرز ما شوهد فى فترة الحرب ارتفاع أجور النقل مما مكن المشروعات من أن تحقق أرباحا قدرية فى ظل تلك الظروف ، لكن يجب أن أذكر فى هذا الصدد أنه بالرغم من ارتفاع أجور النقل وكثرة تلك الارباح الاستثنائية ، فإن نفقات الصيانة كانت كبيرة جدا وكانت قطع الغيار غير متوفرة ، وكانت نسبة الاستهلاك فى الاصول نسبة كبيرة ، وقد شاهدنا استحكام

أزمة الإطارات استحكما أثار الضجيج بالشكوى من تلك الحالة .
ولتصوير حالة المواصلات الداخلية في فترة الحرب نأخذ مسكك حديد
الحكومة المصرية على سبيل المثال . لقد كانت هذه حركة دائمة لنقل جيوش
الحلفاء وماحقاتها ... وإذا قيل ان تلك المصلحة قد حصلت على أجور ضخمة
لهذه العمليات فيجب أن يؤخذ في الحسبان مدى الخسارة التي أجهدتها كثرة
الاستعمال وأضناها طول العمل مع عدم إمكان إجراء التجديدات اللازمة طيلة
فترة الحرب ، وها هي ذى وسائل النقل الأخرى يمكن أن يقال انها كانت
تجرى بعد الحرب على إطاراتها الحديدية على حد تعبير أحد مندوبينا في مؤتمر
بريتون وودز ... لقد سخرت السكك الحديدية أثناء الحرب تسخيرا لنقلات
الجيوش ، ولعل من الطريف أن نعلم أن هذه المصلحة لم تسلم من مغالطات
تلك الجيوش وهذا ما كشف عنه تقرير ديوان المحاسبة لسنة ١٩٤٥/١٩٤٦
حين ذكر أن هناك زيادة في الأجور تقرر أثناء الحرب وأن السلطات
المتحالفة عارضت في دفع ما أصابها من تلك الزيادة وهي ٩٧٠.٠٠٠ جنيه .
وقد جاء في هذا التقرير :

« وإلى جانب هذه المتأخرات الظاهرة في حساب المصلحة فإن هنا مبلغا
يقرب من التسعة ملايين من الجنيهات لم يظهر فيها وهو عبارة عن الزيادات
التي تقرر في أثناء الحرب على أجور نقل البضائع والركاب ولم تدرج هذه
الزيادات في الفواتير التي أرسلت إلى القوات الأجنبية نظرا لان أمر استحقاقها
كان موضع خلاف بين مصلحة السكك الحديدية وتلك القوات » .

ومن الطريف أن نعلم أيضا أن السلطات العسكرية في فترة الحرب رفضت
دفع مبلغ ٤٣٠.٠٠٠ جنيه أجورا لعربات مصرية تحمل منقولات للجيوش
المتحالفة ظلت بفلسطين واستحق عليها هذا المبلغ .

وفضلا عن ذلك فقد فقدت استمارات بالنقل وقدرت لجنة التحقيق قيمتها
إذ ذلك بمئات الألوف من الجنيهات ولكن السلطات رفضت دفعها .
في الحقيقة أن ما جنته السكك الحديدية في تلك الظروف كانت تقابله
مغالطات من جهة واستهلاكات في رأس المال الثابت من جهة أخرى . ولعل
أكبر دليل على ذلك أن مشروع السنوات الخمس كان قد اعتمد مليوناً من
الجنيهات للقيام باصلاح ما أتلفته الحرب في مرافق المواصلات وهذا ما أشار
إليه تقرير صندوق النقد الدولي في مناقشته للتقدم الاقتصادي في الدول
الأعضاء ، وقد جاء في هذا ما يلي :

“ Though the plan does not envisage any extension in
the railway net-works to open the more isolated areas,
the contemplated renovation of equipment is expected
to repair the damage caused by the pressure of military
use during the war.”

هذا مجمل أثر الحرب في المواصلات وعنده أكون قد انتهيت من بيان
أثر تلك الحرب في وجوه النشاط الاقتصادي عموماً ، ولأنتقل الآن لمناقشة
أثر الحرب في المالية العامة .

أثر الحرب في المالية العامة

تأثرت إيرادات الدولة ومصروفاتها بظروف الحرب تأثراً بالغاً . فبالنسبة للإيرادات نجد أن الحرب كانت سبباً في تعطيل المواصلات وعرقلة النشاط التجاري وقد أدى هذا إلى إنكماش حركة الواردات وكان لذلك أسوأ الأثر في خفض حصيلة الجمارك ، وقد كانت من أكبر موارد الدولة قبل الحرب . هذا وقد أعفت الحكومة السلطات العسكرية في فترة الحرب من رسوم جمركية تزيد على الواحد وتسعين مليوناً من الجنيهات مضافة إليها مبالغ كثيرة كان ينبغي أن تدفع للجمارك لولا أن الأسرار الحربية كانت حائلاً دون الكشف عن الطرود والرسائل لتعرف محتوياتها فظلت مجهولة القيمة .

وقد وضعت مصلحة الأملاك تحت تصرف الجيوش بدون مقابل مبانى وأرضاً وشوناً لو أن أجراً اقتضى عليها لباع ألوفا . وكانت السلطات تتنازع من مخازن السكة الحديد ما تحتاج إليه فإن كان من المصنوعات المحلية حوسبت السلطات على أساس ثمن الشراء بغير مراعاة لما يكون قد طرأ على السلعة من زيادة .

لكن إذا كانت ظروف الحرب سبباً في تناقص الإيرادات الحقيقية للدولة فأن لتلك الظروف بعض آثار جديرة بالإعتبار . فقد نشبت الحرب كما نعلم في سنة ١٩٣٩ أى بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية بمقتضى معاهدة مونترو في سنة ١٩٣٧ ، وقد عملت الحكومة على فرض الضرائب على العمليات الصناعية والتجارية ، وكانت أول التشريعات الضريبية التي أصدرتها في تلك الناحية قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . ولما كانت الحرب سبباً في نهضة النشاط الصناعى

وظهور أرباح قدرية واستثنائية في هذا الميدان فقد اغتنمت الحكومة الفرصة وسنت القوانين التي تقضي بفرض ضرائب إضافية على الأرباح الإستثنائية .

وبصرف النظر عن الناحية الفنية في هذا التشريع وعدم تمشيه مع روح العدالة لسكونه محجفا بالممول الصغير ومحددا للنشاط . أقول بصرف النظر عن هذه الناحية الفنية فإنه مما لا شك فيه أن ظروف الحرب التي كثرت فيها الأرباح الإستثنائية كانت فرصة طيبة للحكومة إذ أضافت إلى إيراداتها موردا لا بأس به فزادت حصيلة الضرائب الجديدة من ٢٧ مليوناً من الجنيهات في ١٩٣٩ - ١٩٤٠ إلى ٢٢ مليوناً في ١٩٤٥ - ١٩٤٦ وزادت تبعا لذلك نسبتها إلى مجموع إيرادات الدولة من ٦٪ إلى ٢١٪ في المدة ذاتها

ولا يخفى علينا أن ظروف الحرب كانت سببا في زيادة ربع الدومين الحكومي فعوض ذلك إلى حد ما بعض النقص في النواحي الأخرى .

كذلك كانت ظروف الحرب وما اكتنفها من ارهاق بالنسبة لصغار الملاك الزراعيين سببا في إثارة انتباه السلطات المالية فأقدمت على إجراء اصلاح على ضريبة الأطيان إذ أدخلت عنصرا شخصيا على ضريبة ظلت طويلا ضريبة عينية بحجة . وقد تم هذا الإصلاح على مرحلتين الأولى بقانون في سنة ١٩٤٠ تنفيذ للمادة ٢١ من قانون سنة ١٩٣٩ والثانية بقانون في سنة ١٩٤٢ . وقد تضمن القانون الأخير حدا للاعفاء كما تضمن زيادة في نسبة التخفيض كلما صغرت الملكية وقلت الضريبة المدفوعة .

أما بالنسبة لمصروفات الدولة فكنا نلاحظ أنها تقل أيضا في فترة الحرب بالرغم من زيادة أعباء الدولة - وأحب أن ألفت النظر أنني أعني هنا المصروفات الحقيقية لا النقدية - وليس أدل على ذلك من أن باب الأعمال الجديدة كان

يتضاءل من سنة إلى أخرى بسبب وقف كثير من الأعمال العامة الضرورية .
كذلك باب المهاييا والأجور فقد ضغط هو الآخر، وهذا هو سر الضيق الذي
لاقاه الموظفون في فترة الحرب فإن إعانات الغلاء التي تقررت لهم لم تكن
متمشية مع ازدياد أعبائهم المالية لزيادة نفقات المعيشة ولهذا فقد انخفض
مستوى معيشتهم على وجه العموم .

إذا عرفنا هذه الحقائق عن إيرادات ومصروفات الدولة في فترة الحرب
فلا نعجب إذن حينما نرى أن العجز في الميزانية الذي ظهر في سنتي ١٩٣٨ -
١٩٣٩، ١٩٣٩، ١٩٤٠ المائيتين قد تحول إلى فائض في السنين التي تلتها .
فبعد ما كنا نرى ميزانية غير متوازنة Unblanced Budget أصبحنا نرى
ميزانية تشتمل على فائض Surplus Bndget . ويجب أن نلاحظ في هذا
المقام أنه ولو أن الإيرادات والمصروفات النقدية كانت تتزايد في فترة الحرب
ألا إن الإيرادات والمصروفات الحقيقية كانت في تناقص مستمر . ونجد في
نفس الوقت أن المصروفات كانت تتناقص على العموم بنسبة أكبر من نسبة
تناقص الإيرادات ، وهذا ما يفسر وجود الفائض .

ويبين الجدول التالي إيرادات ومصروفات الدولة الأصلية والمعدلة على
أساس الرقم القياسي لأسعار الجملة الذي يقيس التغير في قيمة النقود .

$$. (١٩١٣ / ١٩١٤ = ١٠٠)$$

السنة	القياس لأسعار الجملة	الايادات لأقرب وقت		المصروفات لأقرب وقت	
		الأصلية	المعدلة	الأصلية	المعدلة
١٩٣٨	٩٠	٤٤٢٠٧	٤٩١١٩	٤٧٨٨٨	٥٣٢٠٩
١٩٣٩	٨٨	٤٦٠٨٠	٤٢٣٦٤	٤٨٦٣٩	٥٥٢٧٢
١٩٤٠	١٠٠	٤٣٦٧٧	٤٣٦٧٧	٤٢٥٥٩	٤٢٥٥٩
١٩٤١	١٣٠	٥٦٣٣٦	٤٣٣٣٥	٤٦٠٦٢	٣٥٤٣٢
١٩٤٢	١٨١	٦٧٠٥٩	٣٧٠٤٩	٥٢١٩٨	٢٨٨٣٩
١٩٤٣	٢٢٧	٧٧٧٧٤	٣٤٢٦٢	٧١٩٣٨	٣١٦٧١
١٩٤٤	٢٦٨	٨٧٧٣٠	٣٢٧٣٥	٨٢٠٩٧	٣٠٦٣٣

وقد انتهزت السلطات المالية فرصة انخفاض سعر الفائدة النقدي في وقت الحرب فتقدمت في سنة ١٩٤٣ بمشروع القرض الوطني الذي حول الدين الأجنبي إلى دين أهلي بسعر فائدة أقل . وبغض النظر عن الانتقادات الفنية التي وجهت لهذا المشروع فإنه يمكن أن يقال بأن ظروف الحرب كانت سببا في تخلص مصر نهائيا من دين أجنبي كان له تاريخ أسود في حياتنا المالية والسياسية على السواء .

وكان للاحتياطي الذي تكون في سني الحرب أثره في تحسين سمعة مصر مالية إذ تعد مصر من الدول القليلة في العالم التي كانت تستحوذ على احتياطي بعد الحرب . وأقل ما يقال عن هذا الرصيد الحكومي أنه كان سببا في الإقبال على إنجاز بعض المشروعات بعد الحرب كما أنه سد ثغرة كبيرة في تلك الحرب الإنسانية التي شنتها مصر ضد عصابات إسرائيل المزعومة .

مشكلات الحرب

تكلمت فيما سبق عن أثر الحرب في الوجوه المختلفة للنشاط الاقتصادي وعن أثرها في المسألة العامة . وقد رأينا مشكلات ومعضلات بارزة في ثنايا الموضوع . رأينا مشكلة الغذاء ومشكلة الكساء ومشكلة المساكن إلى غير ذلك مما سببته أو خلفته الحرب . لكن هناك مشكلات أخرى خلقية بأن أفرد لها دراسة خاصة ذلك لأنها كانت أكبر عبء خلفته الحرب وراءها بل كانت أكبر رزء ابتلينا به في ظل تلك الظروف .

إن مشكلة التضخم والغلاء ومشكلة الأرصدة الاسترلينية هما التركة البغيضة التي أورثتنا الحرب إياها . فهذان المشكلتان المتشابكتان المتداخلتان قد أثرتا في اقتصادنا القومي تأثيرا دونه كل تأثير .

أولا : التضخم النقدي وارتفاع الأسعار

إن أبسط مثل لبيان مدى التضخم هو النظر إلى البنكنوت المتداول وإلى ودائع البنوك فقد زادا في فترة الحرب زيادة كبيرة وليس في هذا وجه للغرابة فقد كانت القوات المتحالفة تنفق ملايين الجنيهات في السوق المصرية المحدودة العرض . وقد حصلت على هذه القوة الشرائية بطريقة جوهرها اصدار سندات على الخزنة البريطانية واستعمالها غطاء لما يصدر من البنكنوت المصرى لدفع قيمة مشترياتهما . ويبين الجدول الآتي البنكنوت المتداول من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٥ (بآلاف الجنيهات) .

البنكنوت المتداول	في آخر :
٢٦٤٤٥	١٩٣٩
٣٧٣٠٩	١٩٤٠
٥٠٦٥٩	١٩٤١
٧٥٣٤٧	١٩٤٢
٩٥٦٠٣	١٩٤٣
١١٦٧٠٨	١٩٤٤
١٤٠٧٤٥	١٩٤٥

نرى من الجدول أن البنكنوت كان يتزايد من سنة إلى أخرى بنسبة كبيرة حتى أنه أصبح أكثر من ١٤٠ مليوناً من الجنيهات في ١٩٤٥ أي أكثر من خمسة أمثال ما كان عليه في سنة ١٩٣٩ .

كذلك كانت ودائع البنوك في تزايد مستمر ويتضح ذلك من الجدول التالي:
(بآلاف الجنيهات)

البنوك	الأفراد	الحكومة	في آخر سنة
١٠٥٠٢	١٦٩٦٢	٢٦٢٣٣	١٩٣٩
٤٠٢٦	٢٦٣٦٧	٤٧٦٦	١٩٤٠
٤٨٣٥	٣٣٤٠٩	٢١٢٩٧	١٩٤١
١٣٧٧١	٣٩١٣٦	٢٨٥٨٤	١٩٤٢
١٨٥٨٢	٥٨١٤١	٦٧٤٨٦	١٩٤٣
٢٢٧٧٠	٩١٠٩٩	٧٠١٨٠	١٩٤٤
٣٤٨٥٣	١٠٨٤٠٧	٦٣٦١٥	١٩٤٥

يتضح إذن من هذه البيانات أن هناك تضخما في وقت الحرب وكان هذا سببا في ارتفاع الأسعار وخلق مشكلة الغلاء والارهاق والضيق الذي لاقاه السواد . لكن يجب أن نلاحظ أن التضخم وحده لم يكن سبب ارتفاع الأسعار أو في القليل لم يكن هو الذي قوى من حدة تلك الموجة من الغلاء الجامح وذلك لأن الزيادة في المصدر من الأوراق ذات الفئات الكبيرة (١٠٠ ، ٥٠ جنيه) والتي بدأت في خلال أزمة العاملين استمرت بعد ذلك لمقابلة طلبات السوق السوداء وارتفاع الأسعار من جهة وللمقابلة الطلب المتزايد للاكتناز أيضا ولو أن البنوك المصدر جرى تدواله كله ولم يكتنر جزء منه لارتفعت الأسعار أكثر مما رأينا ومما يدل على اتساع نطاق الاكتناز في وقت الحرب انخفاض سرعة تداول النقود . حالة القلق وميل الناس للاكتناز إذن هو الذي ساعد على التضخم ولو أننا لا ننكر أن هذا التضخم قد اقترن بظاهرة ارتفاع الأسعار . ويبدو من الجدول التالي أن النسبة بين المدفوعات النقدية للبنك الأهلي والمتوسط السنوي للبنك المتداول كانت تقل من سنة إلى أخرى وهذا ما يفسر انخفاض سرعة تداول النقود .

السنة	المدفوعات النقدية للبانك الأهلي على الجنيهات المصرية	المتوسط السنوي للبانك المتداول على الجنيهات المصرية	النسبة بين المدفوعات النقدية ومتوسط التداول
١٩٣٨	٩٦ر٢	١٩ر٦	٤ر٩
١٩٣٩	١٠١ر٤	٢١ر٨	٤ر٦
١٩٤٠	١٠٢ر٩	٣٠ر٤	٣ر٤
١٩٤١	١٢٢ر٩	٤١ر٥	٢ر٧
١٩٤٢	١٥٩ر١	٦١ر٩	٢ر٦
١٩٤٣	١٨٠ر٦	٨٢ر٠	٢ر٢
١٩٤٤	١٨٦ر٩	١٠١ر٧	١ر٨
١٩٤٥	٢٠٦ر٦	١٢٥ر٠	١ر٦

أما الذي عمل على اشتداد وطأة الغلاء فهو أن الزيادة في النقد والودائع والثروات لم توزع توزيعاً عادلاً بين الناس فلم تزد المقدرة الشرائية لكل منهم بنسبة واحدة وهذا ما خلق المشكلة . فتفاوتت مقدرة الأفراد على شراء السلعة الواحدة جعل أسعار البضائع ترتفع إلى مستوى أكثر الناس مقدرة على الشراء .

وهناك عوامل أخرى نتجت عن الحرب وأدت إلى الإمعان في حدة الغلاء منها قلة السلع المعروضة في الأسواق نظراً لتعطل التجارة الخارجية وتوقف الواردات كما سبق أن بينت . وقد عمدت السلطات العسكرية قبل أن تمتد رقعة الحرب إلى الاستيلاء على ماشاء الاستيلاء عليه من خشب وحديد وزجاج ومصنوعات المعدن والجلد فاستنفدت كل ما كان مخزوناً من السلع وتسببت في ارتفاع أثمان ما بقي منها وترتب على ذلك إرهاباً للأهلين كذلك

كانت تبتاع هذه الجيوش الخضر والفاكهة من السوق المحلية فكانت تزاحم الأهلين في قوتهم ولعل ارتفاع أسعار هذه المواد إنما يرجع إلى حد كبير إلى هذه المزاومة . حقيقة أن وجود الجيوش الأجنبية في فترة الحرب كان من أهم الأسباب التي أدت إلى الغلاء فقد استأجرت كثيرا من المباني في القاهرة والأسكندرية بإبحار ما قبل الحرب خلفت لنا أزمة في المساكن وارتفاعا في الإيجارات كذلك كانت تستولى هذه القوات من شركات النسيج على ١٢ مليوناً من الأمتار سنوياً بأسعار جبرية حددتها وزارة التموين فحرمت الشعب النسيج كما حرمت الغزل بتسليمها ٢٠٠.٠٠٠ رزمة من الغزل شهرياً بأسعار جبرية لا بأسعار السوق السوداء التي اكتوى الشعب بنارها .

هذه هي آثار الحرب التي خلقت مشكلة الغلاء . تضخم وتفاوت في القدرة على الشراء وقلة في المعروض من السلع وزيادة في الطلب لوجود الجيوش الأجنبية . وقد كان من الطبيعي إذن أن تزداد نفقات المعيشة في تلك الفترة نتيجة لارتفاع الأسعار ويبين الجدول الآتي الأرقام القياسية الرسمية لنفقات المعيشة (يولييه — أغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠)

في آخر	نفقات المعيشة
١٩٣٩	١٠٨
١٩٤٠	١٢٢
١٩٤١	١٥٦
١٩٤٢	٢١٥
١٩٤٣	٢٥٧ر٢
١٩٤٤	٢٩٢ر٢
١٩٤٥	٩٢٠ر٥

وارتفاع نفقات المعيشة بهذا الشكل مع عدم توفر القوة الشرائية اللازمة لمقابلة هذا الارتفاع أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة بالنسبة للسواد

ومن المؤلم أن تستمر تلك الموجة من الغلاء بعد أن انقضت الحرب وخفت آثار بعض الظروف . وها هي ذى وزارة التموين تبعث من جديد لتكافح ارتفاع الأسعار ولتخفف عبئا ثقيلا عن شعب يتزايد عدده فترداد حاجاته .

ثانيا : مشكلة الأرصدية الاسترلينية

حدث الانقلاب في نظامنا النقدي في غضون الحرب العالمية الأولى . فقد كانت عملتنا قبل تلك الحرب على « قاعدة الذهب » وكان شرط الغطاء (طبقا للقانون النظامي للبنك الأهلي) ٥٠ ٪ ذهب والنصف الباقي أوراق مالية .

وقد حدث من آثار استعار الحرب وتوافد أصحاب الودائع على البنوك وخاصة البنك الأهلي لسحب ودائعهم ومطالبتهم بالدفع ذهبيا أن عدل نظام الوفاء بالذهب وحده وأعطى البنوك قانونية الوفاء وكان ذلك بناء على الأمر العالي الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ . واستمرت شروط التغطية كما هي النصف ذهب والنصف أوراق مالية .

وفي سنة ١٩١٦ أبلغ بنك إنجلترا البنك الأهلي أنه لن يستطيع أمداده بالذهب لظروف الحرب . فصدر القرار المشؤم في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ لبعض البنوك الأهلي من شروط التغطية الذهبية بمقدار الـ ٥٠ ٪ ويحول له إتخاذ سندات الخزانة البريطانية بديلا فكان أن انتقلنا من قاعدة الذهب إلى قاعدة الاسترليني . وقد نتج عن القرار المذكور اتفاق بشأن تحويل العملة

السنة

٩٣٨

٩٣٩

٩٤٠

٩٤١

٩٤٢

٩٤٣

٩٤٤

٩٤٥

أ.

والثرو

بنسبة

الواحد

على

و

منها

الوارد

رقعة

وزجا

وتسب

بين القاهرة ولندن بسعر ثابت (بواقع ٩٧ر٥ قرشا للجنيه الاسترليني) .
وفي بداية الحرب العالمية الثانية فرضت مصر — وراء انجلترا — رقابة
على العمليات الخارجية (بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩) وبذلك بقيت داخل
كتلة الاسترليني .

وإذن فقد وجدت الدوائر الحربية البريطانية في مصر طريق الحصول
على ما تحتاج إليه من سلع وخدمات طريقا ميسورا لأن استناد نقدنا إلى
الاسترليني استناد كلي كما رأينا فسعر الصرف الخارجى بين العملة المصرية
والاسترليني سعر ثابت وتحويل الاعتمادات من انجلترا إلى مصر وبالعكس أمر
سهل . وهكذا استطاعت السلطات العسكرية (البريطانية والأمريكية) تمويل
مشترياتنا في مصر دون تقديم سلع أو خدمات بل مقابل ديون تراكت لمصر
سنة بعد أخرى ونتجت عنها أرصدة لمصر بالاسترليني في انجلترا .

وقد عبر عن هذه الظاهرة سعادة على الشمسى باشا في احدى خطبه فقال
« إن الأمم المتحالفة أنفقت خلال الحرب في مصر نفقات تجاوز مجموعها إلى
حد كبير مقدرتها على سداد قيمتها بتصدير البضائع إلينا » .

وليس تجمع الأرصدة بدعة أو أمرا مستغربا إذ ما من قطر إلا وله
أرصدة في أقطار أخرى لسكن وجه الغرابة في مشكلتنا أن تلك الأرصدة
تكسدت على نطاق لم يؤلف من قبل فبلغت حوالى الاربعائة مليوناً من الجنيهات
وهي فوق ذلك في تزايد بعد الحرب لاننا نصدر إلى منطقة الاسترليني أكثر
 مما نستورد منها .

والمهم أن هذه الأرصدة في تجمعها قد تركت آثارا سيئة في الاقتصاد

أصرى فقد كانت الجيوش تزاحم الأهلين في السوق المحلية فرفعت الأسعار
لمت كاهل السواد كما سبق أن بينت . ثم أن هذه الارصدة تجمعت على
حساب قدرتنا الانتاجية فقد عانينا كثيرا في فترة الحرب لؤدى تلك الخدمات
وتقدم تلك السلع التى أدينناها وقدمناها لجيوش الحلفاء . وهاهى ذى وجوه
النشاط الاقتصادى قد تأثرت جميعها إلى حد بعيد تأثرت الزراعة بسبب
الدورة الزراعية غير الملائمة التى فرضناها . . . وتأثرت السكك الحديدية
والمواصلات الأخرى بسبب كثرة الاستعمال . . . وتأثرت المنشآت الصناعية
من جراء عدم التجديد أو حتى الصيانة الكافية .

ويجب أن نلاحظ أنه ولو أن معظم الارصدة لاثرىء وأتألم نكن فى حاجة
إلى بضائع بمقدار الارصدة كلها عقب الحرب مباشرة إلا أننا سنعينا لتسويتها
تسوية عاجلة لأننا عاجزون بسبب تكديسها عن تحويل نقدنا إلى نقد آخر
فهذا التجمع والتكدس قد حد من قدرتنا الشرائية . . .

لم نصبر إذن . . . وما كان لنا أن نصبر . . . حتى تستطيع انجلترا أو
« أولى معضلات ما بعد الحرب » كما يسميها الأمريكيون أن تصدر إلينا السلع
على مر السنين فتسوى الارصدة تلقائيا . . .

ولما انعقد المؤتمر المالى للشرق الاوسط بالقاهرة فى أبريل سنة ١٩٤٤
أشار إلى مسألة الارصدة فى قراره بقوله « وبشاطر المؤتمر الامل المعقود على
إمكان تهيئة الوسائل التى تيسر استبدال الارصدة الدائنة فى الخارج بسلع
أيا كان مصدرها » . ولما كان مؤتمر بریتون وودز تحين وفد مصر الفرصة
فتقدم باقتراح لتسهيل تسوية الارصدة الدائنة التى تجمعت خلال الحرب فى
نطاق دولى عام Multilateral Settlement وقد عبر الوفد عن ذلك فى
مذكرة جاء فيها « وأول ما يعنى البلدان التى تجمعت لها أرصدة أجنبية كبيرة

وا
بذ
الو
ع

منه
الو
رة
وز
وة

هو أن تتمكن هذه البلدان من تصفية تلك الارصدة بسرعة معقولة بعد الحرب وبما يقرب من الأثمان أو القيم الحالية . ولكن هذا الاقتراح لم يحز قبولا إذ قيل أنه يلقي عبئا ثقيلا على صندوق النقد الدولي في أول نشأته

ولما قام مندوب بريطانيا وهو المرحوم اللورد كينز (Keynes) عقب على مسألة تسوية الارصدة وجاء فيما قاله « فإذا أشرفنا على النهاية وأمكنا أن نرى طريقنا في وضع النهار فسنتناولهم (يقصد الدائنين) دون تأخير لنسوى بشرف ما أعطي لنا بشرف وكرم » وقد جاء بعد هذا تصريح من مستر بولتن (Bolton) ممثل بنك إنجلترا في الوفد البريطاني يقول فيه بأن إنجلترا ستفهم مع مصر في الوقت المناسب على حل مرض لهذه المشكلة عن طريق المفاوضة وفعلا دخلنا في مفاوضة مع الجانب الانجليزي في سنة ١٩٤٧ لتسوية تلك الأرصدة . والواقع أن الانجليز قد دخلوا في تراشق وجدل وأخذ ورد وشد وجذب بغية تخفيض الأرصدة غير معترفين بحقيقة الموقف وهو عجزم المادى وقد انتهى الأمر بحبس الأرصدة وتجميدها وخروجنا من كتلة الاسترليني ، وكان أن توقفت المفاوضات فترة من الزمن أعقبها اتصالات ومشاورات أدت إلى استئناف المفاوضات والافراج عن جزء من هذه الارصدة . ثم دخلنا بعد ذلك في مفاوضات أخرى اكتنفها صعوبات وارتطمت بها عقبات لولا أن تدخلت المقامات السياسية . وقد انتهى الامر بأفراج بريطانيا على حد ما نشرته الصحف — عن ثلاثين مليونا لا أكثر مضافا إليها ستة ملايين من الجنيهات الاسترلينية القابلة للتحويل إلى عملات صعبة .

وأخيرا فهذه مشكلة النقد أو مشكلة الارصدة التي تجمعت لنا خلال الحرب على حساب قوتنا وراحتنا وهناءتنا وعلى حساب تضحيات جسيمة تأثر بها اقتصادنا القومي أيما تأثير حقيقة أن مشكلة الغلاء ومشكلة الارصدة هما التركة البغيضة التي أورثتنا الحرب أياها .

قرار الجمعية العامة بشأن استقلال ليبيا

إن الجمعية العامة :

بناء على الفقرة الثالثة من الملحق الحادى عشر من معاهدة الصلح المبرمة مع إيطاليا فى سنة ١٩٤٧ ، والى بموجبها ، اتفقت الدول ذات الشأن على قبول توصيات الجمعية العامة بصدد مصير مستعمرات إيطاليا السابقة ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنفيذها .

ولما كانت قد وقفت على تقرير التحقيق الرباعية ، واستمعت إلى الناطقين باسم هيئات تمثل جزءا لا يستهان به من الرأى العام فى الأراضى التى يدور بشأنها البحث ، وبعد أن أخذ بعين الاعتبار ما أبداه أهل هذه الأراضى من رغبات وما يكفل رفاهيتهم ، ثم ما يحقق به السلام العام ، وذلك إلى جانب ما تقدمت به الحكومات ذات المصلحة فى هذا الموضوع من آراء ، وثم مانص عليه الميثاق من أحكام متعلقة بهذا الشأن .

توصى :

أولا — فيما يتعلق بليبيا

(١) تتأسس ليبيا ، المشتملة على برقة وطرابلس وفزان ، دولة مستقلة ذات سيادة .

(٢) ينفذ هذا الاستقلال فى أقرب وقت ممكن ، وعلى أى حال فى تاريخ أقصاه أول كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٥٢ .

(٣) يضع ممثلون عن أهل برقة وطرابلس وفزان دستورا لليبيا ، مشتملا على شكل الحكومة وذلك بتشاورهم مجتمعين في مجلس وطني .

(٤) تعين الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة مندوبا لليبيا لمعاونة الشعب في وضع الدستور وتأسيس حكومة مستقلة . ويتألف مجلس لمساعدة المندوب وتقديم المشورة له .

(٥) يرفع مندوب هيئة الأمم المتحدة بالتشاور مع المجلس ، إلى الأمين العام تقريرا سنويا ثم ما قد يراه ضروريا من تقارير خاصة أخرى . ولمندوب هيئة الأمم المتحدة ، كما لأي عضو من أعضاء المجلس أن يرفع إلى جانب هذه التقارير ما قد يرى من مذكرات أو وثائق يرغب في استرعاء انتباه هيئة الأمم إليها .

(٦) يتألف المجلس من عشرة أعضاء هم :

(أ) ممثل تعينه كل واحدة من حكومات البلدان الآتية : مصر وفرنسا وإيطاليا والباكستان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية .

(ب) ممثل واحد عن الشعب في كل إقليم من أقاليم ليبيا الثلاثة ، وممثل واحد عن الاقليات في ليبيا .

(٧) يعين مندوب هيئة الأمم المتحدة الممثلين الذين ذكروا في الفقرة (ب) من البند السادس وذلك بعد التشاور مع الدول المضطلة بالإدارة ، ومع التي ذكرت في الفقرة (أ) من البند السادس ، ومع الشخصيات البارزة ، ومثلي الأحزاب والمنظمات السياسية في الأقاليم المتعلقة بها هذا الأمر .

(٨) وعند القيام بأعباء مهمته يستشير مندوب هيئة الأمم المتحدة أعضاء مجلسه ويسترشد بما يقدمونه له من مشورة على أن يكون مفهوما ، أن له

أن يطلب هذه المشورة من بعض الاعضاء دون غيرهم فيما يتعلق بشأن إقليم دون الاقاليم الاخرى ، أو بصدد موضوع معين من بين موضوعات مختلفة .
(٩) لمندوب هيئة الامم المتحدة أن يقدم إلى الجمعية العامة ، وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وإلى الامين العام اقتراحات متصلة بما قد يجدر بهيئة الامم المتحدة أن تتخذه من اجراءات خلال فترة الانتقال بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا .

(١٠) تقوم الدول المضطلمة بالادارة متعاونة في ذلك مع المندوب :

(ا) بالمبادرة فورا باتخاذ كل ما يلزم من خطوات حتى يكون قد تم عند تأسيس حكومة مستقلة نقل السلطات إليها .

(ب) بادارة الاقاليم لغرض المساعدة على تحقيق وحدة ليبيا واستقلالها وبأن تتعاون فيما بينها في وضع الانظمة الحكومية . وبأن تنسق جهودها لبلوغ هذه الغاية .

(ج) بتقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة عن الخطوات التي اتخذت لتنفيذ هذه التوصيات .

(١١) تقبل ليبيا عضوا من أعضاء هيئة الامم المتحدة وفقا للمادة الرابعة من الميثاق فور تأسيسها دولة مستقلة .

قرار تدويل القدس

إن الجمعية العامة :

استنادا إلى قراراتها (رقم ١٨١ - ٢) الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٧ ، وقرارها (رقم ١٩٤ - ٣) الصادر بتاريخ ١١ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٤٨ .

وبعد درستها تقارير لجنة التوفيق الخاصة بقضية فلسطين ، والتي كونت
بناء على القرار الأخير .

أولا - تقرر :

معتقدة أن المبادئ التي بنيت عليها قراراتها السابقة المتعلقة بهذه القضية ،
وبنوع خاص قراراتها الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٧ ،
تعتبر حلا عادلا ومنصفا للقضية .

١ — لذلك فهي تؤكد من جديد ، عزمها على وضع القدس تحت نظام
دولي دائم ، يضمن حماية الأماكن المقدسة داخل مدينة القدس وخارجها .
وتؤكد قرار الجمعية العامة الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة
١٩٤٧ وبنوع خاص الأحكام التالية الواردة فيه :

(أ) تتأسس مدينة القدس « كوحدة منفصلة » تحت نظام دولي خاص
وتتولى الأمم المتحدة إدارتها .

(ب) يهود إلى مجلس الوصاية الاضطلاع بأعباء المسؤوليات التي تتولاها
السلطة القائمة بالإدارة .

(ج) تشمل مدينة القدس محافظة القدس الحالية ، مضافا إليها القرى والمدن المجاورة لها .

على أن يكون أقصى ما يحدها شرقا قرية أبو ديس ، وجنوبا بيت لحم ، وغربا عين كارم ، (بما فيها منطقة مواتسا) وشمالا شوفاط ، كما هو مبين في الرسم الملحق بهذا القرار .

٢ - وتحقيقا لهذا الغرض ، يطلب إلى مجلس الوصاية أن يتم ، أثناء دورته القادمة - عادية كانت أم استثنائية - وضع « دستور القدس » مع صرف النظر عن الأحكام التي لم يعد تطبيقها ممكنا بسبب الظروف الحالية .
كالمادة ٣٢ و ٣٩ .

ويطلب إلى مجلس الوصاية أيضا أن يقر الدستور ويباشر تطبيقه فوراً ، دون مساس بالمبادئ الأساسية للنظام الدولي للقدس الذي نص عليه قرار ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٧ والذي بموجبه ادخلت تعديلات من شأنها أن تفتح آفاقاً ديمقراطية واسعة .

وتحقيقاً لهذا ، يطلب إلى مجلس الوصاية ألا يسمح لأية حكومة أو حكومات يعينها الأمر ، باتخاذ أية إجراءات من شأنها أن تحول دون تنفيذ هذا الدستور والعمل بموجبه .

ثانياً :

تدعو الدول ذات الشأن ، أن تقدم تعهدات رسمية في وقت قريب ، وتدعوها أيضاً إلى أن تأخذ هذه القضايا بحسن نية ، وإلى أن تهتدى بأحكام هذا القرار على ضوء التزاماتها كأعضاء في هيئة الأمم المتحدة .

النصوص الكاملة

لمشروعات الضمان الجماعي

المقدمة من مصر ولبنان وسوريا والعراق

كان مقررا دعوة لجنة الضمان الجماعي إلى الاجتماع يوم ٣٠ ديسمبر الحالي ولكن تقرر أن يكون هذا الموعد يوم ٩ يناير المقبل بوزارة الخارجية المصرية . ويؤخذ مما نشرناه قبلا أن الآراء حول هذا المشروع كانت متشعبة ، فصر قدمت مشروعا وكذلك لبنان وسوريا والعراق ، ونظرا لأهمية هذه المشروعات الأربعة ننشرها فيما يلي :

المشروع المصري

وفقا لمبادئ وأهداف ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة ورغبة في تقوية وتوثيق الروابط بين دول الجامعة العربية ، وحرصا على استقلال شعوبها ، وتوطيد الاستقرار والطمأنينة في بلادها ، والمحافظة على تراثها المشترك وتأكيدها الرغبة شعوبها في ضم الصفوف للدفاع المشترك صيانة للأمن والسلام . اتفقت الدول المشتركة في هذا الحلف على النصوص الآتية :

المادة الأولى : تتعهد الدول المتعاقدة — حتى لا يتعرض الأمن والسلام الدولي للخطر — بحل جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية وفقا لأحكام ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وبأن تمتنع في علاقاتها الدولية

عن الالتجاء إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها بصورة تتنافى ومبادئ جامعة الدول العربية والأمم المتحدة .

المادة الثانية : رغبة في تحقيق أهداف هذا الحلف بصورة أبعد أثرا تعمل الدول المتعاقدة منفردة ومجموعة بصفة فعالة مستمرة عن طريق تنمية وسائلها الخاصة وتبادلها التعاون فيما بينها على دعم وتعزيز قواها الفردية والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح .

المادة الثالثة : تتشاور الدول المتعاقدة بناء على طلب إحداها كلما تعرضت سلامة أراضي أية واحدة منها للخطر .

المادة الرابعة : تقرر الدول المتعاقدة أن كل اعتداء مسلح على دولة أو أكثر منها يعتبر موجها ضد جميع هذه الدول ومن ثم فإنه إذا وقع مثل هذا الاعتداء تقوم كل منها - بموجب حقها الشرعى في الدفاع عن نفسها - منفردة أو مجموعة وفقا لنص المادة السادسة من ميثاق الجامعة والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة بمعاونة الدولة أو الدول المعتدى عليها ، وذلك بأن تتخذ على الفور بمفردها وبالشترك مع بقية الدول المتعاقدة ما ترى ضروريا من الاجراءات بما في ذلك استخدام القوى المسلحة لإعادة الأمن والسلام ، ويخطر فورا كل من مجلس الجامعة العربية ومجلس الأمن بوقوع كل اعتداء مسلح من هذا القبيل أو تهديد باستعمال القوة وبجميع ما اتخذ يصده من اجراءات .

المادة الخامسة : تعلن الدول المتعاقدة أن تعهداتها الدولية السارية فيما بينها وبين دول أخرى لا تتعارض مع نصوص هذا الحلف وتعهد ألا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذا الحلف .

المادة السادسة : يكون مجلس جامعة الدول العربية مختصا بجميع المسائل

المتعلقة بتنفيذ هذا الحلف وله أن يؤلف لجنة خاصة من رؤساء أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة وهى توصي باتخاذ الاجراءات الدفاعية اللازمة .
ويحدد المجلس اختصاصات هذه اللجنة .

المادة السابعة : يجوز لأية دولة من الدول المتعاقدة — بعد مضى عشر سنوات من تنفيذ هذا الحلف — أن تنسحب منه بعد مرور سنة من تاريخ إعلان انسحابها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتتولى الأمانة إبلاغ هذا الإعلان إلى الدول المتعاقدة الأخرى .

المادة الثامنة : يصدق على هذا الحلف وملاحقه وفقاً للأوضاع الدستورية المرعية فى كل من الدول المتعاقدة وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ويصبح الحلف نافذاً قبل من صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمين العام وثائق تصديق أربع دول على الأقل .

المشروع اللبناني

رغبة فى توثيق عرى التضامن بين دول الجامعة وتنمية علاقاتها بينها، وحرصاً على استقلال كل منها وضم جهودها للدفاع المشترك عن سلامتها واستتباب الأمن والسلام فى ربوعها وإشاعة الطمأنينة فيها .

ورغبة فى المحافظة على تراث شعوبها المشترك وتوفير الرفاه وتعزيز العمران فى بلدانها واستجابة لآمانى الشعوب العربية فى التساند والتعاون على تحقيق هذه الاهداف وفقاً لمبادئ جامعة الدول العربية والامم المتحدة .

اعتمدت الدول الموقعة على هذه المعاهدة الاحكام التالية :

المادة الاولى - أن الدول المتعاقدة حرصا منها على المبدأ الذي أقرته في المادة الخامسة من ميثاق جامعة الدول العربية كي لا يكون الأمن والسلام أو العدالة عرضة للخطر - تؤكد تعهداتها بأن تحل جميع منازعاتها بالطرق السلمية وفقا لاحكام ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة وبأن تمتنع في علاقاتها عن اللجوء إلى التهديد أو القوة بالقوة على وجه يتنافى ومبادئ المؤسستين .

المادة الثانية - رغبة في تحقيق أهداف هذه المعاهدة على الوجه الاكمل تتعهد الدول المتعاقدة بأن تعمل جاهدة - منفردة ومجموعة - على تعزيز وسائلها الخاصة وتشارك في تنمية قدرتها الفردية والجماعية على مقاومة أي اعتداء مسلح واطروا للسلم في ربوعها .

المادة الثالثة - لتحقيق الغاية المشار اليها في المادة السابقة وما ترمى اليه هذه المعاهدة بوجه عام من اشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاء في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها - تعتمد الدول المتعاقدة المبادئ والقواعد التالية :
أولا - تتعاون على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وبصورة عامة على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه .

ثانيا - تعمل على تسهيل التجارة بين رعاياها واطلاق حرية تبادل المنتجات الوطنية من زراعية وصناعية وحرية انتقال الاموال وتوظيفها .

ثالثا - تتعاون على درس مشاكلها الاقتصادية وطرق معالجتها دراسة علمية وفنية بغية تحقيق المبادئ والاغراض الانفة الذكر .

المادة الرابعة - تتشاور الدول المتعاقدة بناء على طلب احداها كلما استهدف استقلال اية منها او وضعها استهدفت سيادتها أو حرمة اقليمها أو سلامته

الخطر ما باعتهاء غير مسلح أو بأى عمل أو من جراء أية حالة من شأنها أن تعكر صفو الأمن والسلام في ربوع البلاد العربية وتقر الدول المتعاقدة التدابير السكفيلة بدفع الخطر والمحافظة على السلم أو تلك التى يجب الاتجاء إليها إذا وقع الاعتداء .

المادة الخامسة - تقرر الدول المتعاقدة أن كل اعتداء مسلح على دولة منها أو أكثر من دولة يعتبر اعتداء على هذه الدول جميعها فعليها بموجب الحق فى الدفاع المشروع عن النفس الفردى والجماعى وفقا لنص المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة ، أن تقوم بنصر الدولة أو الدول المعتدى عليها وأن تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة جميع ما لديها من وسائل بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء وإعادة السلام والأمن إلى نصابهما .

ويبلغ فورا كل من مجلس جامعة الدول العربية ومجلس الأمن وقوع الاعتداء أو التهديد بالقوة وجميع ما اتخذ بصددها من اجراءات .

المادة السادسة : تعلن الدول المتعاقدة أن إلزاماتها الدولية السارية فيما بينها أو بين دول أخرى لا تتعارض مع هذه النصوص وتتعهد بالا تعقد أى معاهدة تمس الأوضاع الخاصة أو لا تتفق أحكامها وهذه الأحكام فى نصها وروحها أو يستعصى معها تنفيذ أى حكم من أحكام هذه المعاهدة وتحقيق كامل أهدافها بروح التعاون الشامل التى تسودها .

المادة السابعة - يكون مجلس جامعة الدول العربية مختصا بجميع المسائل المتعلقة بتنفيذ هذه المعاهدة وهو عهد للاتصالات بين رؤساء أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة وللانصالات بين ممثلى وزارات الدول العربية المعنية بالشؤون الاقتصادية .

المادة الثامنة : لا يجوز لأية دولة من الدول المتعاقدة بعد مضي عشر سنوات من نفاذ هذه المعاهدة أن تنسحب منه في نهاية سنة من تاريخ إعلان انسحابها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وتولى الأمانة العامة إبلاغ هذا الاعلان إلى الدول المتعاقدة الأخرى .

المادة التاسعة : يصدق على هذه المعاهدة وفقا للاوضاع الدستورية المرعية في كل من الدول المتعاقدة وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتصبح المعاهدة نافذة قبل من صدق عليها بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الأمين العام وثائق تصديق أربع دول على الأقل

المشروع السوري

تعتبر الحكومة السورية أن أمانى الشعوب العربية في حفظ كيائها وتأمين تقدمها لا يمكن أن يكتب تحقيقها إلا بإيجاد اتحاد بين الدول العربية ، والحكومات السورية المتعاقبة التي أعربت عن ذلك منذ بداية مشاورات الجامعة العربية لم تدخر في يوم من الأيام جهدا للوصول إلى ذلك .

لهذا ترى الحكومة السورية مدفوعة بهذه الرغبة أن أفضل مشروع يقوم بصدد بحث موضوع الضمان الجماعى هو الذى يحقق اتحادا (فيدراسيون) بين الدول العربية فهذا هو بنظرها الطريق السوى العملى الذى يحقق حفظ كيان الشعوب العربية .

ولما كان في تقديم مشروع كامل بهذا الصدد مخذور ناتج عن أن البحث فيه قد يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر في مسائل تفصيلية قبل إقرار المبدأ فالطريقة العملية هي أن تقر مبدئيا فكرة الاتحاد المذكور . ولهذا ترى

الحكومة السورية أن تبدأ المداولة لفكرة الاتحاد الأساسية حتى إذا أقرت بحشته اللجنة في تفاصيله . وتعلن الحكومة السورية بأنه ليس لديها أى مانع يعيق تحقيق هذه الفكرة وهى تعتبر كل تضحية تقدمها رخيصة في سبيل هذا الهدف الاسمى .

المشروع العراقى

بالنظر لشعور دول الجامعة العربية ورغبتها الأكيدة في حفظ وصيانة السلم والامن قررت توحيد جهودها في تنظيم وتنسيق التعاون المشترك فيما بينها بما تستطيع عليه كل منها في سبيل قيام ضمان جماعى بينها وفقا للاهداف والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة .

واتفقت على عقد معاهدة لهذه الغاية باسم معاهدة الضمان الجماعى وعينت عنها الموظفين الآتية أسماؤهم (الذين بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهم فوجدوها مطابقة للأصول اتفقوا على ما يأتى) :

المادة الاولى — يتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين السامين تعهدا متعائلا على أن لايقف من البلاد الأجنبية موقفا لايتفق وهذه المعاهدة أو قد ينخلق مصاعب لاحد الفرقاء المتعاقدين السامين وأن لا يقوم بأى تفاهم أو اتفاق مع دولة أجنبية يكون من شأنه تعريض سلامة دولة أحد الفرقاء الآخرين أو مصالحه لخطر .

المادة الثانية — إذا ادى أى نزاع بين أحد الفرقاء المتعاقدين السامين ودولة أو قوة أجنبية إلى حالة يترتب عليها خطرىؤدى إلى حرب يوحد حينئذ الفرقاء المتعاقدون السامون مساعيهم لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية

وفقا لما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة أو أى تعهدات دولية أخرى
يمكن تطبيقها في تلك الحالة .

المادة الثالثة — يوافق الفرقاء المتعاقدون السامون على اعتبار الهجوم
المسلح على أحدهم هجوما مسلحا ضدهم جميعا فإذا اشتبك أحدهم في الحرب
رغم أحكام المادة الثانية من هذه المعاهدة يبادر الفرقاء المتعاقدون السامون
إلى معاونته كتدبير للدفاع المشترك وتطبيقا للحق الطبيعي في الدفاع عن النفس
وفي حالة حرب محقق يبادر الفرقاء المتعاقدون السامون فوراً إلى توحيد
المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

المادة الرابعة — ليس في هذه المعاهدة ما يرمى بوجه من الوجوه إلى
الاخلال بالتعهدات المترتبة أو التي قد تترتب على الفرقاء المتعاقدين السامين
بموجب ميثاق الأمم المتحدة أو وفقاً لاية معاهدات أو اتفاقات دولية مرعية
مرتبط بها أحد الفرقاء .

المادة الخامسة — يتعهد الفرقاء المتعاقدون السامون بالدفاع المشترك عن
كافة اقطار دول الجامعة العربية المشتركة في هذه المعاهدة وبتنفيذ ما يترتب
عليهم من التعهدات في المادة الثالثة من المعاهدة .

المادة السادسة — يتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين السامين أن يتقدم
إلى جيوش الفرقاء الآخرين العاملة في اراضيه وفقاً لاحكام المادتين الثالثة
والخامسة من هذه المعاهدة كافة التسهيلات والمساعدات التي تقتضيها الحرب
بما في ذلك استخدام القواعد الجوية والبحرية والبرية والاستفادة من خطوط
المواصلات ووسائل النقل المختلفة .

المادة السابعة — يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها .

المادة الثامنة - تبرم هذه المعاهدة بأسرع ما يمكن وتنفذ من تاريخ تبادل وثائق إبرامها .

المادة التاسعة - تظل هذه المعاهدة مرعية لمدة عشر سنوات من تاريخ تنفيذها .

الملحق

١ - لغرض تطبيق أحكام المواد الثالثة والخامسة والسادسة من هذه المعاهدة تؤلف لجنة استشارية عسكرية دائمة من رؤساء أركان الجيوش النظامية للفرقاء المتعاقدين تقوم بالواجبات التالية :

أ - تهيئة الخطط العسكرية لمجابهة جميع الأخطار المتوقعة على أى من الفرقاء المتعاقدين السامين أو عليهم جميعا وتستند فى وضعها على الأسس التى تقررها اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية .

ب - تقدم المقترحات لتنسيق قوات الدول المتعاقدة وتقرير الحد الأدنى لكل منها حسبما تمليه المتفضيات الحربية وتساعد عليه امكانياتها .

ج - تقديم المقترحات لتزويد كفاءة قوات الدول المتعاقدة من حيث تسليحها وتنظيمها وتدريبها وتوحيد ذلك لتمشى مع أحدث الأساليب والتطورات العسكرية .

د - تقديم المقترحات لاستثمار منابع وموارد الدول المتعاقدة لصالح الدفاع المشترك وتنسيق صناعاتها لخدمة الجهد الحربى .

هـ - تهيئة الخطط للتمارين والمناورات المشتركة بين قوات الدول المتعاقدة والاشراف على تنفيذها لزيادة كفاءتها على الدفاع وتدريبها على التعاون فى تطبيق الخطط المشتركة

٢ — تعاون اللجنة الاستشارية العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة (١) من هذا الملحق في إنجاز واجباتها كهيئة ركن دائمة تؤلف من الجيوش النظامية للفرقاء المتعاقدين ويرأسها أحد ضباط الركن القادة من الفريق الذي تنسبه اللجنة الاستشارية العسكرية . وتعمل هذه الهيئة حسب توجيهات وتعليمات اللجنة الاستشارية في الأمور المتعلقة بالواجبات المنصوص عليها في المادة ١

يناط منصب القائد العام لجميع القوات العامة في الميدان من حيث المبدأ بقائد القوات النظامية للفريق الذي تجرى الحركات الحربية في أراضيه أو من الفريق الذي تكون قواته المشتركة في الحركات أكثر عدداً من أى من جيوش الفرقاء الآخرين أو من الفريق الذي يتم الاتفاق عليه .

تعاون القائد العام في إدارة الحركات الحربية هيئة ركن مشتركة على أن يراعى في ذلك الاستفادة من أعضاء هيئة الركن الدائمة المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا الملحق .

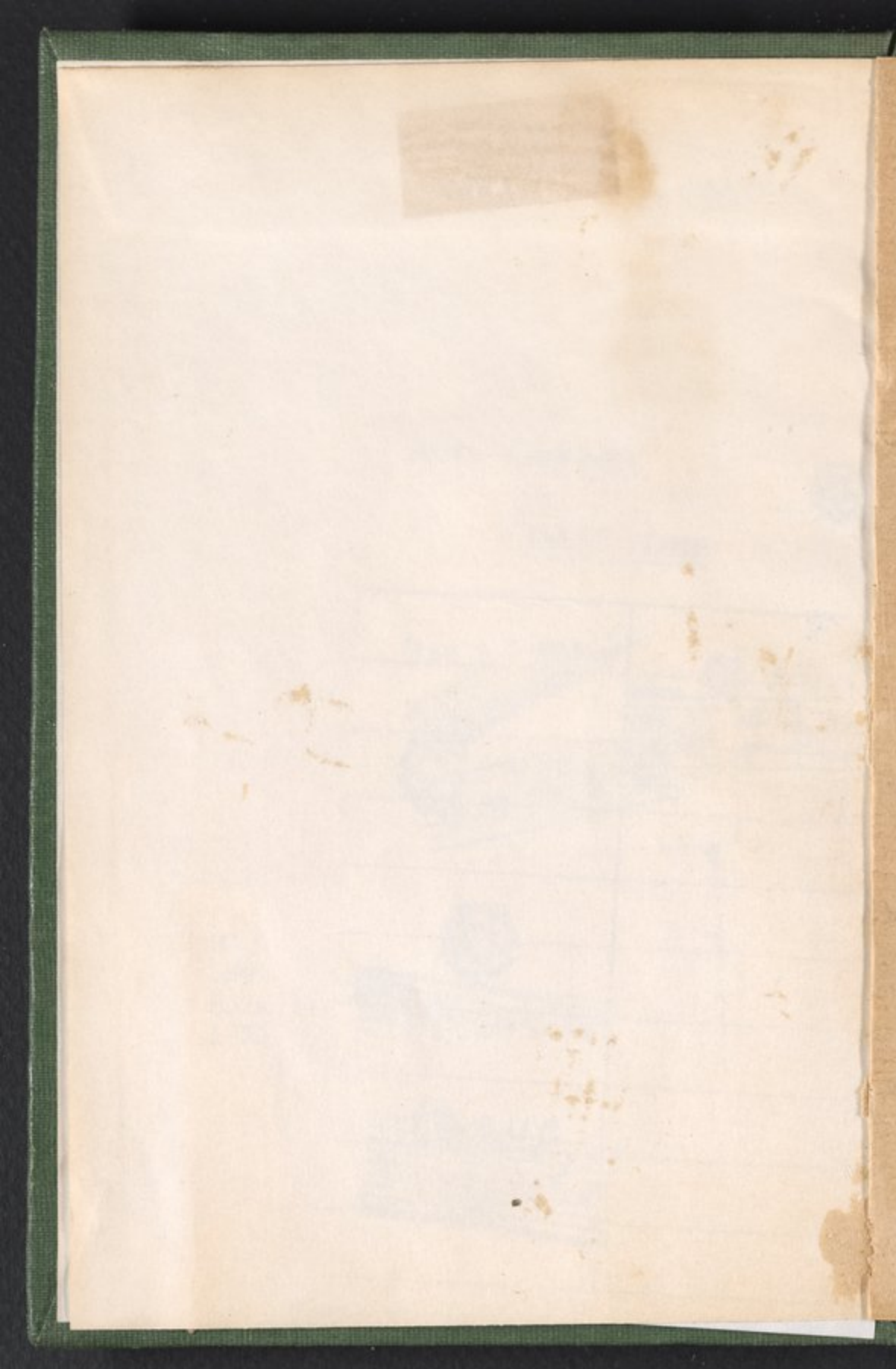
معرض الأبحاث

صحيفة

- ١ في محيط السياسة العربية بقلم الدكتور راشد البراوي
- ١٥ مشروع توحيد النقد العربي بقلم الأستاذ أحمد حسنى أحمد
- ٣١ مشروع الضمان الاقتصادى بقلم الاستاذ ابراهيم سعد الدين
- مشكلة ليبيا من جوانبها الاقتصادية والسياسية
- ٥٠ بقلم محمد رفقي حاطر ، محمد صلاح الدين الداعور
- ٥٨ صفحة من تاريخ سوريا الحديثة
- ٦٠ بحث في الانقلاب العسكرى الأولى في سوريا بقلم عبد الرازق عبد القادر
- ٩٠ حديث مع حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا
- المتناقضات في نظام الضرائب المصرى ووسائل إصلاحه
- ٩٣ بقلم الاستاذ سعد ماهر حمزة
- ١١٨ التسليف الزراعى في مصر بقلم حامد حسن أبو الخير
- ١٢٥ ماذا نعرف عن العالم العربى بقلم حميد جرىء السامر
- ١٣٥ حضر موت من الناحية الاقتصادية بقلم « س »
- ١٤٠ مشكلة فلسطين من واقع الوثائق الرسمية بقلم تحسين محمد بشير
- ١٥٠ حديث مع سعادة بشير بك السعداوى
- ١٥٢ أهمية الاحصائيات في الشرق الاوسط للأستاذ سليمان نور الدين
- ١٦٢ التيارات والمشكلات السياسية من بلاد الشرق العربى بقلم حامد مصطفى الغاز
- أثر الحرب العالمية الاخيرة في الاقتصاد القومى المصرى
- ١٧١ بقلم السيد حافظ على عبد الرحمن

قسم الوثائق

- ٢٢٨ (أولا) قرار الجمعية العامة بشأن استقلال ليبيا
٢٣٩ (ثانيا) قرار تدويل القدس
(ثالثا) النصوص الكاملة لمشروعات الضمان الجماعي المقدمة من مصر
٢٣٣ ولبنان وسوريا والعراق .





100

6/2548/69
i/3949615

AUC - LIBRARY



DATE DUE

JAN 12 1989



A.U.C

11 DEC 1993



23 FEB 1989



18 DEC 1991

HC
498
B32:
1950



A.U.C

4 MAY 1993

3 NOV 1988

